

الردود على ابن حزم بالأندلس والمغرب من خلال مؤلفات علماء المالكية

أ. سمير القدوري*

التعريف بالبحث :

يتطرق البحث إلى عرض مسألة مهمة في الفكر الأندلسي والمغربي ، وهي النزاع الفكري بين ابن حزم ومخالفيه من علماء المذهب المالكي بالأندلس والمغرب ، وقد تم الحديث عن مجادلات ابن حزم الشفهية مع معاصريه ، وما دار حول آرائه من مناظرات ومراسلات للفقهاء بشأنه .

وتتبعنا كذلك المؤلفات التي وضعها علماء المذهب المالكي بالأندلس والمغرب في الرد على ابن حزم الظاهري ، وبيان ما في أقواله وآرائه الفقهية والعقدية وغيرها من الخروج عن المعهود ، وكذلك ما في أقواله في الحديث من مجازفة في التجهيل والجرح والتعديل ... الخ .

وقد تتبع البحث تلك الردود حسب مراحل تاريخية كبرى ، وخرج بملخص عن سبب انتكاس المذهب الظاهري بالمغرب بعد أن نال بعض الحماية من الدولة الموحدية .

* باحث في التراث الإسلامي . ولد في مدينة بني ملال بالمغرب سنة (١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م) ، حاصل على شهادة التخرج في المعهد العالي للتكنولوجيا التطبيقية سنة (١٩٩٥م) ، وشهادة معهد التكوين التقني / تخصص « الهندسة الحضرية » سنة (١٩٩٧م) ، له عدة بحوث منشورة ؛ منها « الأرصاد الفلكية عند المسلمين » ، و « النقد التاريخي والعقلي للكتاب المقدس عند ابن حزم الأندلسي » .

تهييد

الغرض من هذه الدراسة رصد المنازعات الفكرية بين ابن حزم الأندلسي ومخالفيه من علماء المالكية ، في حياته وبعد مماته ، وتحرير محل النزاع بين الطرفين ؛ لأن ردود علماء المالكية على ابن حزم في بلاد الأندلس والمغرب قد تعددت وتنوعت ، ولم تدرس مع ذلك دراسة شاملة تساعد على فهم إشكالية الخلاف بين ابن حزم ومخالفيه .

وقد كنت اشتغلت منذ فترة بتقصي أخبار تلك الردود ، واستطعت بحمد الله الوقوف على معلومات أقدّر أنها ستفيد في هذا الباب .

وقبل الدخول في تفاصيل الموضوع لابد من تحديد الإطار التاريخي والسياسي لحياة ابن حزم لفهم العصر الذي عاش فيه ، ثم نعطي لمحة عن حياته لإدراك الملابسات التي حفت به وأثرت على مساره العلمي ، وكيف انعكس ذلك على مساجلاته ومناظراته التي تنوعت وكثرت .

وقبل هذا نقدم لمحة مقتضبة عن الساحة الفكرية الأندلسية حتى يتسنى لنا وضع (الفكر الظاهري بالأندلس) في سياقه المناسب .

ثم بعد هذا نستعرض ردود علماء الأندلس والمغرب على ابن حزم حسب مراحل تاريخية كبرى هي :

أ- مرحلة ملوك الطوائف .

ب- مرحلة تدخل المرابطين في الأندلس وضمها إلى المغرب .

ج- مرحلة دولة الموحدين .

د- مرحلة ما بعد انقراض دولة الموحدين .

وبعد ذلك نستخلص خلاصة عامة .

وسنحرص على تصنيف تلك الكتب حسب طريقتها في الرد وغرضها منه . هذا إذا وجدنا إلى ذلك سبيلاً ؛ لأن أغلب تلك الردود لازال مفقوداً ، وما وصلنا منها قليل ، ولا يسمح بالمجازفة والقول : بأن الردود المفقودة سارت على نفس النمط في المعارضة والاعتراض .

أولاً : الإطار التاريخي والسياسي لحياة ابن حزم :

عاش أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ما بين سنتي (٣٨٤ - ٤٥٦ هـ) ، وهذا يعني أنه عاصر أحداثاً سياسية كان لها الأثر البالغ على مستقبل الأندلس من جهة ، وعلى نفسه هو من جهة ثانية ، فابن حزم - إن صح التعبير - من علماء الأندلس المخضرمين ؛ لأنه عاش فترتين مختلفتين من تاريخ بلاده :

أ- فترة ما قبل الفتنة البربرية (٣٨٤-٣٩٩ هـ) .

ب- فترة ما بعد الفتنة (٣٩٩-٤٥٦ هـ) .

فأما الفترة الأولى : فإن مقاليد الحكم فيها بالأندلس كانت بيد هشام بن الحكم^(١) الذي ولي الخلافة الأموية من (٣٦٦ هـ) إلى (٣٩٩ هـ) وكان قد مات أبوه وخلفه في العاشرة من عمره ، فقامت على رعايته أمه « صبح » ، التي نجح الحاجب محمد بن أبي عامر في استمالتها إليه ، فاستطاع تسنم ذروة الحكم الحقيقي هو وأسرته من بعده فترة زادت على ثلاثة عقود ، فطغى نفوذ العامرية على الخلافة الأموية ، وإن كان الحكم باسمها في الظاهر^(٢) . لكن ابن أبي عامر أعطى للأندلس هبة بقيامه بخمسين غزوة خلال (٢٥) عاماً من ملكه ، لم يهزم فيها قط . وبوفاة ابن أبي عامر (الذي تلقب بالمنصور) سنة (٣٩٢ هـ) ، ثم وفاة ابنه عبد الملك الملقب بالمظفر سنة (٣٩٩ هـ)^(٣) ، تغير حال الدولة بعد أن عرفت في عهديهما استقراراً سياسياً ، خاصة قرطبة موطن ابن حزم ومسقط رأسه .

وأما الفترة الثانية : فقد عاشت قرطبة فيها اضطرابات متوالية ، إذ قلب الأمر فيها على عشرة حكام تولى أربعة منهم الحكم مرتين ، وبعض أولئك الحكام كانوا من الأمويين ، وهم :

١- محمد الثاني بن هشام .

٢- سليمان بن الحكم .

(١) راجع البيان المغرب ، لابن عذاري المراكشي (٣٥٣/٢-٣٥٤) .

(٢) نفس المصدر (٣٧٢/٢-٣٧٣) .

(٣) نفس المصدر (٣/٣-٤١) .

- ٣- هشام الثاني .
 - ٤- عبد الرحمن الرابع .
 - ٥- عبد الرحمن الخامس بن هشام .
 - ٦- محمد الثالث بن عبد الرحمن .
 - ٧- هشام الثالث بن عبد الرحمن ^(١) .
- وبعضهم الآخر من بني حمود الحسينيين الذين استولوا على السلطنة بقرطبة سنة (٤٠٦ هـ) ، وهم :

- ١- علي الناصر بن حمود .
 - ٢- القاسم بن حمود .
 - ٣- يحيى بن علي بن حمود ^(٢) .
- ويصف ابن حزم الفتنة بقوله : « ... فتنة سوء أهلك الأديان إلا من وقى الله ... » ^(٣) .

قال الدكتور عبد الحليم عويس : « ... وقد انفكت عروة الدين من النفوس ، بعد أن تفككت مشروعية الحكم ، فأصبح الأمر صراعاً جنسياً بين عرب وبربر وصقالبة ، واستعان بعضهم بالنصارى على بعض » ^(٤) .

قال ابن بسام (نقلاً عن ابن حيان القرطبي المؤرخ) : « كانت (سنوات) ٤٠٠-٤٠٧ هـ) شِدَاداً نَكَدَاتٍ صِعَاباً مَشْثُومَاتٍ ، كَرِيهَاتٍ مَبْدَأٍ وَالْفَاتِحَةِ ، قَبِيحَةِ الْمُنْتَهَى وَالْخَائِمَةِ ، لَمْ يَعْدَمَ فِيهَا حَيْفٌ ، وَلَا فُورِقَ فِيهَا خَوْفٌ ، وَلَا تَمَّ سُرُورٌ ، وَلَا فُقِدَ مَحْذُورٌ ، مَعَ تَغْيِيرِ السِّيرَةِ ، وَخَرَقِ الْهَيْبَةِ ، وَاشْتِعَالِ الْفِتْنَةِ ، وَاعْتِلَاءِ الْمَعْصِيَةِ ، وَظَنَنِ الْأَمْنِ ، وَحُلُولِ الْمَخَافَةِ » ^(٥) .

(١) راجع عنهم رسائل ابن حزم (٢/١٩٩-٢٠٨) .

(٢) نفس المصدر (٢/١٩٩-٢٠١) .

(٣) رسالة الرد على ابن التفريلة ص ٤٥ .

(٤) ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري ص ٢٣ .

(٥) الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة : القسم الأول (١/٢٥) ، وكذلك المرجع السابق ص ٢٢ .

ويحدد عبد الحليم عويس ممالك الطوائف بالأندلس بعد (٣٩٩ هـ) فيقول: « ومن هذه الممالك :

١- موالى العامرية بشرق الأندلس ، ويندرج تحتها : حُكم خيران العامري^(١) للمرية ومرسية ، وحكم مُجاهد العامري^(٢) وابنه علي لدانية وميورقة ومنورقة ويابسة (الجزائر الشرقية) [٤٠٠-٤٦٨ هـ] إلى أن ضمها بنو هود حكام سرقسطة إلى ملكهم .
٢- بنو زيري (البربر)^(٣) حكموا غرناطة ثم توسع ملكهم فضم : قبرة وجيان ومالقة .

٣- بنو الأفطس أصحاب بطليوس وأعمالها .

٤- بنو ذي النون أصحاب طليطلة وأعمالها .

٥- بنو رزين أصحاب السهلة (غرب قرطبة) .

٦- بنو عباد أصحاب أشبيلية [٤١٤-٤٨٤ هـ] الذين توسعوا حتى صاروا أكبر

دول الطوائف مُلكاً .

٧- بنو هود أصحاب سرقسطة .

٨- بنو القاسم الفهريون ، في حصن البونت (شمال بلنسية) .

٩- بنو حمود الحسينيون بالجزيرة الخضراء .

١٠- بنو جهور (موالى الأموية) في قرطبة^(٤) .

وكانت سنة (٤٢٢ هـ) تاريخها لسقوط الخلافة الأموية نهائياً ، بعد خلع القرطبيين

لهشام المعتد بالله^(٥) .

(١) راجع أعمال الأعلام ص ٢٤٢ ، والمغرب لابن سعيد (١٩٣/٢) .

(٢) سترجم له لاحقاً في الموضوع المناسب ، وكذلك سنعمل مع ابنه علي الملقب بإقبال الدولة .

(٣) يراجع في تاريخهم كتاب التبيان لعبد الله بن بلقين (آخر ملوك غرناطة من بني زيري) .

(٤) المرجع السابق ص ٢٥ ، وكذلك عدة مواطن من البيان المغرب لابن عذاري ، الجزء الثالث .

(٥) استفدت في تحرير هذا الفصل من كتاب « المنهج الحديثي عند الإمام ابن حزم الأندلسي » ، للدكتور طه

علي بوسريح ص ١٩-٢١ ، لأنه لخص فيه جل ما يحتاج إليه في هذا الباب .

ثانياً : لمحة عن الساحة الفكرية بالأندلس إلى حدود القرن الخامس

الهجري :

وأحسن من لخصها - وإن كان عنيفاً بعض الشيء في نقد مخالفه - القاضي أبو بكر

ابن العربي في كتابه العواصم من القواصم .

قال ابن العربي : « نفذ إلى هذه البلاد (الأندلس) بعض الأموية فألقى ها هنا عصبية فثاروا به ، وأظهر الحق ، وقال أحمي السنة ، فلا فقه إلا فقه أهل المدينة ، ولا قراءة إلا قراءتهم . فألزم الناس العمل بمذهب مالك ، والقراءة على رواية نافع ، ولم يُمكنهم من النظر والتخير في مقتضى الأدلة ، متى خرج ذلك عن رأي أهل المدينة ، وذلك لما رأوه (أي الأموية) من تعظيم مالك لسلفهم ... فصار التقليد دينهم ، والافتداء يقينهم ، فكلما جاء أحد من المشرق بعلم دفعوا في صدره ، وحقروا من أمره ، إلا أن يستتر عندهم بالمالكية ، ويجعل ما عنده من علوم على رسم التبعية . منهم بقي بن مخلد رحل ... وجاء بعلم عظيم ودين قويم ، ولم يكن له أن يرتبط بمذهب أحد ... وجاء ابن وضاح بمثله . فأما بقي [بن مخلد] فكان مهجوراً حتى مات [سنة (٢٧٦ هـ)] . وأما ابن وضاح فلقى سحنون ، وتشرف بأصحاب مالك وتلمذ ليحيى بن يحيى ، وأعان المطالب لبقي بشهادة ، فكانه رقي المنازل وطار في الدولة بجناح ، وبقيت الحال هكذا ، فماتت العلوم إلا عند آحاد [ممن] حُبي بشيء من الحديث ، واستمرت القرون على موت العلم ، فكل من تخصص لم يقدر على أكثر من أن يتعلق ببدعة الظاهر ... ثم حدثت حوادث لم يلقوها في منصوص المالكية ، فنظروا فيها بغير علم ... حتى آلت الحال ألا يُنظر إلى قول مالك وكبراء أصحابه ... ويقال : قال فلان الطليطلي ، وفلان المجرطي ، وابن مغيث ... ولولا أن طائفة نفرت إلى دار العلم وجاءت بلباب منه ، كالأصيلي [عبد الله بن إبراهيم (ت : ٣٩٢ هـ)] ، والباجي [أبو الوليد سليمان بن خلف (ت : ٤٧٤ هـ)] ، فرشت من ماء العلم على هذه القلوب الميتة ... لكان الدين قد ذهب ... هذا مع أنه قد رحل قوم من الضلال ، كمسلمة ابن قاسم ، ومحمد بن مسرة ، فجاءوا بكل مَضْرَّةٍ ومَعْرَّةٍ ، ورحل [منذر بن سعيد] البلوطي [ت : ٣٥٥ هـ] ولقي الجُبائي [شيخ المعتزلة] ، فجاء ببدعة القدرية في الاعتقاد ، ونحلة الداودية في الأعمال ... فإن حلت بمسلم نازلة في اعتقاده ألقى قاصمة الظهر من

عقائد البلوطي ، ومسلمة ، وابن مسرة ... أو يصادف في دينه العملي داودياً ، فإذا بدينه قد تدوّد ، ونظام شرعه قد تبدد » ^(١) .

ويقول ابن حزم : « وأما علم الكلام فإن بلادنا ، وإن لم تتجاذب فيها الخصوم ، ولا اختلف فيها النحل ، فقلّ لذلك تصرفهم في هذا الباب ، فهي على كل حال غير غريبة عنه ، وقد كان فيهم قوم يذهبون إلى الاعتزال نظراً على أصوله ، ولهم فيه تأليف ؛ منهم : خليل ابن إسحاق ، ويحيى بن السمينة [ت : ٣١٥ هـ] ، والحاجب موسى بن حدير ، وأخوة الوزير صاحب المظالم أحمد [بن محمد بن حدير] ، وكان داعية إلى الاعتزال لا يستتر بذلك » ^(٢) ، ثم قال مفتخراً بعلماء الظاهرية بالأندلس : « وإذا نعتنا عبد الله بن قاسم بن هلال ^(٣) [ت : ٢٧٢ هـ] ومنذر بن سعيد ^(٤) لم تُجار بهما إلا أبا الحسن بن المغلس والخلال والديباجي ورؤيم بن أحمد . وقد شركهم عبد الله [بن قاسم بن هلال] في أبي سليمان [داود بن علي الأصفهاني] ومحبه » ^(٥) .

وقال ابن حزم أيضاً : « ... وأما الأشعرية فكانوا ببغداد والبصرة ، ثم قامت لهم سوق بصقلية والقيروان والأندلس ، وقد رق أمرهم والحمد لله .. » ^(٦) .

(١) العواصم من القواصم ص ٣٦٥-٣٦٨ ، وما بين المعقوفات زيادة من عندي للتوضيح .

(٢) رسائل ابن حزم ص ١٨٦ .

(٣) راجع تاريخ الفكر الأندلسي لبليثيا ص ٤٣٩ .

(٤) راجع ترجمته في : المرقبة العليا للنباهي المالقي ص ٦٦-٧٥ ، حيث قال عنه : « وغلب عليه التفقه

بمذهب أبي سليمان داود بن علي الأصفهاني المعروف بالظاهري . فكان يؤثر مذهبه ، ويجمع كتبه ،

ويحتج لمقاتله ، ويأخذ بها لنفسه ، فإذا جلس مجلس الحكومة قضى بمذهب مالك بن أنس وأصحابه

الذي عليه العمل في بلده ، ولم يعدل عنه ... وكانت ولايته القضاء (١٦) سنة ٧٤ .

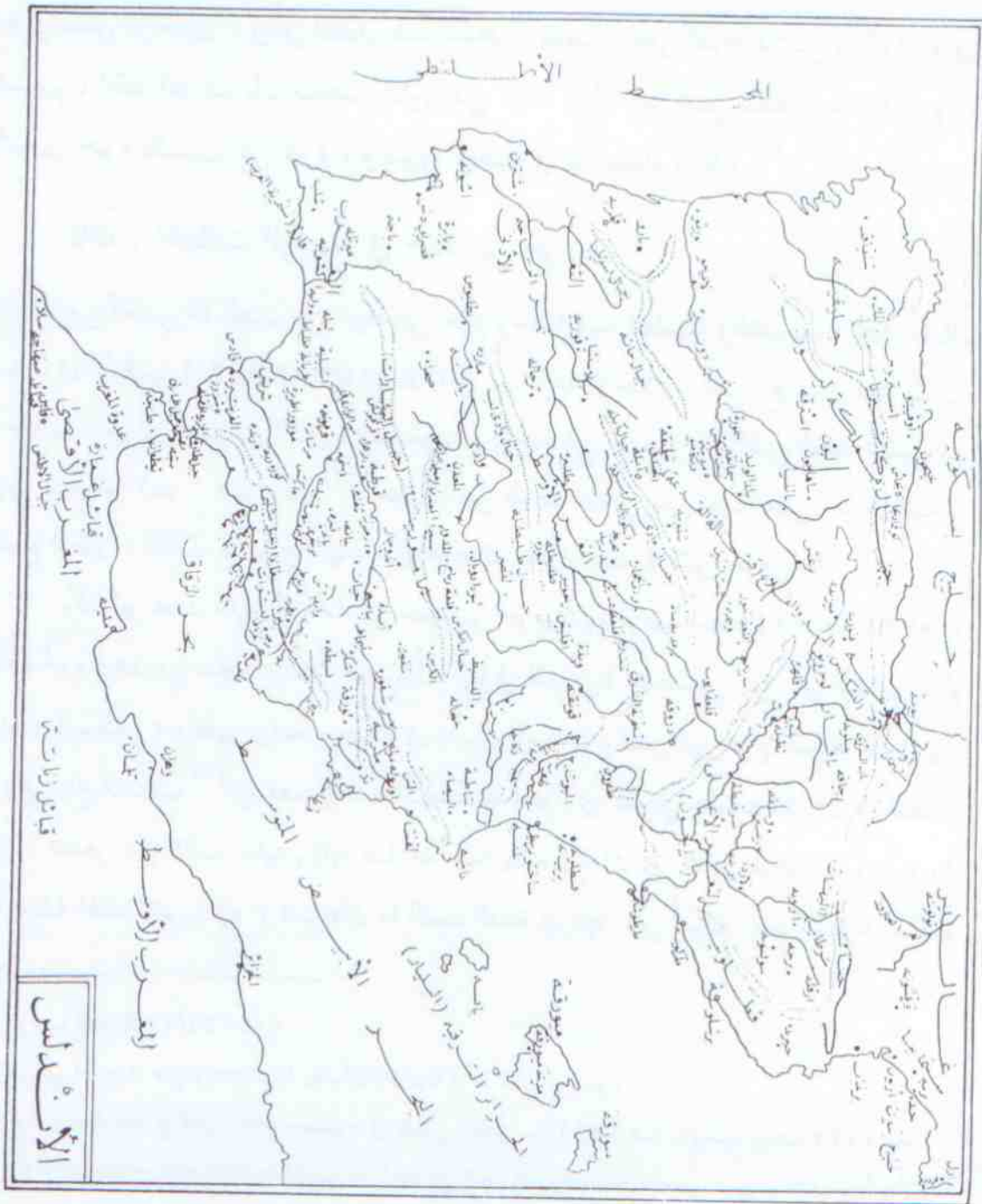
(٥) نفس المصدر ص ١٨٧ ، وما بين المعقوفات زيادة للتوضيح .

(٦) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٧٣/٥) ، ولئن أراد أخذ لمحّة عن الفكر الأندلسي فعليه - مثلاً -

بكتاب « تاريخ الفكر الأندلسي » لأنجيل بليثيا ، ومقال جيد للأستاذة الأسبانية ماريا إزابيل فيرّه « Maria

Isabel Fierro » حول الإسلام الأندلسي في القرن الخامس الهجري - الحادي عشر الميلادي ، وكلام

آسبن بلاسيوس بشأن مدرسة ابن مسرة ... الخ .



هذه الخريطة لا غنى لقارئ المقال عنها

خصوصاً في الشق الأول عند الحديث عن تنقلات ابن حزم بالأندلس

وفيدنا القاضي عياض بأن ظهور مذاهب فقهية في الأندلس تُنافسُ مذهب مالك لم يكن ممكناً ، وأنه دخل الأندلس شيء من مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وداود

بفضل بعض الرحالين ، وظل انتشار هذه المذاهب مقصوراً على أفراد قلائل تَدَبُّنوا به في أنفسهم ، لكنه اعترف بأن مذهب الأوزاعي كان بالأندلس قبل مذهب مالك ، وأن الأمويين حموه بالسيف عن غيره ، وصيروا القضاء في يد علماء مالكية^(١) .

ثالثاً : المحطات الرئيسة في حياة ابن حزم :

من أحسن ما كتب عن حياة ابن حزم وخصائصه العلمية والنفسية ، نجد مقال المستشرق أرُنالديز (R. ARNALDEZ) في موسوعة الإسلام . لكن مع ذلك فقد بينتُ في مقال سابق أن الغموض اكتنف شقاً مهماً من حياة ابن حزم ، وقد أغنى الفقيه عيسى بن سهل الجبَّاني (ت : ٤٨٦ هـ)^(٢) معارفنا عن الشطر الثاني من حياة ابن حزم بشكل منقطع النظير ، لذلك سأدرج شهادته في هذه الترجمة المختصرة لابن حزم .

وُلِدَ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بمدينة قرطبة سنة (٣٨٤ هـ - ٩٩٤ م) ، وكان أبوه أحمد بن سعيد رجلاً حصيفاً ، تولى الوزارة للمنصور بن أبي عامر ، ثم لولده « المظفر » وأظهر براعة وحنكة في تدبير الأمور ، وقضى ابن حزم سنواته الأولى إلى أن بلغ مبلغ الشباب^(٣) في قصر والده تحت عناية الجوارى اللواتي علمنه القرآن والخط ، ورويه الشعر ، وكانت عليه رقابة صارمة كما يصف ذلك في كتابه طوق الحمامة ، ولم تدم عيشة الهناء لابن حزم ، فسرعان ما ألقت الفتنة بجرائها على أسرته بعد سقوط حكم

(١) ترتيب المدارك (١/٢٦-٢٧) .

(٢) سيأتي الحديث عن ترجمته فيما بعد أثناء ذكرنا لرده على ابن حزم .

(٣) أول تجاربه خارج قصر والده حضوره في مجلس المظفر سنة (٣٩٦ هـ) ، وسنه يومئذ (١٢) عاماً ، وأول شيخ درس عليه الفقه والحديث هو أحمد بن محمد المعروف بابن الجسور ، روى عنه موطأ مالك ، ومدونة سحنون ، ومسند أبي بكر بن أبي شيبة ، وفقه أبي عبيد بن سلام . قال ابن حزم : « وهو أول شيخ سمعت منه قبل الأربعمئة » ، وأخذ صحيح البخاري سنة (٤٠١ هـ) بأحد مساجد قرطبة عن أبي القاسم عبد الرحمن بن خالد الهمداني المعروف بابن الخراز . راجع طوق الحمامة ص ٢٨٥-٢٨٦ ، ٢٩٩ . ودرس الحديث والجدل وعلم الكلام على أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد بن أبي يزيد الأزدي المصري بقرطبة فيما بين (٣٩٤-٤٠٠ هـ) ، وهي الفترة التي كان الأزدي وافداً فيها على الأندلس . طوق الحمامة ص ١٩٦ ، ٢٦٠ .

العَامِرِيَّة وظهور بَدِيل للخليفة هشام الثاني ، وهو محمد المهدي الذي قُتِل بعد مدة ، ورجع هشام الثاني الذي لم يستطع ضبط الأمور ، لأن القائد واضح الصَّقْلِي حجز أمواله وأودعه بالسجن ، فاضطرت عائلة ابن حزم لمُدَاراة النظام الجديد ، وحاول والد ابن حزم الإطاحة بالصَّقْلِي ، لكن الأمر انكشف ، ومات على إثرها والد ابن حزم سنة (ت : ٤٠٢ هـ) ، وتعاقبت المحن على ابن حزم وعائلته ، فاضطر للخروج عن قرطبة سنة (٤٠٤ هـ) والاستقرار بالمرية ، لكن صاحبها خيران العامري سرعان ما نكب ابن حزم وصاحبه أبا بكر محمد بن إسحاق (ت : ٤٥٠ هـ) وسجنهما عنده شهوراً ، بسبب وشاية بعض الخصوم الذي نقل على لسان ابن حزم أنه يسعى إلى إقامة أمرِ الأمويَّة من جديد ، وبعد إطلاق سراحهما توجهتا إلى حصن القَصْر فأكرمهما صاحبه عبد الله بن هُذَيْل التجيبي . فلما سمعا بقيام المرتضى عبد الرحمن بن محمد (٤٠٧ هـ) لإحياء الدولة الأموية رَكِبَا البحر إلى لقائه في بلنسية وسكنا معه فيها . ثم نجدهما في مالقة سنة (٤٠٨ هـ) حسب ابن الأبار^(١) . ثم دخل ابن حزم قرطبة سنة (٤٠٩ هـ) أثناء حكم القاسم بن حَمُود ، وبقي هناك حتى ظهرت دعوة عبد الرحمن بن هشام الملقب بالمُسْتَظْهَر (٤١٤ هـ) ، فَقَرَّبَ إليه ابن حزم ، لكن خلافة المُسْتَظْهَر انقطعت بعد (٤٧) يوماً ، وبُويع المُسْتَكْفِي الذي اعتقل ابن حزم وسجنه . وفي سنة (٤١٧ هـ) نجد ابن حزم بشاطبة . وهناك أَلَفَ رسالته المعروفة بـ « طوق الحمامة » التي يَشْهَدُ مُحْتَوَاهَا أن ابن حزم في حين تأليفه لها « كان قد حصَّل ضرورياً من الثقافات من فقه وحديث ومنطق وفلسفة وفلك ، ونظر في التوراة ، وشُهر بقوة عارضته في الجدل ، وبالتفُنُّن في ضروب مختلفة من الشعر »^(٢) .

(١) التكملة لكتاب الصلة ، لابن الأبار البنسي (٣٠٥/١) ، رقم (١٠٦٧) ، وطوق الحمامة ، لابن حزم

ص ١١٢ (ضمن رسائل ابن حزم ، الجزء الأول) .

(٢) هذا نص كلام الدكتور إحسان عباس في تقديمه لطوق الحمامة ص ٣٩ . وكلامه صحيح ، لأن كتاب

الفصل لابن حزم بدأ تأليفه سنة (٤٢٠ هـ) ، ولا يعقل أن تلك المعلومات الغزيرة والجدل القوي

الموجود في الفصل حصله في لمح البصر ، بل ذلك يشهد على سعة اطلاع الرجل وكثرة طلبه للعلم

ومناظرته للأقران من مختلف الأديان والنحل .

إلى هذه المرحلة انتهى تدقيق الأستاذ أرنالديز في ترجمته لابن حزم ، وقفز مباشرة للحديث عن ابن حزم في إشبيلية وما حدث له مع المعتضد ابن عباد ، وكيف انتهى الأمر بابن حزم إلى الانزواء في قرية أجداده ^(١) . وهذه القفزة تركت وراءها فراغاً تقارب مدته (٣٩) عاماً ، وقد تيسر لي - بعد اطلاعي على كتاب « التنبيه على شنوذ ابن حزم » للقاضي عيسى بن سهل - ملء عدة مواطن في حياة ابن حزم في الفترة ما بين (٤١٨-٤٥٦ هـ) . ففي الفترة ما بين (٤١٨-٤٢٢ هـ) كان ابن حزم بقرطبة ، وكان له مجلس في مسجد الجامع يُدرّس فيه الفقه على غير مذهب مالك ، وكذلك كان لشيخه مسعود بن سليمان مجلس ثان يفقه فيه من تحلّق إليه على غير مذهب مالك ، فارتفعت الأصوات بوجوب إيقاف هذا « الخرق السافر » لعرف المالكية بالأندلس . وتولى هذه الحملة ضد ابن حزم وشيخه أبي الخيار مسعود بن سليمان بن مفلت الشنتريني (ت : ٤٢٦ هـ) ^(٢) ، صاحب أحكام الشرطة والسوق بقرطبة المعروف بابن أبي القراميد (أبو بكر محمد بن محمد بن إبراهيم بن سعيد القيسي القرطبي (ت : ٤٣١ هـ)) ^(٣) . فقام بمراسلة الخليفة الأموي هشام ابن محمد المعتد بالله (حكم ما بين ٤١٨-٤٢٢ هـ) ، الذي كان خارجاً حينها عن قرطبة ، مُستقراً بمحصن البونت (شمال بلنسية) ، فأجابه يستصوب رأيه في إخراج ابن حزم وشيخه من المسجد ومنع العامة من الاجتماع بهما ونهيهما عن الفتوى . فتمادى الرجلان على انقباضهما ^(٤) .

ولبث ابن حزم مدة بقرطبة ، وجرت له فيها مناظرة سنذكرها لاحقاً ، ثم انتقل إلى

(١) انظر :

(Nouvelle E'dition) Encyclop'die de L'Islam . Tome III . article : " Ibn Hazim " Iage 814
2^{cm} colonne .

(٢) فقيه قرطبي لغوي كان ظاهرياً لا يرى التقليد ، توفي بقرطبة في (٤٢٦ هـ) . انظر الصلة لابن بشكوال (٦١٧/١-٦١٨) .

(٣) الصلة (٥٢٢/٢-٥٢٣) ، رقم (١١٤٤) .

(٤) الكلام اختزلناه من نص لابن حيان القرطبي أورده أسفن بلايوس في كتابه عن ابن حزم (١٣٦/١-١٣٧) ، تعليق (١٧٠) بالأسبانية .

المرية^(١) ، ثم إلى دانية حيث اتصل بالكاتب الوزير أبي العباس أحمد بن رشيق عامل مجاهد العامري على ميورقة ودانية ، فنقله أبو العباس فيما بعد إلى جزيرة ميورقة وظل بها إلى حدود سنة (٤٤٠ هـ) ، ثم خرج إلى دانية بعد مناظرته مع أبي الوليد الباجي ، ثم انتقل إلى المرية ما بين (٤٤١-٤٤٥ هـ) ، ثم إلى أشبيلية . وهناك حُرقت كتبه على يد المعتضد ابن عباد ونُفي على يديه إلى لبلبة بقرية كانت لأجداده . حيث توفي سنة (٤٥٦ هـ)^(٢) . فهذه نبذة عن حياة ابن حزم ، وسُنُيفُ إليها تفاصيل أخرى تتعلق بمناظراته ومنازعاته مع مخالفيه .

رابعاً : الردود على ابن حزم في عصر ملوك الطوائف :

من خلال المصادر الأندلسية تبين لنا أن ابن حزم استَهْدَفَ لخصومه وعِيب بالشذوذ ، لخروجه عن مذهب مالك وانتحاله مذهب الإمام الشافعي .

قال المؤرخ القرطبي ابن حيان - حسب ما نقله عنه ابن بسام في الذخيرة- : « وما ل به أولاً النظر في الفقه إلى رأي أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، وناضل عن مذهبه وانحرف عن مذهب غيره ، حتى وُسِمَ به وُسِبَ إليه ، فاستهدف بذلك لكثير من الفقهاء وعِيبَ بالشذوذ »^(٣) ، وقال ابن الأبار في الحلة السيرة أن ابن حزم : « .. نُعيَ عليه بقرطبة وغيرها خِلافه مذهب مالك ... »^(٤) .

هذا في نظرنا المَحْرُكُ الأول للخصومة بين ابن حزم ومعاصريه من فقهاء المالكية بالأندلس ، فابن حزم بفعله المذكور قد خرق أحد بُنود « دستور الدولة » حينئذ . دليل ذلك أن أمراء الأمويين نُصُّوا على التزامهم بمذهب مالك ، ورفضهم للفتوى بغيره من المذاهب .

(١) سنذكر خلافه لفقهاؤها في وجهة القبلة وما جرى له بسبب ذلك .

(٢) هذه التفاصيل نصوصها ذكرناها سابقاً في مقالين : أحدهما بمجلة الذخائر ، عدد (٥) ، سنة (١٤٢١ هـ -

٢٠٠١م) ص ٢٣٩-٢٥٦ . وثانيهما بمجلة القنطرة (الأسبانية) ، مجلد (٢٢) ، الجزء الثاني ، سنة

(١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م) ص ٢٩٩-٣٢٠ .

(٣) الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ، القسم الأول (١/١٦٧) .

(٤) الحلة السيرة (٢/١٢٨) .

فها هو الحَكَمُ المُسْتَنْصِرُ^(١) يقول في إحدى رسائله : « ... فمن خالف مذهب مالك بن أنس - رحمه الله - بالفتوى أو غيره ، وبلغني خبره ؛ أنزلتُ به من النكال ما يستحقه وجعلته شراداً ، وقد اختيرتُ فيما رأيتُ في الكتب أن مذهب مالك وأصحابه أفضل المذاهب ، ولم أر في أصحابه ولا فيمن تقلد مذهب غير السنة والجماعة ؛ فليتمسك بهذا ففيه النجاة إن شاء الله »^(٢) .

وقال الحكم في رسالة أخرى له : « ... وبلغني أن قوماً يُفتون بغير مذهب مالك بن أنس ، وأنهم يُرخصون في الطلاق ، وكل من زاغ عن مذهب مالك فإنه قد رينَ على قلبه ، وزين له سوء عمله ، فقد نظرتُ في أقاويل الفقهاء ورأيتُ ما صنَّفَ من أخبارهم إلى يومنا هذا ، فلم أر مذهباً أنقى ولا أبعد من الزيغ من مذهبه ، وجُل من يعتقد مذهباً من مذاهب الفقهاء ؛ فإنَّ فيهم الجهمي والرافضي والخارجي ، إلا مذهب مالك ، فإنني ما سمعتُ أن أحداً تقلد مذهبه قال بشيء من هذه البدع ، فالاستمساك به نجاة إن شاء الله »^(٣) .

فهذان النصان صدرتا عن الخليفة الأموي المذكور في تاريخ لا يتجاوز سنة (٣٥٥هـ) ، لأنه قاهما إثر الأمر بصَلْب أبي الخير الزنديق ، وكان ذلك في حياة القاضي منذر بن سعيد البلوطي (ت : ٣٥٥ هـ) .

واعتبار مذهب مالك من « مُقدَّسات الدولة في الأندلس والخروج عنه يستوجب العقوبة » ظل ساري المفعول حتى بعد سقوط الخلافة الأموية . وقد وقفتُ على كلام للفقهاء أبي جعفر أحمد بن خلف بن وصول التُّرْجَالِي^(٤) في كتابه « الفصول في علم الأصول » مفاده أن المعتمد ابن عباد ملك أشبيلية كان متمسكاً بمذهب مالك بن أنس .

(١) هو الحكم بن عبد الرحمن ، ولي وعمره (٤٧) سنة ، وكان حسن السيرة ، جامعاً للعلوم ، محباً لأهلها ،

جماعة للكتب ، توفي سنة (٣٦٦ هـ) ، راجع جذوة المقتبس للحميدي (٤٦/١-٤٦) .

(٢) « ديوان الأحكام الكبرى » (نوازل الأحكام) ، للقاضي عيسى بن سهل (١٣٢٧/١) .

(٣) نفس المصدر (١٣٣١/١-١٣٣٢) .

(٤) ذكر هذا العالم كلُّ من المراكشي في الذيل والتكملة (١٠٩/١) ، وابن فرحون في الديباج المذهب

ص-١١٢ ، ولم يُحدد عصره . وقد علمتُ من كتابه المذكور أنه كان حياً بين سنتي (٤٧٤-٤٨٤ هـ) .

قال ابن وصول : « ... ولم يزل الخلفاء الراشدون يحملون الناس بجزيرة الأندلس على مذهب مالك بن أنس جيلاً بعد جيل ، وقرناً بعد قرن إلى خلافة الإمام الرضي المشهور فضله المعروف عدله المعتمد على الله المؤيد بنصر الله أبي القاسم محمد بن عباد خلد الله ملكه ودانت أقطار الأرض لسلطانه »^(١) . من المعلوم أن المعتمد ابن عباد حكم أشبيلية من سنة (٤٦٠ هـ) حتى (٤٨٤ هـ) ، وهي السنة التي نفاه فيها المرابطون إلى أغمات بالمغرب (قرب مراكش) ^(٢) .

ويخبرنا ابن عبد البر القرطبي (ت : ٤٦٣ هـ) عن حالة الفقه المالكي في القرن الخامس الهجري قائلاً : « طلب العلم في زماننا هذا ، وفي بلدنا هذا ، قد حاد أهله عن طريق سلفهم ، وسلكوا في ذلك ما لم يعرفه أئمتهم ... فلم يُعنوا بحفظ سنة ، ولا الوقوف على معانيها ، ولا بأصل من القرآن ، ولا اعتنوا بكتاب الله ﷻ ... قد أطرحوا علم السنن والآثار ، وزهدوا فيهما وأضرّبوا عنهما ... بل عولوا على حفظ ما دُونَهم من الرأي والاستحسان ، الذي كان عند العلماء ، آخر العلم والبيان ... فهم يقيسون على ما حفظوا من تلك المسائل ، ويفرضون الأحكام فيها ، ويستدلّون منها ، ويتركون طريق الاستدلال من حيث استدل الأئمة وعلماء الأمة ، فجعلوا ما يحتاج أن يُستدل عليه دليلاً على غيره ... »^(٣) .

وقد بين الأستاذ الدكتور توفيق الغلبزوري أن المذهب المالكي في الأندلس عرف اتجاهين أساسيين : اتجاه جعل وكده دراسة المسائل وفروع المذهب مع قلة العناية بالحديث والأثر ، ثم قال الدكتور توفيق بأن هذا الاتجاه خالف في واقع الأمر مسلك الإمام مالك الذي كان يستند في فقهه على الحديث ، حتى سُميت مدرسته بالحجاز : « مدرسة الحديث » ، ثم بين كذلك أن الاتجاه الفروع كان يقتصر بالدرجة الأولى على رأي ابن القاسم . وذكر نصاً جاء في ترتيب المدارك للقاضي عياض ، حيث نقرأ في ترجمة « فضل بن سلمة بن جرير الإلبيري (ت : ٣١٩ هـ) » أنه حنّ إلى بلده إلبيرة ، فلما حلها وجد فقهاءها قد تمكن

(١) مخطوط بالخزانة العامة بالرباط ، رقم (٩٨ ق) ، ورقة (١٤ ظ) .

(٢) كتاب الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية ، لابن سمالك العاملي المالقي ص ٧٢-٧٣ .

(٣) جامع بيان العلم وفضله (١٦٩/٢-١٧١) .

سُوِّدْهُمْ وَتَفَنَّهُمْ فِي الْمَدُونَةِ خَاصَةً ، فَلَمَّا جَالَسَهُمْ وَذَكَرَ لَهُمْ أَقْوَالَ أَصْحَابِ مَالِكٍ قَالُوا : « دَعِ هَذَا عَنْكَ ، فَلَسْنَا نَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، طَرِيقُنَا كَلَامُ ابْنِ الْقَاسِمِ لَا غَيْرَهُ » فَرَأَى زُهْدَهُمْ فِي عِلْمِهِ ، فَانصَرَفَ إِلَى بَيْتَانَةِ (مِنْ أَعْمَالِ الْمَرِيَةِ) ^(١) .

ثُمَّ اتَّجَاهَ تَأْصِيلِي يَمِيلُ إِلَى الْاجْتِهَادِ وَالنَّظَرِ وَالْعُنَايَةِ بِالْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ ، وَمِنْ مُمَثَلِي هَذَا الْإِتِّجَاهِ نَجِدُ - عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ - الْأَصِيلِي (ت : ٣٩٢ هـ) ^(٢) وَابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ وَأَبَا الْوَلِيدِ الْبَاجِي (ت : ٤٧٤ هـ) .

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي نَبِهَ عَلَيْهَا الدُّكْتُورُ تَوْفِيقُ الْغَلْبِزُورِي ^(٣) لَا يَدُ أَنْ تُسْتَحْضَرَ عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنِ الرَّدُّودِ الْمَالِكِيَةِ عَلَى ابْنِ حَزْمٍ ، فَلَا يَدُ أَنْ نَعْرِفَ مِنْ أَيِّ الْإِتِّجَاهِينَ كَانَ الْفَقِيهَ صَاحِبَ الرَّدِّ لِنَفْهَمِ نَوْعَ الْإِعْتِرَاضَاتِ الْمَوْجُوهَةِ ضِدَّ آرَاءِ ابْنِ حَزْمٍ . وَسَنَتَّبِعُ هَذِهِ الرَّدُّودَ سِوَاهُ كَانَتْ مَنَازِرَاتٍ أَوْ رِسَائِلٍ أَوْ كِتَابًا .

(٤-١) مَنَازِرَةُ فِقْهِيَّةِ لَابْنِ حَزْمٍ فِي مَجْلِسِ ابْنِ وَاجِبِ بِلَنْسِيَّةِ :

قَالَ الذَّهَبِيُّ : « قَالَ الْيَسَعُ ابْنُ حَزْمٍ : (... وَقَصِدُ) ابْنِ حَزْمٍ (بِلَنْسِيَّةِ) ، وَبِهَا الْمُظَفَّرُ أَحَدُ الْأَطْوَادِ . وَحَدَّثَنِي عَنْهُ عُمَرُ بْنُ وَاجِبٍ قَالَ : بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ أَبِي بِلَنْسِيَّةِ وَهُوَ يُدْرَسُ الْمَذْهَبُ ، إِذَا بِأَبِي مُحَمَّدٍ يَسْمَعُنَا ، وَيَتَعَجَّبُ ، ثُمَّ سَأَلَ الْحَاضِرِينَ مَسْأَلَةً مِنَ الْفِقْهِ ، جُوبَ فِيهَا ، فَاعْتَرَضَ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ الْحُضَرَاءِ : هَذَا الْعِلْمُ لَيْسَ مِنْ مُنْتَحَلَاتِكَ ، فَقَامَ وَقَعَدَ ، وَدَخَلَ مَنْزِلَهُ فَعَكَفَ ، وَوَكَّفَ مِنْهُ وَابِلٌ فَمَا كَفَّ ، وَمَا كَانَ بَعْدَ أَشْهُرٍ قَرِيبَةً حَتَّى قَصَدْنَا إِلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ، فَنَظَرَ أَحْسَنَ مَنَازِرَةً ، وَقَالَ فِيهَا : أَنَا أَتَّبِعُ الْحَقَّ ، وَأَجْتَهِدُ ، وَلَا أَتَّقِيدُ بِمَذْهَبٍ ، » ^(٤) . فَلَا شَكَّ حَسَبَ هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَنَّ ابْنَ حَزْمٍ حِينَئِذٍ كَانَ يَنَظُرُ

(١) تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ (٥/٢٢٢-٢٢٣) .

(٢) الدِّيْبَاجُ الْمَذْهَبِ لَابْنِ فَرْحُونَ ص ٢٢٤-٢٢٥ ، وَقَالَ عَنْهُ : « كَانَ مِنْ حُفَظَاءِ مَذْهَبِ مَالِكٍ ، وَالْمَتَكَلِّمِ عَلَى الْأَصُولِ ، وَتَرَكَ التَّقْلِيدَ ، وَمَنْ أَعْلَمَ النَّاسَ بِالْحَدِيثِ ، وَأَبْصَرَهُمْ بِعِلْمِهِ وَرَجَالِهِ » .

(٣) رَاجِعْ أَطْرُوحَتَهُ لِلدُّكْتُورَةِ « الْمَدْرَسَةُ الظَّاهِرِيَّةُ بِالْمَغْرِبِ وَالْأَنْدَلُسِ » (١/٨٤-١٠٤) .

(٤) سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (١٨/١٩٠-١٩١) . وَعَنْ مَظْفَرِ مَوْلَى الْعَامِرِيِّنَ الَّذِي حَكَّمَ بِلَنْسِيَّةِ بَيْنَ (٤٠١-

٤٠٩ هـ) يَرَاوِعُ كِتَابَ الْبَيَانِ الْمَغْرِبِ لَابْنِ عَذْرَايَ (٣/١٥٨-١٦٣ ، ٣٠٢) .

بيلنسية قد صار مجتهداً ، وهذا يعني أنه كان في سن متقدمة من عمره . ولم أعر على ترجمة لمن اسمه عُمر بن واجب . وإنما وجدتُ في الصلة لابن بشكوال ترجمة لفقيه يسمى : « عمر ابن محمد بن واجب ، من أهل بيلنسية يكنى أبا حفص . روى عن أبي عمر الطلمنكي المقرئ وسمع من أبي عبد الله ابن الحذاء صحيح مسلم وغيره . توفي قريباً من السبعين والأربعمائة ، وسنة نحو الستين ... ، وقيل توفي في شعبان سنة (٤٧٦ هـ) » ^(١) .

فإذا أخذنا بما سبق ذكره في هذه الترجمة قدرنا أن ابن واجب وُلد حوالي (٤١٦ هـ) وأخذه عن أبي عمر الطلمنكي سابق لسنة (٤٢٩ هـ) التي توفي فيها الطلمنكي ، وهذا يعني أنه بدأ الطلب قبل سن (١٣) من عمره . وإذا افترضنا أنه رأى ابن حزم عندما بلغ (٢٠) (سنٌ تسمح له بالحكم على مُناظرة ابن حزم بالحسن) ، نتج عن ذلك تاريخ المناظرة حوالي (٤٣٦ هـ) ، وهذا ليس ببعيد ، لأن ابن حزم كان في هذا التاريخ بشرق الأندلس .

(٤-٢) مناظرتان لابن حزم مع المقرئ مكي بن أبي طالب ^(٢) بقرطبة :

ورَدَ خير هاتين المناظرتين على لسان ابن حزم نفسه في موضعين من كتبه . مرة في كتاب « الإحكام لأصول الأحكام » ، ومرة ثانية في كتابه « الفصل في الملل والأهواء والنحل » .
المناظرة الأولى : حول مسألة « هل أسقط عثمان رضي الله عنه ستة أحرف من جملة الأحرف السبعة المنزلة ؟ » .

قال ابن حزم : « وأما دعواهم أن عثمان رضي الله عنه أسقط ستة أحرف من جملة الأحرف السبعة المنزلة بها القرآن من عند الله تعالى فعظيمة من عظام الإفك والكذب ، ويُعبد الله عثمان رضي الله عنه من الردة بعد الإسلام ... ونحن نبيِّن فعل عثمان رضي الله عنه ذلك بياناً لا يخفى على مؤمن ولا على كافر . وهو أنه رضي الله عنه علم أن الوهم لا يعرى منه بشر ، وأن في الناس منافقين يظهرن الإسلام ويكنون الكفر ... فجمع من حضره من الصحابة رضي الله عنهم على نسخ مصاحف

(١) الصلة (٤٠٣/٢) ، رقم (٨٦٧) . وأبو عمر الطلمنكي توفي سنة (٤٢٩ هـ) بيلنسية ، وهو من شيوخ

أبي محمد ابن حزم بقرطبة . راجع ترتيب المدارك ، للقاضي عياض (٣٣-٣٢/٨) .

(٢) توفي سنة (٤٣٧ هـ) بقرطبة ، له ترجمة في ترتيب المدارك (١٣٨/٨-١٤٠) .

مُصَحَّحَةٌ كسائر مَصَاحِفِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا فَرْقَ ، إِلَّا أَنهَا تُسْحَتُ بِحَضْرَةِ الْجَمَاعَةِ فَقَطْ ، ثُمَّ بَعَثَ إِلَى أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ ، إِلَى كُلِّ مِصْرٍ مُصَحِّفًا يَكُونُ عِنْدَهُمْ ، فَإِنْ وَهَمَ وَاهِمٌ فِي نَسْخِ مُصَحِّفٍ ، أَوْ تَعَمَّدَ مُلْحِدٌ تَبْدِيلَ كَلِمَةٍ فِي الْمُصَحِّفِ أَوْ فِي الْقِرَاءَةِ ، رُجِعَ إِلَى الْمَصْحَفِ الْمَشْهُورِ الْمُتَّفَقِ عَلَى نَقْلِهِ وَنَسْخِهِ ، فَعُلِمَ أَنَّ الَّذِي فِيهِ هُوَ الْحَقُّ ، وَكَيْفَ يَقْدِرُ عَثْمَانُ - عَلَى مَا ظَنَّهُ أَهْلُ الْجَهْلِ ! - وَالْإِسْلَامُ قَدْ انْتَشَرَ مِنْ خِرَاسَانَ إِلَى بَرْقَةَ ، وَمِنَ الْيَمَنِ إِلَى أَدْرَبِيْجَانَ ، وَعِنْدَ الْمُسْلِمِينَ أَزِيدٌ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ مُصَحِّفٍ ، وَلَيْسَتْ قَرْيَةٌ وَلَا حُلَّةٌ وَلَا مَدِينَةٌ إِلَّا وَالْمُعَلِّمُونَ لِلْقُرْآنِ مَوْجُودُونَ فِيهَا ، يُعَلِّمُونَهُ مِنْ تَعَلَّمَهُ مِنْ صَبِيٍّ أَوْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ ، وَيُؤَمِّمُهُمْ بِهِ فِي الصَّلَوَاتِ فِي الْمَسَاجِدِ ... قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ (ابْنُ حَزْمٍ) : وَلَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى هَذَا مَكِّيَّ بْنِ أَبِي طَالِبِ الْمَقْرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، فَمَرَّةٌ سَلَكْتُ هَذِهِ السَّبِيلَ الْفَاسِدَةَ ، فَلَمَّا وَقَفْتُ عَلَى مَا فِيهَا رَجَعْتُ . وَمَرَّةٌ قَالَ بِالْحَقِّ فِي ذَلِكَ كَمَا نَقُولُ ، وَمَرَّةٌ قَالَ لِي : مَا كَانَ مِنَ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ مُوَافِقًا لِحِطِّ الْمُصَحِّفِ فَهُوَ بَاقٍ ، وَمَا كَانَ مِنْهَا مُخَالَفًا لِحِطِّ الْمَصْحَفِ فَقَدْ رُفِعَ . فَقُلْتُ لَهُ : إِنَّ الْبَلِيَّةَ الَّتِي فَرَزَتْ مِنْهَا فِي رَفْعِ السَّبْعَةِ الْأَحْرَفِ بَاقِيَةٌ بِحَسَبِهَا فِي إِجَازَتِكَ رَفْعَ حَرَكَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ حَرَكَاتِ جَمِيعِ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ ، فَكَيْفَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، فَمَنْ أَيْنَ وَجِبَ أَنْ يُرَاعِيَ حِطَّ الْمُصَحِّفِ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ تَعْلِيمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ !؟ لِأَنَّهُ كَانَ أُمِّيًّا لَا يَقْرَأُ وَلَا يَكْتُبُ ، وَاتَّبَاعَ عَمَلٍ مِنْ دُونِهِ مِنْ غَيْرِ تَوْقِيفٍ مِنْهُ ﷺ لَا حُجَّةَ فِيهِ وَلَا يَجِبُ قَبُولُهُ ، فَكَيْفَ وَقَدْ صَحَّتِ الْقِرَاءَةُ مِنْ طَرِيقِ عَمْرُو بْنِ الْعَلَاءِ التَّمِيمِيِّ مُسْنَدَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ » . وَهُوَ خِلَافُ حِطِّ الْمُصَحِّفِ ، وَمَا أَنْكَرَهَا مُسْلِمٌ قَطْ .

فَاضْطَرَبَ (مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ) وَتَلَجَّلَجَ « (١) » .

المناظرة الثانية : حول مسألة « من أفضل الخلق كله بعد الملائكة والنبين ؟ » .
ناقش ابن حزم في عدة صفحات آراء مخالفيه في هذه المسألة ، ثم استدل هو بأدلة وخلص إلى النتيجة التالية : « أن أمهات المؤمنين زوجات رسول الله ﷺ أفضل من جميع الخلق كله بعد الملائكة والنبين عليهم السلام » (٢) . ثم ذكر من اعترض عليه في هذه المسألة ،

(١) النص مستخرج من كتاب الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٤/١٦٦-١٦٨) .
(٢) الفصل (٤/١٩٠) وما قبلها حتى ص (١٨١) : فصل « الكلام في وجوه الفضل والمفاضلة بين الصحابة » .

فسمى من بينهم مكّي بن أبي طالب المقرئ (الذي كان أصله من القيروان ثم نزل قرطبة وبها توفي سنة ٤٣٧ هـ) .

قال ابن حزم : « واعترض علينا مكّي بن أبي طالب المقرئ بأن قال : يلزم على هذا أن تكون امرأة أبي بكر أفضل من علي ، لأن امرأة أبي بكر مع أبي بكر في الجنة في درجة واحدة ، وهي أعلى من درجة علي ، فمتزلة امرأة أبي بكر أعلى من منزلة علي ، فهي أفضل من علي . قال أبو محمد (ابن حزم) : فأجبناه بأن قلنا له : إن هذا الاعتراض ليس بشيء لوجوه ... الخ » ^(١) .

ثم قال ابن حزم : « واعترض علينا مكّي بن أبي طالب بأن قال : إذا كان رسول الله ﷺ أفضل من موسى ﷺ ، وكان النبي أفضل من موسى ﷺ ، ومن كل واحد من الأنبياء عليهم السلام ، وكان النبي أعلى درجة في الجنة من جميع الأنبياء عليهم السلام ، وكان نساؤه ﷺ معه في درجته في الجنة ، فدرجتهم فيها أعلى من درجة موسى ﷺ ، ومن دُرُج سائر الأنبياء عليهم السلام ، فهن على هذا الحكم أفضل من موسى وسائر الأنبياء عليهم السلام .

قال أبو محمد (ابن حزم) : فأجبناه بأن هذا الاعتراض أيضاً لا يلزمنا والله الحمد ، لأن الجنة دار ملك وطاعة وعلو منزلة ورياسة ، وأتباع من التابع للمتبوع ، كما قال ﷺ : « وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴿٢٠﴾ » ^(٢) .. الخ ... » ^(٣) .

(٣-٤) مناظرة لابن حزم مع الليث بن أحمد بن حريش العبدي بقرطبة ^(٤) :

ذكر ابن حزم طرفاً منها ، ويبدو أن موضوعها حول « أتباع مالك بن أنس » .

(١) الفصل (٤/١٩٩-٢٠٠) .

(٢) سورة الإنسان : ٢٠ .

(٣) الفصل (٤/٢٠١-٢٠٣) .

(٤) هو أبو الوليد الليث بن أحمد بن حريش ، من أهل قرطبة ، كان في عداد المشاورين بها ، وكان عالماً بالرأي ، وذا نصيب وافر من علم الحديث ... استقضى بالمرية ، وبها توفي سنة (٤٢٨ هـ) . الصلة (٤٧٦/٢) ، رقم (١٠٢٨) .

وكان ابن حريش يُعَدُّ في فضائل مالك أنه كان يحذف شيئاً فشيئاً من الموطأ ، فاعترض عليه ابن حزم في هذا .

قال ابن حزم : « ... وقد عارضتُ بَنَحُو من هذا الكلام الليث بن (أحمد بن) حريش العبدي في مجلس القاضي عبد الرحمن بن أحمد بن بشر^(١) رحمه الله ، وفي حفل عظيم من فقهاء المالكيين ، فما أحد منهم أجاب بكلمة معارضة ، بل صمتوا كلهم ، إلا قليلاً منهم أجابوني بالتصديق لقولي .

وذلك أني قلت له : « لقد نسبتَ إلى مالك ﷺ ما لو صح عنه لكان أفسق الناس ، وذلك أنك تصفه بأنه أبدى إلى الناس المعلول والمتروك والمنسوخ من روايته ، وكتهمهم المستعمل والسالم والناسخ حتى مات ولم يُبده إلى أحد ، وهذه صفة من يقصد إلى إفساد الإسلام ، والتلبس على أهله ، وقد أعاذه الله من ذلك . بل كان عندنا أحد الأئمة الناصحين لهذه الملة ، ولكنه أصاب وأخطأ ، واجتهد فوفَّق وحُرِّم كسائر العلماء ولا فرق »^(٢) .

ومن كلام ابن حزم يُفهم أنها مناظرة جرت بقرطبة فيما بين (٤١٨-٤١٩ هـ) ، لأننا قلنا أنه كان هناك حوالي (٤١٨-٤٢٢ هـ) ، ولأن القاضي ابن بشر عُزِل سنة (٤١٩ هـ) .

(٤-٥) مناظرة في القياس بين ابن حزم وأحد كبار فقهاء المالكية :

لم يُعَيَّن ابن حزم اسم هذا المُنَاطِرِ ، والغالب على ظني أنه أبو الوليد الباجي ، لأنه يصفه بمثل هذه الصفة في مواضع أخرى . ويمكن أنه يقصد ابن حريش المذكور سابقاً . قال ابن حزم : « ولقد ناظرني كبيرهم - في مجلس حافل - بهذا الخبر فقلت له : إن القياس عند جميع القائلين به - وأنت منهم - إنما هو رد ما اختلف فيه إلى ما أجمع عليه ، أو

(١) هو قاضي الجماعة بقرطبة فيما بين (٤٠٧-٤١٩ هـ) ، وكان فقيهاً كبيراً ، توفي سنة (٤٢٢ هـ) .
الصلة رقم (٦٩٨) .

(٢) الإحكام لابن حزم (١٢٢/٢) . وقد تحرف هناك اسم الليث بن حريش العبدي إلى « الليث بن حرفش العبدي » .

رَدُّ ما لا نَصَّ فيه إلى ما فيه نص ، وليس في الأصابع ولا في الأسنان إجماع ، بل الخلاف موجود في كليهما ، وقد جاء عن عمر المفاضلة بين دية الأصابع وبين دية الأضراس ، وجاء عنه وعن غيره التسوية بين كل ذلك ، فَبَطُلَ هاهنا رَدُّ المختلف فيه إلى المجمع عليه ، والنص في الأصابع والأسنان سواء ، ثم من المحال الممتنع أن يكون عند ابن عباس نص ثابت عن النبي ﷺ في التسوية بين الأصابع وبين الأضراس ثم يُفتي هو بذلك قياساً .

فقال لي : وأين النص بذلك عن ابن عباس ؟ فذكرتُ له الخبر الذي ... عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « الأصابع سواء ، والأسنان سواء ، الثانية والضرس سواء ، هذه وهذه سواء » ^(١) يعني الإبهام والخنصر .

فانقطع وسَكَتَ ^(٢) .

فهذه المناظرات دالة على أن ابن حزم كان حريصاً على خوض غمار المناظرة مع مخالفيه ، وعلى أن بعض المناظرات تمت في حفل عظيم من الملكية . وقد ساهمت المناظرات في اتجاه الأنظار إليه واشتغال العلماء بالبحث بقوله ، ولا شك أن ذلك قادهم إلى التأليف في معارضة آراء ابن حزم . لهذا فالرَدُّ على ابن حزم في حياته قد استند كذلك إلى ما راج من آرائه بين الناس ، وليس بالضرورة يَكُونُ الرَدُّ على تأليف لابن حزم بعينه ، ومن الأمثلة على هذا الرسالتان اللتان حُوطب بهما ابن حزم وسُئِلَ فيهما سؤال تعنيف ^(٣) .

قال الدكتور إحسان عباس أثناء حديثه عن الرسالة الأولى منهما : « ... وثمة شيء آخر كَشَفَتْ عنه هذه الرسالة ، وهو شيوع آراء منسوبة لابن حزم لم يقل هو بها (انظر الفقرات ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠) وكان هذا مما يوسع شقة الاختلاف بينه وبين أهل المذاهب الأخرى » ^(٤) .

(١) الحديث في سنن أبي داود (٣١٢-٣١٣) (قاله محقق الإحكام) . قلت : الحديث في كتاب الدييات ، باب دييات الأعضاء ، ورقمه (٤٥٥٩) من سنن أبي داود .

(٢) الإحكام لابن حزم (٧٨/٧) .

(٣) بعض نصيهما وَرَدَ في « رسائل ابن حزم » ، تحقيق إحسان عباس (٧٣/٣-١١٦ ، ١١٩-١٢٨) .

(٤) رسائل ابن حزم الأندلسي (٣/٢٥) ، وقد فصل إحسان عباس القول في النقاط المعترض بها على ابن حزم في الرسالتين ، فليراجع هناك في ص ٢٤-٢٨ .

(٤-٦) رسالة أبي عمر أحمد بن رشيق فقيه المرية إلى أبي عبد الله بن عتاب في شأن ابن حزم :

كان ابن حزم بعد خروجه من مئورقة حوالي (٤٤٠ هـ) قد ذهب إلى دانية ، ثم نزل المرية فيما بين (٤٤١-٤٤٥ هـ) ، وانتشرت آراؤه هناك ، وكان الفقيه أبو عمر أحمد بن رشيق كبير المفتين بالمرية ^(١) ، فأقلقه انتشار فكر ابن حزم بالمرية ، فكتب رسالة إلى الفقيه أبي عبد الله محمد بن عتاب القرطبي ^(٢) أحد المفتين الكبار بقرطبة ، وكان تاريخ بعث تلك الرسالة حوالي (٤٤٤-٤٤٦ هـ) حسب أدلة ظهرت لي وهي :

١- حَبُرُ هذه الرسالة ذَكَرَهُ الفقيه عيسى بن سهل في كتابه في الرد على ابن حزم ، وابن سهل كان قبل سنة (٤٤٤ هـ) حاكماً ببياسة (قاضياً) بتعيين من مَعْن بن صُمَادِح التَّجِيبِي صاحب المرية (حاكمها فيما بين سنتي ٤٣٣-٤٤٣ هـ) ، ثم انتقل ابن سهل إلى قرطبة سنة (٤٤٤ هـ) ولازم شيخه ابن عتاب .

٢- توفي الشيخ أبو عمر أحمد بن رشيق بالمرية سنة (٤٤٦ هـ) .

٣- وجود ابن حزم بالمرية في التاريخ المذكور أعلاه يُشَكِّلُ سبباً لكتابة الرسالة .
ويُخبرنا ابن سهل عن مضمونها كالتالي قائلاً : « وقد شاهدتُ عند شيخنا أبي عبد الله بن عتاب - رحمه الله - وُرُودَ كتاب فقيه المرية أبي عمر ابن رشيق عليه في أمر ابن حزم - هذا منذ أزيد من ثلاثين سنة - فحكى عنه أنه متى ذُكر له ابن القاسم - رحمه الله - يقول : (عليه بنقل خطبه) . وإذا ذكر له سحنون قال : (عليه بجرثه) . وقال [ابن رشيق] عنه : (يقول كذا ، وهو قول المعتزلة ، وكذا ، وهو قول الجهمية) . وذكر كثيراً مما لا أقف عليه الآن » ^(٣) .

(١) راجع ترجمته في ترتيب المدارك (١٥٤/٨-١٥٥) ، والصلة (٥٧/١) تحقيق عزت العطار الحسيني .

(٢) له ترجمة في ترتيب المدارك (١٣١/٨-١٣٤) ، والصلة (٥١٤/٢-٥١٧) نفس الطبعة أعلاه . توفي ابن

عتاب سنة (٤٦٢ هـ) .

(٣) مقال « مخطوطة أندلسية فريدة في الرد على ابن حزم » ص ٢٥٧-٢٥٨ .

وهناك رسائل من هذا النوع بعث بها فقهاء الأندلس إلى قضاة وفقهاء ، أشار إليها ابن حزم في رسالته في الرد على من سأله سؤال تعنيف .

قال ابن حزم : « ... وهُم قوم كادونا من طريق المغالبة ، فأرَكَسَ اللهُ تعالى جُدودهم ، وأضرع خدودهم ، وله الحمد كثيراً ، وخابوا في ذلك فعادوا إلى المُطالبة عند السلطان ^(١) ، وكتبوا الكتب الكاذبة ، فخبب الله سَعْيَهُمْ وأبطل بَعْيَهُمْ ، وله الشكر وَصِباً ، وَحَسُنُوا في ذلك فعادوا إلى المُطالبة عند أمثالهم ، فكتبوا الكتب السخيفة إلى مثل ابن زياد ^(٢) بِدَانِيَّة ، وعبد الحق بصِقْلِيَّة ... » ^(٣) .

فهذا النص ذكر رسالتين أرسلتا من طرف خصوم ابن حزم إلى قاضي دانية ابن أبي ريال ، وأخرى إلى فقيه صقلية المشهور : أبي محمد عبد الحق بن محمد بن هارون التميمي القرشي (ت : ٤٦٦ هـ) ^(٤) . ومن المهم أن نشير إلى أن ابن حزم ألف رسالة في الرد على عبد الحق الصقلي سماها « الرسالة البلقاء في الرد على عبد الحق بن محمد الصقلي » ، ذكرها الإمام الذهبي ضمن مؤلفات ابن حزم ^(٥) .

فهذا يفيد أمراً جديداً وهو « تَخَطَّى جِدَالُ ابن حزم مع علماء المذهب المالكي حدود جزيرة الأندلس (خلال حياته) إلى جزيرة صقلية » .

(٤-٧) رسالة الفقيه محمد بن سعيد الميورقي إلى أبي الوليد الباجي في شأن

مناظرة ابن حزم :

خير هذه الرسالة وجدته منصوصاً عند ابن الأبار في كتابه « التكملة » كالتالي : « محمد

(١) هذه الإشارات تنطبق على ما فعله أبو بكر بن أبي القراميد صاحب أحكام الشرطة والسوق بقرطبة ، الذي أُلْحِنَا إلى خيره آنفاً في (المحطات الرئيسة في حياة ابن حزم) .

(٢) صوابها ابن أبي ريال (قاضي مدينة دانية ، توفي نحو ٤٤٠ هـ) ، واسمه أحمد بن الحسين بن عثمان الغساني) ، له ترجمة في التكملة لابن الأبار (٢٤/١-٢٥) .

(٣) رسائل ابن حزم (١١٥/٣-١١٦) .

(٤) ترتيب المدارك (٧٤-٧١/٨) ، الديباج المذهب ص ٢٧٥ .

(٥) سير أعلام النبلاء (١٩٥/١٨) .

ابن سعيد من أهل ميورقة، يكنى أبا عبد الله، رحل حاجاً فأدى الفريضة في سنة (٤٥٢ هـ)، وصحب في رحلته عبد الحق الصقلي الفقيه، وأخذ عنه تواليفه، وقدم الإمام أبو المعالي الجويني مكة وهما بها حينئذ، فسمعا منه جميعاً ورؤيا عنه تواليفه.

وصدر إلى ميورقة وقعد لإقراء الفقه والأصول، ولما دخلها أبو محمد ابن حزم كتب ابن سعيد هذا إلى أبي الوليد الباجي، فسار إليه من بعض سواحل الأندلس، وتظافرا عليه وناظراه فأفحماه وأخرجاه منها، وكان (ابن سعيد) سبب العداوة بين الباجي وابن حزم^(١).

قلت: في هذه الحكاية ما فيها من الاضطراب لم ينتبه له ابن الأبار، وإنما أتى ابن الأبار من المصدر الذي نقل عنه وهو «طبقات أئمة الفقهاء لابن الدبّاغ». وقد بين ابن الأبار نفسه في كتابه الحلة السبراء^(٢) أن مناظرة الباجي لابن حزم كانت بميورقة بمحضر الوالي عليها الكاتب أبي العباس أحمد بن رشيق، وقد توفي بُعَيْدَ (٤٤٠ هـ)^(٣)، فكيف يصح القول بأن المناظرة كانت بعد (٤٥٢ هـ)؟! والصواب عندي أن ابن سعيد حج مرتين؛ أولاً كانت قبل (٤٣٩ هـ) (تاريخ دخول الباجي الأندلس)، وقد جاء في ترجمة عبد الحق الصقلي أنه حج مرتين. إذ قال القاضي عياض عنه: «... وحج مرتين فلقي في إحداهما أبا محمد عبد الوهاب ابن نصر^(٤)، وأبا ذر الهروي؛ وحج أخيراً بعد أن أسنَّ وكبر، وبعُدَ صيته فلقي بمكة - إذ ذاك - إمام الحرمين أبا المعالي العالم المتكلم، وذلك بعد الخمسين [والأربع مائة]، فباحثه عن أشياء...»^(٥).

وقد يكون ابن سعيد الميورقي هو الناقل لعبد الحق الصقلي بعض أخبار ابن حزم (عبر المراسلة)، فكتب الصقلي بعد ذلك لابن حزم مباشرة، فكان هذا سبباً لظهور الرسالة «اللقاء» لابن حزم في جواب عبد الحق الصقلي. أما فحوى المحاوراة الكتابية بين

(١) التكملة (٣٦١/١)، ونقلها المراكشي في الذيل والتكملة (٢١٦/٦).

(٢) (١٢٨/٢).

(٣) ترجمته في جذوة المقتبس للحميدي (١٩٥/١).

(٤) قال في الديباج المذهب ص ٢٦١: «أحد أئمة المذهب... وكان حسن النظر، جيّد العبارة، نظّاراً... توفي سنة (٤٢٢ هـ)».

(٥) ترتيب المدارك (٧٢/٨).

عبد الحق الصقلي وابن حزم فلا نعرف عنها شيئاً لأننا لم نقف على نص إحدى الرسالتين ،
ولكني نُبّهت على خبرهما لعل غيرنا يسعفه الزمان بالعثور على مخطوطتيهما .

(٤-٨) شعر لابن حزم جمع فيه رؤوس المسائل المتنازع عليها بينه وبين

مخالفيه :

قال إذ أكثر الناس في عدله وتأنيبه :

أقوالهم وأقاويل العدا محن	قالوا تحفظ فإن الناس قد كثرت
أقول بالرأي إذ في رأيهم فتن	فقلت : هل عيبهم لي غير أنني لا
سواه أنحو ولا في نصره أهن	وأنني مولع بالنص لست إلى
في الدين بل حسبي القرآن والسُنن	لا أنثني نحو آراء يُقال بها

* * *

وَاحْسَرْتَا إِنِّي بِالنَّاسِ مُمْتَحَنٌ	إني لأعجبُ من شأني وشأنهم
إلا وطارت به الأظعانُ والسُّفنُ	ما قصدتُ لأمرٍ قط أطلبه
أوكُلهم بي مشغولٌ ومُرتهنُ ؟	أما لَهُم شُغْلٌ عني فيشغلهم
فليسَ يَغْفُلُ عَنِّي مِنْهُمْ لَسِنُ	كانَ ذِكْرِي تَسْبِيحَ بِهِ أَمِروا
حَتَّى إِذَا مَا رَأَوْنِي طَالِعًا سَكَنُوا	إِنْ غِبْتُ عَنْ لِحْظِهِمْ هَاجُوا بَعْظِهِمْ
يُذْرِي مُقِيمٌ عَلَى الْحُسْنَى وَمُفْتَتِنٌ	دَعُوا الْفُضُولَ وَهَبُوا لِلْبَيَانِ لِكِي
بِذِكْرِهِ تُدْفَعُ الْعَمَاءُ وَالْإِحْنُ ^(١)	وَحَسْبِيَ اللَّهُ فِي بَدْءٍ وَفِي عَقَبٍ

وقال في تعظيمه لشأن كتب الحديث وحطه من كتاب المدونة لسحنون :

أنايم أنت عن كتب الحديث وما	أنتي عن المصطفى فيها من الدين
لمسلم والبخاري اللذان هما	شدا عرى الدين في نقل وتبيين

(١) وردت هذه الأبيات في « تاريخ الأدب الأندلسي » ، (عصر سيادة قرطبة) ، لإحسان عباس ص ٢٨٢

أَوْلَىٰ بِأَجْرٍ وَتَعْظِيمٍ وَمَحْمَدَةٍ
مِنْ كُلِّ قَوْلٍ أَتَىٰ مِنْ رَأْيٍ سَحْنُونَ
يَا مَنْ هَدَىٰ بِهِمَا اجْعَلْنِي كَمِثْلِهِمَا
فِي نَصْرِ دِينِكَ مَحْضًا غَيْرَ مَفْتُونٍ^(١)

قال الإمام الذهبي في حق ابن حزم : « ... ثم أداه اجتهاده إلى القول بنفي القياس كله جليّه وخفيّه ، والأخذ بظاهر النص وعموم الكتاب والحديث ، والقول بالبراءة الأصلية واستصحاب الحال ، وصنّف في ذلك كتباً كثيرة ، وناظر عليه ، وبَسَطَ لِسَانَهُ وقلمه ، ولم يتأدّب مع الأئمّة في الخطّاب ، بل فَجَّحَ العِبَارَةَ ، وَسَبَّ وَجَدَّعَ ، فكان جَزَاؤُهُ مِنْ جِنْسِ فِعْلِهِ ، بحيثُ إنه أَعْرَضَ عن تصانيفه جماعة من الأئمّة وهَجَرُواهَا ، ونَفَرُوا مِنْهَا ، وأحْرَقَتْ في وقت ، واعتنى بها آخَرُونَ من العلماء وفتشوها انتقاداً واستفادّة ، وأخذوا ومُواخَذَةً^(٢) . وهذا النص من أدق ما قرأت في وصف ابن حزم وتلخيص ما وقع له ، وما وقع فيه من خروج عن حد الاعتدال في نقده لمخالفيه ، وفي آرائه التي تفرد بها دون غيره . وقد سجل لنا عيسى بن سهل مُنَازَعَةَ بين فقهاء المرية وبين ابن حزم في شأن القبلة سنذكرها في الفقرة الآتية .

(٤-٩) منازعة ابن حزم مع فقهاء المرية في شأن اتجاه القبلة :

قال عيسى بن سهل : « [وكان ابن حزم ينحرف] عن القبلة في صلواته إلى ناحية المشرق ، قبلة اليهود والنصارى بالشام ، فرمما صلى أحياناً إلى جنب القاضي ابن سهر كذلك . فقلق شيوخ المرية وفقهاؤها من ذلك وقالوا للقاضي : إما أن يُصلي إلى قبلتنا وإلا فاطرُدّه عن نفسك ، لثلاثِ يَحْتَجُّ بِكَ يوماً ما علينا . فأعلمه القاضي بذلك ، وخرج [ابن حزم] عن المرية إلى دانية^(٣) .

وللفائدة أذكر أن القاضي ابن سهر هو « أبو الحسن مختار بن عبد الرحمن بن مختار بن سهر الرُعَيْنِي القرطبي ، استدعاه أهل المرية للقضاء بها فوليه سنة (٤٢٨ هـ) بعد وفاة القاضي أبي الوليد الليث بن أحمد بن حريش العبدري - المذكور سابقاً - وظل ابن سهر

(١) المرجع السابق ص ٣٨٣ .

(٢) سير أعلام النبلاء (١٨٦/١٨-١٨٧) .

(٣) مقال في مجلة القنطرة (المذكور سابقاً) ص ٣١٣ ، هامش (٦٥) .

على قضاء المرية حتى توفي بقرطبة سنة (٤٣٥ هـ) عند زيارته لها ^(١) . وهذه المعلومات تحدد خروج ابن حزم عن المرية فيما بين (٤٢٨-٤٣٥ هـ) . وكأني بآبن حزم في موقفه هذا قد طرّد أصله المنصوص في إحدى مسائل المحلي وخلاصتها : أن من خَفِيَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ صَلَّى وَلَا يُدْ إِلَى حَيْثُ شَاءَ . وهي مسألة شُنِعَ على ابن حزم فيها من بين (١٢) مسألة أخرى فقهية ، فلما بلغه ذلك ألف كتابه الموسوم بـ « الإعراب عن كشف الالتباس ما بين أصحاب الظاهر وأصحاب القياس » . وذكر فيه تلك المسائل ليُظْهِرَ وجه الحق فيها ^(٢) . فقام ابن سهل باستخراجها من الكتاب المذكور مع ذكر قول ابن حزم فيها والرد عليه مسألة مسألة . لكن مخطوط كتاب ابن سهل المذكور في حالة سيئة لا تسمح بقراءة كل النصوص ، سواء كانت من قول ابن حزم أو من اعتراض ابن سهل عليه .

(٤-١٠) كتب المعاصرين لابن حزم في الرد عليه :

من فقهاء الأندلس وعلمائها من أدّاه نظره إلى مخالفة ابن حزم ، فسلك طريق أهل العلم في حُسن المعارضة والمخاطبة بالحجة ، وكان منهم أيضاً المسك الساكت عن التَّقَحُّمِ في المعارضة ^(٣) ، والكتب التي سنذكرها في هذه الفقرة لم يصلنا إلا خيرها ، باستثناء كتاب عيسى بن سهل الذي وصلنا في قطعة مبتورة .

١- الاعتراض على الفِصَل لأحد علماء الأندلس : قام أحد المعاصرين لابن حزم بالاعتراض على كتاب الفِصَل في المِلل والنحل لأبي محمد ابن حزم ، فلما بلغ ذلك ابن حزم ألف كتاباً سماه : « الرد على من اعترض على الفِصَل » ، بيّن ذلك الذهبي ^(٤) . ومن المهم

(١) ترجمته وبعض أخباره في المصادر التالية : طبقات الأمم ، لصاعد الأندلسي ص ٩٦ . ترتيب المدارك

(٨/٨٩) . الصلة ، رقم (١٣٧٤) . المغرب في حلى المغرب ، لابن سعيد المغربي (٢/٢٠٧-٢٠٨) .

نفع الطيب للمقري (٣/٣٨١) . والنص المذكور يُظْهِرُ ابن سهر كأحد حُماة ابن حزم .

(٢) هذا ما أفاده ابن سهل في كتابه « التنبيه على شذوذ ابن حزم » ، راجع مقالتي بالقنطرة (المذكور) ص

٣٠٨-٣٠٩ .

(٣) نبه على هذا الأمر ابن حزم نفسه . راجع رسائل ابن حزم الأندلسي (٣/١٢٦) .

(٤) سير أعلام النبلاء (١٨/١٩٥) .

الإشارة إلى أن في الفصل مواضع كثيرة كفيّلة بإثارة اعتراض علماء الأندلس ؛ منها : نقدّه اللاذع للأشاعرة ، ونظريته حول مسألة « خلق القرآن » ، وقوله القطعي بتحريف التوراة والإنجيل ، وتفرّده بأراء عجيبة في مسألة المفاضلة بين الصحابة ، ومذهبه في مسألة صفات الله ، ودفاعه عن كروية الأرض ، إلى غير ذلك من المسائل . وكان حُصومه ينكرون كرويتها^(١) .

٢- كتاب في الرد على ابن حزم لعبد الله بن أحمد الجذامي البُناهي : ذكر الذهبي في مؤلفات ابن حزم العنوان الآتي : « التّعقب على الإفليلي في شرحه لديوان المتنبي »^(٢) . وأعتقد أنّ ابن حزم تعقب على الإفليلي أشياء يسيرة ، لأنه وصف الشرح المذكور بالجَوْدَة ، وذلك في رسالته في فضل الأندلس وذكر رجالها حيث قال : « ومما يتعلق بذلك (أي الشعر) : شرح أبي القاسم إبراهيم بن محمد الإفليلي لشرح المتنبي ، وهو حسن جداً »^(٣) ، وقد توفي إبراهيم بن محمد بن زكريا الإفليلي سنة (٤٤١ هـ)^(٤) . ثم وجدت في الصلة ما يلي : « عبد الله بن أحمد ، يعرف بابن البُناهي ، من أهل مالقة ، يكنى أبا محمد . أخذ عن أبي القاسم ابن الإفليلي كثيراً ، وكان عالماً بالأدب واللغات والأشعار . وله ردُّ على أبي محمد ابن حزم فيما انتقده على ابن الإفليلي في شرحه شعر المتنبي ... »^(٥) .

ثم وقفت في الصلة على ترجمة تكاد تنطبق على البُناهي ، فإن كان الشخص المترجم بها هو الذي تحدثنا عنه فذلك يفيد أن وفاته كانت سنة (٤٤٥ هـ) بأشبيلية . قال ابن بشكوال : « عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن الحسن بن مسعود الجذامي المعروف بالبزلياني . سكن أشبيلية ، يُكنى أبا محمد . كان من أهل الأدب والشعر والترسل

(١) مثل عيسى بن سهل الذي رد على ابن حزم في كتابه التنبيه في هذه المسألة .

(٢) سير أعلام النبلاء (١٨/١٩٧) .

(٣) رسائل ابن حزم (٢/١٨٣) .

(٤) الصلة (١/٩٣) ، رقم (٢٠٦) .

(٥) ولم يذكر تاريخ وفاته ، انظر الصلة (١/٢٨٣) ، رقم (٦٢٢) . وكذلك المرقبة العليا ، لأبي الحسن

المالقي ص ١٩-٢٠ .

واللغة والخبر ، متفنناً في العلم ... توفي بأشبيلية سنة (٤٤٥ هـ) ، ومولده في صفر سنة (٣٩١ هـ) «^(١) .

٣- كتاب فرّق الفقهاء للقاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت :

٤٧٤ هـ) : قبل الحديث عن هذا الكتاب لا بد من فهم سياق المساجلات الفكرية ؛ من جهة بين الباجي العالم المالكي ، الذي رحل إلى المشرق وبرع في الفقه والكلام والجدل والحديث ، ثم عاد للأندلس سنة (٤٣٩ هـ) بعد رحلة دامت (١٣) عاماً ، لقي فيها جماعة من أفاض علماء المشرق . ثم بين ابن حزم من جهة ثانية ، ذلك الفقيه الظاهري الذي انتشرت عنه أقوال استبشعها مخالفيه من علماء المالكية ، لكن لم يقم بعد أحد منهم له باع طويل في الجدل والمناظرة والقدرة على ردع ابن حزم وكبح جماحه .

أ- دخول ابن حزم لجزيرة ميورقة وما أحدثه بها : أفادنا عيسى بن سهل في رده على ابن حزم : « أن الفقيه الظاهري تعلق بِدَانِيَّة بالكاتب أبي العباس ابن رشيق ، وهناك انتقل عن مذهب الشافعي إلى مذهب أهل الظاهر ، وأكثر فيه من التأليف والجمع والتصنيف ، وأن صلته بابن رشيق كانت في أخريات أيام الموفق مجاهد العامري^(٢) (الذي حكم الجزائر الشرقية للأندلس وحاضرة دانية بين سنتي ٤٠٠-٤٣٦ هـ) ، فنقله ابن رشيق معتنياً به ومُرْفَعاً لحاله إلى جزيرة ميورقة ، وشرط عليه ألا يُفْتِي أهلها إلا بمذهب مالك رحمه الله ، لا بما يعتقده ، وذلك في أوَّل عَشْرِ الأربعين »^(٣) . وعَشْر الأربعين هي السنوات ما بين (٣١-٤٠) [والأربعمئة] .

وقال ابن الأبار : « أبو عبد الله بن عوف كان فقيهاً على مذهب مالك ، تدور عليه الفُتْيَا ، وبعده دخل أبو محمد ابن حزم ميورقة بسعي أبي العباس ابن رشيق في ذلك ، ففشا فيها مذهبه ، وكان دخول ابن حزم ميورقة بعد الثلاثين وأربعمئة »^(٤) .

(١) الصلة (٢٧٥/١) ، رقم (٦٠٥) .

(٢) جذوة المقتبس ، للحميدي (٥٦٤/٢-٥٦٦) .

(٣) راجع مقالي بمجلة القنطرة (المذكور سابقاً) ص ٣١٣ .

(٤) التكملة (٣٠١/٢) .

ثم يفيدنا أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي (ت : ٤٨٨ هـ) ^(١) بما يلي : قال : « محمد بن عبد الرحمن بن عوف . أبو عبد الله الفقيه . تفقه بقرطبة وسمع بها وبغيرها [من] جماعة ... ودخل الجزائر (يقصد ميورقة) . وقد قرأنا عليه ، وكان في الفقه إماماً ، وكف بصره فاشتغل بالفقه ورأس فيه ... توفي ... في سنة (٤٣٤ هـ) » ^(٢) .

إذا جمعنا بين هذه النصوص عَلِمْنَا أن ابن حزم دخل ميورقة ما بين سنتي (٤٣٤ - ٤٣٦ هـ) . وأنه لم يلق ابن عوف خِلافاً لما ظَنَّهُ الدكتور عبد المجيد تُرْكِي فزعم أن ابن عوف ثاني مُناظر مالكي بميورقة يَهْزِمُهُ ابن حزم في محفل المناظرة ^(٣) . ولم يُقَدِّم على كلامه هذا دليلاً تاريخياً حتى نقبله منه ، والأشبه عندي أن ابن رشيق استغل فرصة وفاة ابن عوف فقيه ميورقة لِيُرَشِّحَ ابن حزم في مكانه ، مع شرط إفتائه الناس بمذهب الإمام مالك لا بمذهبه الظاهري ، وبهذا التوجيه تتألف الروايات فيما بينها .

ب- مناظرة ابن حزم للفقهاء أبي الوليد ابن البارية ^(٤) : خير هذه المناظرة نجده عند القاضي عياض وعند ابن الأبار في روايتين متقاربتين تُكْمَلُ إحداها الأخرى ، لذا سنذكر رواية ابن الأبار مع جعل رواية عياض بين معقوفات .

قال ابن الأبار : « أبو الوليد ابن البارية : من فقهاء جزيرة ميورقة على مذهب مالك . من أحفظ قُرَآنَه للمسائل وأفهمهم لها ، ولما دخل أبو محمد ابن حزم جزيرة ميورقة بعد (٤٣٠ هـ) ونشر فيها علمه دارت فيها بينه وبين أبي الوليد مناظرة [في أتباع مالك] زل فيها وعَظَّم عليه ابن حزم القول [حتى حمل الوالي على سَجْنِه واستهانته] ، وكان ذلك بحضور أبي العباس ابن رشيق . فدعت الحال إلى أن سُجِن أبو الوليد وعُرضت عليه التوبة ، فاقام أياماً في السجن ، وشُهِد عليه بالتوبة ، ثم سُرِّح فخرج من الجزيرة برسم الحج فتوفي في

(١) هو أكبر تلاميذ ابن حزم الظاهري ، من أهل جزيرة ميورقة ، راجع ترجمته في الصلة (٥٦٠/٢ - ٥٦١) .

(٢) جذوة المقتبس (١١٦/١) ، ترجمة (٩٧) .

(٣) راجع « مناظرات في أصول الشريعة الإسلامية بين ابن حزم والباجي » ، لعبد المجيد تركي ، ص ٥٤ .

(٤) ليست له سوى ترجمة قصيرة مأخوذة عن كتاب فرق الفقهاء للباجي ، ذكرها بصيغ مقاربة كل من

القاضي عياض في ترتيب المدارك ، وابن الأبار في التكملة ، وسنذكرهما في خير هذه المناظرة .

وجهته تلك رحمه الله . زاد عياض في روايته : [وقد ذكر خيره معه القاضي أبو الوليد الباجي في كتاب فرق الفقهاء] ^(١) .

وقال ابن حزم : « وقد استتبنا اللعين ... المتوجه إليكم بهذه الأكذوبات المُفتراة ، والفضائح المُفتعلة ، وهو ابن البارية » ^(٢) . وهذا النص يعني أن ابن البارية سعى في ترويح الإشاعات الكاذبة ضد خصمه ابن حزم قبل أن يرحل إلى الحج . وقد اعتقد أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري ^(٣) أن أبا الوليد ابن البارية هو نفسه مؤلف رسالة « الهاتف من بُعد » التي رد عليها ابن حزم . وقول كهذا لا أدري من أين جاء به ولا ما الحجة عليه ! بل إن قول ابن حزم في ابن البارية يُفنده ، لأنه توجه إلى الهاتف من بُعد بالقول المذكور ، وفيه دليل على أنه يعلم أن ابن البارية هو الناقل للأكذوبات المُفتراة إلى الهاتف من بُعد ، ولو أن ابن البارية كان هو المؤلف لقال له ابن حزم : « ألم تُب بعد من نقلك الأكذوبات المُفتراة والفضائح المُفتعلة علينا ... » .

وقد أقمت الحجة على أن الهاتف من بُعد هو القاضي عيسى بن سهل لا غيره في مقال سابق نُشر بأسبانيا ^(٤) .

ج- انتشار مذهب ابن حزم بميورقة وكيف تم - حسب ابن سهل - : قال ابن سهل : « فكان يُنتقد عليه (يعني ابن حزم) الخطأ كثيراً ، وبدًا لمن فيها (يعني ميورقة) جهله به (يعني مذهب مالك) ، وهو مع ذلك لا يدع الحضُّ على مذهبه والندب إلى طريقته » .

ثم قال في موضع آخر : « ومن استخفاف ابن حزم ومروقه وقلة دينه وفُسوقه ما كان أحدثه بميورقة ... أيام إقبال الدولة : عَلِي بن مُجاهد ^(٥) ، أنه كان إذا لقي بها شاباً

(١) التكملة (٤/١٥٤) ، وترتيب المدارك (٨/١٥٨) .

(٢) رسائل ابن حزم (٣/١٢٦) .

(٣) في كتابه ابن حزم خلال ألف عام (١/١٥٨) .

(٤) مجلة القنطرة ، (ذكرناه من قبل) ص ٣١٦-٣١٧ .

(٥) سبق الكلام عنه في ملوك الطوائف فراجع ، وقد حكم دانية بعد أبيه ما بين (٤٣٦-٤٦٨ هـ) .

استماله وأمر أصحابه بمخادعته حتى يدخل عليه . فإذا صار إليه أكرمه وبسطه ورغبه في كونه في جملة أصحابه، وقال له : أنت بحمد الله ذو فهم تَنَالُ به الفِقهَ دون دراسة ولا تعب، وإنما يتعب هؤلاء الذين يدرسون درس الحُمر، ويشقون شقاء الأبد، ومع ذلك لا يفهمون، ومسألة تفهمها وتعرف أصلها قد (تغنيك عن مائة مسألة ، وتصل) إلى ما وصل إليه مالك وغيره ... ثم يقول لأصحابه : هاتوا مسألة نجربه فيها . فيذكرون مسألة (يسألونه) : ما حكمها عندك؟ فيخجل ذلك الشاب وينقطع عن الكلام - إذ لم يرها ولا تقدمت له مقدمة - فيقول له : ما عليك قل ما ظهر لك ، ويُلح عليه هو وأصحابه حتى يقول ذلك الشاب : يظهر إلي فيها كذا . فيقول : الله أكبر ، صدقت فراستي فيك ، أنت أفقه في هذه المسألة من مالك ، لأنه قال فيها كذا ، وقلت أنت كذا . ثم يَسْتَشْهَدُ على صحة مقاله بحضرة أصحابه، وَيَعْمُرُ بقية مجلسه بالتعجب من (نُبل) ذلك الشاب وتصحيح قوله ، وتضعيف قول مالك الذي نسبه هو إليه ، ويندرج إلى الدُعَابَةِ والمزاحة ، وحكايات هو وبطالة يُورِدُها من كتاب ألفه في ذلك تَرْجَمَهُ بِالْمُرْطَارِ - والنفوس مائلة إلى اللُّهُو - فيخرج ذلك الشاب وقد فُتِنَ به، وَيَصِيرُ إلى أبيه وأمه وإخوته فيقول لهم : أنا أعلمُ من مالك ، وما قصة مالك؟! وهل هو إلا من البشر! ويحصل لابن حزم بهذا استتلاف الأعمار والجُهَالِ على مذهبه القبيح وإلحاده الصريح بمخالفة جميع السلف والاستخفاف بهم والتنقص لهم ... »^(١) .

وقال الباجي : « فإذا سُئِلَ (ابن حزم) عن مسألة يقول لمن حضره أو السائل : ما قلت أنت فيها وما ظهر لك؟ ولا يزال يستميله حتى ينطق فيها بشيء من رأيه . فيُجَوِّدُ فعله ويستحسن رأيه ، ويقول : قولك فيها خير من قول مالك وغيره من العلماء . ويزين له ذلك ويشككه في نفسه حتى يصير يرى رأي نفسه ، ويتعاضم ، ويقع في مالك وغيره من العلماء »^(٢) . ويظهر أن مصدر الباجي وابن سهل واحد ، وأظن أنه أحد خصوم ابن حزم بجزيرة ميورقة ، مثل ابن الباربية أو ابن سعيد الذي استدعى الباجي لمناظرة ابن حزم بميورقة كما سنذكر فيما يلي .

(١) التنبيه على شدوذ ابن حزم ، للقاضي عيسى ابن سهل ، شريط رقم (٥) بالخزانة العامة بالرباط .
(٢) نقله الإمام البرزلي في نوازله ، وعنه أخذه محمد بن أحمد عيش في « فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك » (١/١٠٢-١٠٣) ، ولعل كلام الباجي من كتابه فرق الفقهاء .

د- مناظرات ابن حزم وأبي الوليد الباجي بميورقة: قال القاضي عياض: « ووجد (الباجي) - عند وُرُوده بالأندلس - لابن حزم الداودي صيتاً عالياً ، وظاهرات مُنكَرَة ، ولكلامه طلاوة ، وقد أخذت قلوبَ الناس ، ولَهُ تصرف في فنون تَقْصُر عنها السنة فقهاء الأندلس في ذلك الوقت - لقلّة استعماهم النظر ^(١) وعدم تحقّقهم به - فلم يكن يقوم منهم أحد بمناظرته . فعلا بذلك شأنه ، وسلموا الكلام له - على اعترافهم بتخليطه - فلما ورد أبو الوليد الأندلس ، وعنده من التحقيق والإتقان والمعرفة بطرق الجدل والمناظرة ما حصله في رحلته ، أممّه الناس ^(٢) لذلك ، فجرت له معه مجالس كانت سبب فضيحة ابن حزم وخروجه عن ميورقة - وقد كان رأس أهلها - ثم لم يزل أمره في سفال فيما بعد . وقد ذكر أبو الوليد في كتاب الفرق ، من تأليفه ، من مجالسه تلك ما يكتفي به من يقف عليه ^(٣) .

وقال القاضي أبو بكر ابن العربي واصفاً ما ساد بميورقة من أجواء قبل دخول الباجي إليها: « واتفق له (يعني ابن حزم) أن يكون بين أقوام لا بَصَر لهم إلا بالمسائل ، فإذا طالبهم بالدليل كاعوا ، فتضاحك مع أصحابه منهم ^(٤) .

قال ابن فرحون في الديباج المذهب ^(٥): « وله (أي الباجي) معه (أي ابن حزم) مجالس كثيرة قُيِّدَت بِأَيْدِي الناس » .

فما هي إذاً المسائل التي دارت حولها المناظرات؟ وهل حقاً انتصر الباجي فيها جميعاً على ابن حزم؟

للجواب على ذلك أسوق نصاً مهماً لابن السُّبكي هذا نصه ^(٦): « وقد افرط (ابن حزم) في كتابه هذا (يعني الفصل) في الغرض من شيخ السُّنة أبي الحسن الأشعري ... وقد

(١) لسيطرة الاتجاه الفروعى على مالكية الأندلس كما قال الدكتور توفيق الغليزوري (سابقاً) ، ويؤيده قول أبي بكر ابن العربي في العواصم من القواصم ، وسنذكره هنا .

(٢) وقد بينا أن منهم الفقيه محمد بن سعيد الميورقي الذي راسل الباجي لأجل مناظرة ابن حزم .

(٣) ترتيب المدارك (١٢٢/٨) .

(٤) العواصم من القواصم ص ٢٤٩-٢٥٠ .

(٥) راجع ص ١٩٨ ترجمة أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي .

(٦) طبقات الشافعية الكبرى (٤٣/١) .

قام أبو الوليد الباجي وغيره على ابن حزم بهذا السبب وغيره ، وأخرج من بلده ، وجرى له ما هو مشهور في الكتب ، من غسل كتبه وغيره .

فهذه إشارة إلى نزاع حول مسائل من علم الكلام يقول بها الأشاعرة اعترض عليها

ابن حزم فناظره عليها الباجي .

يؤكدُ هذا نُصُوصُ لابن حزم في كتابه الفصل ، حيث أشار إلى مُسَاجَلَاتِهِ مع

الباجي ، وَوَصَفِهِ بأنه من مُقَدِّمِي الأشعرية بالاندلس .

* نزاع الباجي وابن حزم حول « هل يجوز الكذب في البلاغ أو المعاصي والكبائر

على الأنبياء عليهم السلام ؟ » : قال ابن حزم : « قالت الكرامية : إن الأنبياء يجوز منهم

الكبائر والمعاصي كُلِّهَا حاشا الكذب في البلاغ فقط ، فإنهم معصومون منه ، وذكر لي

سليمان بن خلف الباجي - وهو من رؤوس الأشعرية - أن منهم من يقول أيضاً : إن

الكذب في البلاغ أيضاً جائز من الأنبياء والرسل عليهم السلام » ^(١) . لعل ذلك جرى بينهما

في مناظرة حول هذه المسألة .

* نزاع الباجي وابن حزم حول مسألة : « هل في الذنوب صغائر ؟ » : قال ابن

حزم - مُعَرِّضاً بالباجي - : « وأنا سمعت بعض مُقَدِّمِيهم يُنكر أن يكون في الذنوب صغائر ،

وناظرته بقول الله تعالى : ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ ^(٢) ،

وقلتُ : بالضرورة يدري كل ذي فهم أنه لا كبائر إلا بالإضافة إلى ما هو أصغر منها ، وهي

السيئات المغفورة باجتناّب الكبائر بنص كلام الله تعالى . فقولك هذا خلاف للقرآن مجرد .

فخلط ولجأ إلى الحرد » ^(٣) .

* نزاع ابن حزم والباجي حول نظرية الأحوال حسب قول الأشعرية : قال ابن

حزم : « ومن حَمَاقَاتِ الأشعرية قولهم : إن للناس أحوالاً ومعاني لا معدومة ولا موجودة :

ولا معلومة ولا مجهولة ، ولا مخلوقة ولا غير مخلوقة ، ولا أزلية ولا مُحَدَّثَةٌ ، ولا حق ولا

(١) الفصل (٧٤/٥) .

(٢) سورة النساء : ٣١ .

(٣) الفصل (٨٨/٥-٨٩) .

باطل ، وهي علم العالم بأن له علماً ، ووُجودُ الواجد لوجوده كل ما يجد . هذا الذي سمعناه منهم نصّاً ورأيانه في كتبهم ... ، ولقد حاورني سليمان بن خلف الباجي كبيرهم ، في هذه المسألة في مجلس حافل ، فقلت له : (هذا كما تقول العامة عندنا : عنب لا من كرم ولا من دالية) .. »^(١) .

* نزاع آخر بينهما حول قول للأشعرية : قال ابن حزم : « وقالوا كلهم (يعني الأشعرية) : من قال إن النار تُحرق أو تُلْفَح ، وأن الأرض تهتز وتُنبت شيئاً ، أو أن الخمر تُسكر ، أو أن الخُبز يُشبع ، أو أن الماء يروي ... فقد أُلْحِدَ وافترى ... »

قال أبو محمد : وهذا تكذيب منهم لله ﷻ إذ يقول : ﴿ تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ ﴾^(٢) ... وقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ وَأُنبَتَتْ مِنْ كُلِّ رَوْحٍ بِهَيْجٍ ﴾^(٣) ، وقد صككت بهذا وجه بعض مُقَدِّمِيهِمْ في المناظرة فدهش وبلد »^(٤) .

* كلام للباجي عن مناظراته مع ابن حزم : قال البرزلي : « قال الباجي بأنه اجتمع مع ابن حزم بميورقة وكانت بينهما مطالبات واحتجاجات آل أمرها - على ما قال - إلى إبطال مذهبه (أي ابن حزم) ... ثم قال الباجي : وبالجملة فإن الرجل ليس معه قوة علم ولا تضلع في الاحتجاج ، ولكن إمامه بالأمور الفارغة ومبتدأ الطلبة ... قد سُلِّطَ عليه في شيء كثير فحمل أمره واستجهله أهل الفروع بالأندلس »^(٥) .

فالباجي يعترف ضمناً أنه في أغلب المسائل انتصر على ابن حزم باستثناء قليل منها . ثم ألف الباجي بعد ذلك كتابه المسمى بـ « فِرْقَ الفقهاء » ، وذكر فيه طرُقاً من مجالسه تلك . وقد تبين لي أنه كتاب في أخبار مشاهير الفقهاء ، ذكر فيه ما شاهده من

(١) الفصل (٧٧/٥) .

(٢) سورة المؤمنون : ١٠٤ .

(٣) سورة الحج : ٥ .

(٤) الفصل (٨٧/٥-٨٨) .

(٥) فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك ، لمحمد بن أحمد عlish (ت : ١٢٩٩ هـ)

(١/١٠١-١٠٣) .

مساجلات في بغداد ، وذكر فيه أيضاً بعض مناظراته في المشرق والأندلس . استنتجت ذلك من بعض النقول من هذا الكتاب وجدتها في كتاب « روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام » لابن الأزرق الغرناطي^(١) ، و« ترتيب المدارك » للقاضي عياض ، و« طبقات الشافعية » لتاج الدين السبكي ، وكتاب « سير أعلام النبلاء » للذهبي . ونقل عنه البرزلي في نوازله ما ذكره أبو الوليد الباجي عن مناظرة أخيه إبراهيم بن خلف لابن حزم الظاهري .

* مناظرة إبراهيم بن خلف الباجي رواها سليمان بن خلف الباجي في فرق الفقهاء : قال البرزلي : « وذكر (أي أبو الوليد الباجي) أن أخاه إبراهيم بن خلف الباجي لقي ابن حزم يوماً فقال له (ابن حزم) :

ما تقرأ على أخيك ؟ فقال له : كثيراً أقرأ عليه . فقال : ألا أختصر لك العلم فيقرئك ما تنتفع به في الزمن القريب في سنة أو أقل ؟ فقال له : لو صح هذا لفعل . فقال له : أو في شهر . فقال : ذلك أشهى . فقال : أو في جمعة . فقال : هذا أشهى إلي من كل شيء .

فقال له : إذا وردت عليك مسألة فاعرضها على كتاب الله ، فإن وجدتها فيه وإلا فاعرضها على السنة ، فإن وجدت ذلك فيها ، وإلا فاعرضها على مسائل الإجماع ، فإن وجدتها وإلا فالأصل الإباحة فافعلها . قلت له : ما أرشدتني إليه يفتقر إلى عمر طويل وعلم جليل ، لأنه يفتقر لمعرفة الكتاب ، ومعرفة ناسخه ومنسوخه ، ومؤوله وظاهره ومنصوصه ، ومطلقه وعمومه ، إلى غير ذلك من أحكامه ، ويفتقر أيضاً إلى حفظ الأحاديث ، ومعرفة صحيحها من سقيمها ، ومُسندها ومُرسلها ومُعصلها ، وتأويلها ، وتاريخ المتقدم والمتأخر منها ، إلى غير ذلك ، ويفتقر إلى معرفة مسائل الإجماع وتتبعها في جميع أقطار الإسلام ، وقل من يحيط بهذا^(٢) .

(١) راجع الجزء الثاني منه ص ٥٥٠ و ٥٦٧-٥٧٠ .

(٢) فتح العلي المالك (١٠١/١-١٠٢) .

٤- كتاب « التنبيه على شذوذ ابن حزم » للقاضي أبي الأصبع عيسى بن سهل :
 وُلد الفقيه عيسى بن سهل ببيان سنة (٤١٣ هـ) . ثم انتقل إلى قرطبة ودرس الفقه على
 شيوخها ، واشتغل حيناً بالكتابة للقضاة بقرطبة وطليطلة ، ودخل سبته حوالي (٤٦٧-
 ٤٧٠ هـ) ، فرحب به حاكمها البرغوثي ، فأخذ يُدرّسُ بها إلى حدود (٤٧٦ هـ) . ثم
 انتقل إلى طنجة وتولى بها القضاء إلى حدود (٤٨٠ هـ) ، ثم دخل الأندلس وتولى قضاء
 غرناطة ، وبها توفي سنة (٤٨٦ هـ) ^(١) .

أشار أبو الحسن الأشبيلي الرعيني (ت : ٦٦٦ هـ) في برنامج شيوخه إلى كتاب ابن
 سهل في الرد على ابن حزم حين تحدث عن مقابلة تمت بين أبي الحجاج الأعمى الشنتمري
 والإمام ابن حزم ، وملخصها : « أن ابن حزم لقي الأعمى فقال له : يا أستاذ هل تجمع العربُ
 (فاعلاً) على (فعلان) ؟

قال الأعمى : فقلتُ له نعم ، وأخذتُ أشرح له بالأمثلة . فقال لي : فما يمنع أن
 يكون (سُبْحان) جمع (سَابِح) !!؟
 قال الأعمى : فعجبتُ من جهله « ا.هـ .

قال الرعيني بعد هذه الحكاية : « ... وقد ذكر عنه نحو هذا القاضي أبو الأصبع ابن
 سهل في كتابه الذي سماه بالتنبيه على شذوذ ابن حزم ... » ا.هـ ^(٢) .
 وقد عُثِرَ على قطعة مخطوطة من هذا الكتاب منذ أزيد من ثلاثين عاماً بخزانة القرويين
 بفاس ^(٣) ، ولا نعلم ما حل بها بعد ذلك . لكن - والحمد لله - فقد حُفِظَ أثرها على
 شريط مصور بالخزانة العامة بالرباط ، وقفتُ عليه ونشرتُ حوله دراستين عرّفتُ فيهما

(١) لعيسى بن سهل ترجمة في ملحق ابن حماد السبتي على ترتيب المدارك ، لشيخه عياض ، نُشِرَ بآخر
 الجزء الثامن من ترتيب المدارك (١٦٧/٨-٢١٠) ، وله ترجمة في الصلة رقم (٩٤٢) ، وفي الديباج
 المذهب ص ٢٨٢ ، وفي شجرة النور ص ١٢٢ ، وفي الإحاطة ، لابن الخطيب (نسخة عبد السلام
 شقور) ص ٢٦٥-٢٦٧ ، وقد حُرِّرتُ مقالاً عن حياته ، ومنه لخصتُ ما ذكرته هنا .

(٢) برنامج شيوخ الرعيني ص ٣٣-٣٤ .

(٣) راجع مقال « مؤلفات ابن حزم بين أنصاره وخصومه » ، ل محمد إبراهيم الكتاني بمجلة الثقافة المغربية ،
 عدد (١) ، سنة (١٣٩٠ هـ) ، ص ٩٣-٩٤ .

محتوياته وفوائده . وسأذكر الآن فقط أن تلك القطعة ناقصة ، وتحتوي (٢٦٩) صفحة أغلبها أتت عليها الأرضة ، وخطها أندلسي عتيق ، يعود للقرن السادس أو السابع (تخميناً) وفي كل صفحة (١٩) سطرأ (في أغلب الأحيان) .

وقد نقل عيسى بن سهل في هذا الكتاب من عدة مصادر من بينها :

- كتاب الإنباه على استنباط الأحكام من كتاب الله ، للقاضي منذر بن سعيد

البلوطي (ت : ٣٥٥ هـ) .

- كتاب القواعد (على مذهب أهل الظاهر) لابن حزم .

- كتاب النكت الموجزة في نفي الأمور المحدثه في أصول أحكام الدين ... لابن حزم .

- كتاب الأمر بالاعتداء والنهي عن الشذوذ عن العلماء ، تأليف ابن أبي زيد

القيرواني صاحب الرسالة والنوادر والزيادات وغير ذلك من كتب الفقه المالكي (توفي سنة

٣٨٦ هـ)^(١) .

- كتاب الاستظهار لأبي عمر بن عبد البر (ت : ٤٦٣ هـ)^(٢) .

- رسالة أبي عمر (أحمد) بن رشيق إلى ابن عتّاب في شأن ابن حزم^(٣) .

وقد بينت في مقال سابق أن كتاب « التنبيه على شذوذ ابن حزم أُلّف حوالي

(٤٧٦-٤٨٠ هـ) بمدينة طنجة ، لذلك أدرجته ضمن الردود على ابن حزم في فترة ملوك

الطوائف .

وقد أطال عيسى بن سهل النفس في الرد على كتاب الإحكام لأصول الأحكام لابن

حزم ، لكنه رد كذلك على بعض المباحث في كتب أخرى لابن حزم ، مثل كتاب الفصل

في الملل والنحل ، وكتاب مراتب الإجماع ، وكتاب التقريب لحدود المنطق ، ورسالة مراتب

العلوم ، ورسالة التوقيف على شارع النجاة . واستنكر ابن سهل على ابن حزم قوله بتحريف

(١) راجع الديباج المذهب ص ٢٢٢-٢٢٣ ، رقم (٢٧١) . قلت : والكتاب المذكور ذكره كذلك أبو بكر

ابن خير في فهرسته ص ٢١١ ، ثم ص ٢١٣ .

(٢) هو كتاب الاستظهار في حديث عمار ، هكذا ذكره محقق كتاب الأنساب لابن عبد البر .

(٣) تحدثنا عنها سابقاً .

كتب اليهود والنصارى المقدسة لديهم ، ورأيُ ابن سهل قريب من رأي الإمام المفسر فخر الدين الرازي (ت : ٦٠٦ هـ) ^(١) .

وقد سبق لابن حزم الرد على أصحاب رأي ابن سهل ، وذلك في كتابه الفصل ^(٢) .
وهذه فصول كتاب ابن سهل حسب ترتيبها لها - باجتهاد مني - ، لأن الكتاب أوراقه مُبعثرة وناقصة ، ويصعب لذلك ترتيبها بدقة :
أ- مقدمة .

ب- باب ما يلزم المتأخرين من الاقتداء بالمتقدمين ويجب عليهم من توقيهم وتعزيرهم .

ج- باب ذكر تبديع ابن حزم للصحابة والتابعين واستخفافه بجميع أئمة المسلمين .

د- فصل فيه زيادة بيان تخليط ابن حزم .

هـ- فصل في ذكر ما شذ فيه عن الأمة وخالف فيه جميع الأئمة .

والكتاب له قيمة علمية كبرى لو أنه وُجدَ كاملاً ، لأن صاحبه من فحول علماء الفقه المالكي .

خامساً : الردود على ابن حزم خلال عصر المرابطين :

السبب في ظهور دولة المرابطين يرجع أساسه إلى رحلة أحد أفراد قبيلة جدالة (الصنهاجية) من صحراء المغرب ، وهو يحيى بن إبراهيم ، وعند إياها من الحج دخل القيروان وحضر مجلس الفقيه أبي عمران الفاسي ^(٣) ، وبعد محادثة بينهما اقترح أبو عمران

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عمر فخر الدين الرازي ؛ المتكلم المفسر ، ولد سنة (٥٤٤ هـ) . وفيات الأعيان (٤/٢٨٤) ، وطبقات الشافعية ، للسبكي (٨١/٨) .

(٢) (٣١٧/١-٣١٩) .

(٣) هو أبو عمران موسى بن عيسى بن أبي حجاج الغفجومي ، أصله من بربر فاس ، استوطن القيروان وحصلت له بها رياسة العلم ، وتفقه بأبي الحسن القابسي ، ورحل إلى قرطبة فتفقه بها عند الأصيلي وغيره ، ورحل إلى المشرق وحج ، ودخل العراق ... ودرس الأصول والكلام على أبي بكر الباقلاني ، ولقي جماعة ، وسمع من أبي ذر الهروي . وأخذ الناس عنه من أقطار المغرب والأندلس ، وله كتاب التعليق على المدونة . توفي سنة (٤٣٠ هـ) ، نقلاً عن الديباج المذهب ص ٤٢٢-٤٢٣ .

الفاسي على يحيى بن إبراهيم زيارة الفقيه وكاك بن زلو من فقهاء المغرب الأقصى بالسوس ، وكتب له كتاباً يوصيه فيه خيراً يحيى ، وأن يجد له من يذهب معه إلى جدالة ليفقههم في الدين ، وفعل وكاك ذلك ، فاختار رجلاً يُعرف بعبد الله بن ياسين الجزولي من طلبته ، وكان قد دخل الأندلس في دولة ملوك الطوائف ، وأقام بها سبع سنين يلزم القراءة والتحصيل ، فحصل علماً كثيراً وعاد إلى المغرب الأقصى .

فسار ابن ياسين مع يحيى بن إبراهيم إلى قبيلة جدالة فَعَلَّمَهُمْ وَفَقَّهَهُمْ ، وَأَوْلَوْهُ بَرًّا وَتَكْرِيماً ، ولازموه مدة طويلة ، إلى أن أمر عبد الله بن ياسين قبائل جدالة بغزو لمتونه ، فحاربهم حتى دخلوا في دعوته وغزوا معه سائر قبائل الصحراء وحاربوهم ، وقوي أمر جدالة ، وتوجه إلى لمتونة فانقادوا له وأطاعوه ، وكان أشدهم انقياداً إليه أمير لمتونة أبو زكريا يحيى بن عمر ، وقام عبد الله بن ياسين بتسمية لمتونة بالمرابطين لما رأى من شدة صبرهم على المشركين من البربر . ثم أمرهم بالخروج من الصحراء إلى سجلماسة ودرعة فدخلوها وملكوها ، وبعد ذلك قُتِلَ أَبُو زَكْرِيَا بْنِ عَمْرٍ فِي مَعَارِكِهِ بِيَلَادِ دَرْعَةَ فَقَدِمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَاسِينَ أَخَاهُ الْأَمِيرَ أَبَا بَكْرَ بْنِ عَمْرٍ ، فبَايَعْتَهُ لِمَتُونَةَ وَسَائِرِ الْمُتَمِثِّينَ وَأَهْلِ سِجْلَمَاسَةَ وَدَرْعَةَ ، وانصرف إلى بلاد المصامدة بقصر أغمات سنة (٤٥٠ هـ) ، فتلقته أشياخ المصامدة وأذعنوا له بالطاعة ، واحتل مدينة أغمات واستوطنها مع إمامه الشيخ عبد الله بن ياسين ، ثم انصرف ابن ياسين إلى بلاد تامسنا ليسكنهم ويخضعهم على الطاعة فقتلته برغواطة .

ولما ازدحمت أغمات لتوالي الجيوش عليها من الصحراء انتقل الأمير أبو بكر بن عمر إلى فحص مراکش وبنى هناك المدينة المعروفة بنفس الاسم إلى اليوم ، وفي أثناء مقامه بلغه ما كان من ظهور جدالة على لمتونة (قبيلته) ، فشرع في العودة إلى الصحراء واستخلف ابن عمه يوسف بن تاشفين ، وبعد عودة الأمير أبي بكر بن عمر سلم الملك ليوسف بن تاشفين ، وعاد هو إلى الصحراء حوالي (٤٦٥ هـ) . وتوسع ملك ابن تاشفين في المغرب واستنجد به ملوك الطوائف ضد نصارى الأندلس ، فصار إليها في سنة (٤٧٩ هـ) ، وكانت وقعة الزلاقة المشهورة ، وفي سفرته تلك رأى من ضعف ملوك الطوائف وتحاذيهم وتطاحنهم

فيما بينهم ، ما جَعَلَهُ يفكر في توحيد الأندلس تحت طَاعَتِهِ ، وازداد يقينه بهذا الأمر بعد جوازه الثاني للأندلس سنة (٤٨١ هـ) لِحِصَارِ حِصْنِ أَلَيْطِ (ALEDO) قَرِبَ مُرْسِيَّةِ (بالأندلس) ، وفي سنة (٤٨٣ هـ) اجتاز ابن تاشفين إلى الأندلس وقام بعزل المعتمد ابن عباد حاكم أشبيلية ، وعبد الله بن بُلُقَيْنِ حاكم غرناطة وغيرهما ، وأجلاهم إلى المغرب ، وَوَحَّدَ الأندلس تحت طاعته ^(١) .

هذه لمحة سريعة عن ظهور دولة المرابطين إلى حين دخول الأندلس في طاعتهم .
ونشأة هذه الدولة يرجع في أساسه إلى فقيه عالم من المالكية ، لذلك كان تعلقهم منذ البداية بمذهب الإمام مالك والذَّب عنه ومُعاقبة من خرج عنه . برهان ذلك ما جاء في رسالة آخر ملك من ملوك المرابطين : تاشفين بن علي بن يوسف بن تاشفين ^(٢) إلى أبي زكريا يحيى بن علي والفقير القاضي أبي محمد بن جحَّاف وسائر الفقهاء والوزراء ... ببلنسية ؛ جاء فيها : « ... واعلموا - رحمكم الله - أن مدار الفُتْيَا ، ومجرى الأحكام والشورى في الحَضْرِ والبَدَا على ما اتفق عليه السلف الصالح - رحمهم الله - من الاقتصار على مذهب إمام دار الهجرة أبي عبد الله مالك بن أنس رضي الله عنه ، فلا عُدُولَ لِقَاضٍ وَلَا لِمُفْتٍ عن مذهبه ، ولا يأخذ في تحليل ولا تحريم إلا به . ومن حاد عن رأيه بفتواه ، ومال من الأئمة إلى سواه ، فقد رَكِبَ رأسه واتبع هواه . ومتى عثرتم على كتاب بدعة أو صاحب بدعة ، فإياكم وإياه ، وخاصة - وفقكم الله - كتب أبي حامد الغزالي ، فليتبع أثرها ، وليقطع بالحرق المتتابع خبرها ، ويبحث عليها ، وتُغْلَظُ الأيْمَانُ على من يُتَهَمُ بكتمانها ... » ^(٣) .

وقد أحرقت كتب ابن حزم من قَبْلُ في أشبيلية زمن المعتضد بالله ، رغم أن ابن حزم كانت صلته به طيبة في البداية ، لأنه أهدى كتابه الفِصْلَ إليه ^(٤) ، فلا بد أن المسألة راجعة

(١) يراجع كتاب الخلل الموشية ، لابن سماك العاملي ص ١٩-٢٦ ثم ٣٢-٧٣ . وكتاب التَّيْبَانِ ، لعبد الله بن بُلُقَيْنِ (آخر ملوك الطوائف بغرناطة) ص ١٢١-١٣٤ .

(٢) راجع عنه الإحاطة ، لابن الخطيب (٤٤٦/١) ، والبيان المغرب (٧٨/٤) .

(٣) رسائل أندلسية ، تحقيق فوزي سعد عيسى ص ٥٨-٥٩ . وراجع هناك تراجم المُخَاطَبِينَ بهذه الرسالة في ص ٥٥ ، هامش رقم (٢) و (٣) .

(٤) أوردنا نص كلام ابن حزم في مقالنا بالفنطرة المذكور أعلاه ص ٣١٨ ، تعليق (٧٨) .

إلى بعض المتعصبين ضده^(١) . وكذلك الغزالي أفتى ابن حَمْدِين القاضي بإحراق كتبه ، وعارضه على هذه الفتوى السيئة جماعة من كبار فقهاء الأندلس ، فقال مثلاً الفقيه علي بن محمد بن عبد الله الجذامي المعروف بالبرجي (ت : ٥٠٩ هـ) - وكان بالمرية - : « يجب تأديب مُحرقها (يعني كتب الغزالي) ، وضمنه قيمتها » . وتبعه على رأيه هذا أبو القاسم ابن ورد وأبو بكر بن عمر بن الفصيح^(٢) .

ولم ينفرد المغرب والأندلس بهذه الظاهرة ، فقد ذكر الطبيب لوسيان لوكليرك (Lucien Leclerc) في كتابه تاريخ الطب العربي نقلاً عن يوسف السبتي الذي حكى أنه « رأى ببغداد في القرن السادس الهجري (في مكان عمومي) إحراق كتب عبد السلام الجيلي بعناية ابن المارستانية . وكذلك أحرقت كتب ابن الهيثم (الرياضي الفلكي) في الفلك ، ثم علق السبتي قائلاً : « مع أن علم الفلك لا يقود إلى الكفر أو الزندقة »^(٣) .

(٥-١) جزء في الرد على ابن حزم ألفه أبو بكر بن مُفَوِّز الشاطبي :

قال ابن الأبار : « محمد بن حيدرة بن مفوز المعافري ، أبو بكر من أهل شاطبة وسكن قرطبة : أحد الحفاظ - بل خاتمهم بالأندلس - للحدِيث وعلله المبرزين في صناعته ؛ معرفة بمعانيه وحفظاً لأسماء رجاله ، مع الضبط والتحرز والإتقان ... وله ردُّ على أبي محمد ابن حزم قد قرأته على بعض شيوخنا ... توفي بقرطبة سنة (٥٠٥ هـ) »^(٤) . وهذا الكتاب لم يذكره ابن بشكوال في ترجمة ابن مفوز ، وذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء^(٥) ، وفي تذكرة الحفاظ قال : « وله (أي ابن المفوز) ردُّ على ابن حزم ، رأيتُه »^(٦) .

(١) ومزَّق بعض طلبية عيسى بن سهل نسخة من كتاب لابن حزم ، ولم يتحرك ابن سهل لهذا . نفس المرجع ص ٣١١ ، تعليق (٥٣) .

(٢) راجع عن هذه المسألة : التكملة ، لابن الأبار (٣/١٨٢) ، والذيل والتكملة ، للمراكشي (١/٥) ص ٣٠٨ .

(٣) تاريخ الطب العربي للدكتور لوسيان لوكليرك « Lucien Leclerc » (١/٥٨٦) .

(٤) معجم أصحاب أبي علي الصديقي ، لابن الأبار ص ٩٤-٩٥ ، ترجمة رقم (٨١) .

(٥) (١٩/٤٢١) ، وعلق محققه بأن ابن عبد الهادي أيضاً وقف على كتاب ابن مفوز في الرد على ابن حزم .

(٦) تذكرة الحفاظ (٤/١٢٥٥) .

ووقفت على نقول من كتاب ابن مفلز نذكرها كالآتي :

١- النقل الأول : في بداية المجتهد لأبي الوليد ابن رشد (ت : ٥٩٥ هـ) : قال ابن رشد : « ... فمن رجح هذا العموم على الخصوص - وهو مذهب أبي محمد ابن حزم في هذه المسألة - لأنه زعم أن أبا الزبير مُدلس عند المحدثين ، والمدلس عندهم من ليس يُجري العننة من قوله مَجْرَى المُسْتَد لِسَامِحِهِ في ذلك ، وحديث أبي بُردة لا مَطْعَن فيه ، وأما من ذهب إلى بناء الخاص على العام - على المشهور عند جمهور الأصوليين - فإنه استثنى من ذلك العموم جَدَعَ الضأن المنصوص عليها ، وهو الأولى . وقد صَحَّح هذا الحديث أبو بكر ابن مفلز ، وخطأ أبا محمد ابن حزم فيما نسب إلى أبي الزبير في غالب ظني في قول له رَدَّ فيه على ابن حزم » ^(١) .

٢- النقل الثاني في كتاب شرح الإمام بأحاديث الأحكام للحافظ أبي الفتح محمد ابن علي القشيري الشهير بابن دقيق العيد (ت : ٧٠٢ هـ) : حيث ذكر قول ابن حزم في مسألة البائل في الماء الراكد ثم قال : « ومن شَنَعَ على ابن حزم في ذلك ، الحافظ أبو بكر ابن مفلز فقال - بعد حكاية كلامه - : فانظر رحمك الله تعالى ما جَمَعَ هذا القول من السُخف ، وحوى من الشناعة . ثم يزعم أنه الدين الذي شرعه الله ، وبعث به رسول الله ﷺ » ^(٢) .

٣- النقل الثالث في تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢ هـ) : قال في ترجمة (جون بن قتادة بن الأعور التميمي البصري) : « واغتر ابن حزم بظاهر الإسناد فأخرج الحديث من طريق الطبري عن محمد بن حاتم عن هُشَيْم - وقال في روايته - عن جون ... وقال : إنه صحيح ، وتعقبه أبو بكر ابن المفلز بأن محمد بن حاتم أخطأ فيه ، وإنما هو جون عن سلمة ، وجون مجهول » ^(٣) .

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، كتاب الأضاحي : المسألة الثالثة في معرفة السن ، ص ٣٥٦ . وأشكر

الأخ أبا إسحاق التطواني الذي نهني على موضع هذا النص ومواقع أخرى .

(٢) شرح الإمام (١/٤١٥) . وقد اعتقد الدكتور توفيق الغليزوري بعد وقوفه على هذا النقل أن كتاب ابن

مفلز في الرد على ابن حزم مقصور على انتقاد المسائل الفقهية الشاذة عند ابن حزم . وهذا ظن غير

صحيح ، لأن أغلب النقول التي وقفت عليها ، تتعلق بعلم الحديث .

(٣) تهذيب التهذيب (٢/١٢٩-١٢٣) ، (راجع كذلك الإصابة لابن حجر ١/٢٤٥) .

٤- النقل الرابع في تهذيب التهذيب أيضاً : جاء في ترجمة (خالد بن أبي الصلت البصري) عامل عمر بن عبد العزيز : « وقال أبو محمد ابن حزم : هو مجهول . وقال عبد الحق (الأشبيلي) : ضعيف ، وتَعَقَّب ابن مفوز كلام ابن حزم فقال : هو مشهور بالرواية ، معروف بحمل العلم ، ولكن حديثه معلول »^(١) .

ومع الأسف أن كتاب ابن مفوز لا يزال مفقوداً ، ولو عُثِرَ عليه لكان فاتحة خير في علم الحديث وكشَّف أوهام أبي محمد ابن حزم فيه . ثم هو (حسب علمي) أول نقد علمي للصناعة الحديثية عند ابن حزم ، وقد سَبَقَ بذلك قُطْب الدين الحلبي شيخ ابن حجر العسقلاني ، وسبق الحافظ ابن القطان الفاسي وغيرهما .

(٥-٦) كتاب الرد على ابن حزم لأبي بكر عبد الله بن طلحة اليبُري :

كان أبو بكر ابن طلحة من أهل يَابُرة ونزل أشبيلية . روى عن أبي الوليد الباجي وعن جماعة بغرب الأندلس ، وكان عارفاً بالنحو والأصول (الكلام) والفقه والتفسير والقيام عليه ، وكانت له حلقة للتفسير مدة بأشبيلية وغيرها ، ورحل إلى المشرق وألف كتاباً في شرح صدر رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، وبَيَّنَ ما فيها من العقائد ، وله مجموعات في الفقه والأصول منها ردُّ على ابن حزم ... رحل إلى المهديَّة سنة (٥١٤ هـ) ، ولصاحبها علي بن تميم بن المعز الصنهاجي ، ألف كتابه (سيف الإسلام على مذهب مالك الإمام) ، ورحل إلى مكة ، وبها توفي سنة (٥١٨ هـ) »^(٢) .

وذكر هذا الكتاب المُقَرِّي في « أزهار الرياض في أخبار عياض »^(٣) .

وأشار إلى بعض ما في رد ابن طلحة اليبُري على ابن حزم أبو جعفر اللَّبْلِي في فهرسته ، ومنه علمت أن اليبُري على عادة علماء الأشاعرة قد انتقد ابن حزم بسبب جدِّاله في الفصل معهم .

(١) نفس المصدر (٣/١٨٤-١٨٥) .

(٢) راجع ترجمته في المصادر التالية : التكملة لابن الأبار (٢/٢٥٠-٢٥١) ، بغية الوعاة للسيوطي (٢/٤٦) ، طبقات المفسرين للداودي (١/٢٣٢) ، نفع الطيب للمقري (٢/٦٤٨) ، شجرة النور الزكية لمحمد بن مخلوف ص ١٣٠ .

(٣) (٣/٧٧) .

قال اللبلي : « ... كان ابن حزم كثيراً ما يتقول على الأشعرية وعلى غيرهم ...
 لقصور معرفته لعلومهم ، وكونه غير بصير بشيء من كلامهم ، لأنه إنما قرأ كتبهم وحده ،
 على ما ذكره الإمام أبو محمد عبد الله بن طلحة في كتابه » (١) .
 وأبو بكر ابن طلحة ورث من أبي الوليد الباجي التصدي لأفكار ابن حزم ، خاصة
 ما اعترض به على الأشعرية ؛ لذلك أُعْتَبِرُ اليابري امتداداً لمدرسة أبي الوليد الباجي في الرد
 على ابن حزم .

(٥-٣) فتوى أبي الوليد ابن رشد الجلد (ت : ٥٢٠ هـ) في تجريح شهادة

منكر القياس :

إنكار القياس من المسائل العتيقة والجوهرية في الخلاف بين الظاهرية ومخالفهم من
 المالكية والشافعية والحنفية . لقد سأل أحدهم من حضرة المرية عن شاهد مشهود له بالخير
 والصلاح والدين ، لكنه ينتحل مذهب أهل الظاهر هل ذلك جُرْحَةٌ في شهادته أم لا ؟
 فأجاب أبو الوليد ابن رشد (٢) بأن « إنكار القياس في أحكام الدين عند العلماء
 بدعة ، وذلك جرحة فيمن اعتقده » ، ثم شرع ابن رشد في الاحتجاج للقياس وشرعيته
 بالحجج المعروفة عند القائلين به (والتي سبق أن جادلهم ابن حزم فيها جداً قوياً) ثم
 قال : « وأما إنكار بعض وجوه القياس لا يكون جرحة إن كان من العلماء الراسخين في
 العلم ، الذين كملت لهم آلات الاجتهاد ، فكان فرضه ما أداه إليه اجتهاده . وأما إن كان لم
 يلحق بهذه الدرجة ، وكان فرضه التقليد ، فترك ما عليه الجمهور ، ومال إلى الشذوذ بغير
 علم ولا معرفة إلا اتباع هواه غير المستحسن ، فما هدي لرشده ... الخ » (بتصرف) .
 وقد حَمَّنتُ أن الظاهري المقصود بالفتوى هو « أبو عبد الله محمد بن حسين بن أحمد
 ابن محمد الأنصاري ، من أهل المرية . وكان معتنياً بعلم الحديث ونقله ، منسوباً إلى معرفته ،
 عالماً بأسماء رجاله وحملة ، وله كتاب حسن في الجمع بين الصحيحين . وكان ديناً فاضلاً

(١) فهرست اللبلي ص ٨٣ .

(٢) مسائل أبي الوليد ابن رشد (الجد) (٢/١٢٧٣-١٢٧٩) .

عفيفاً متواضعاً ، مُتَّبِعاً للآثار والسُّنن ، ظاهري المذهب . مولده سنة (٤٥٦ هـ) ، وتوفي سنة (٥٣٢ هـ) بالمرية ^(١) .

(٥-٤) مؤلفات لأبي بكر ابن العربي المعافري (ت : ٥٤٣ هـ) ^(٢) في الرد

على مذهب ابن حزم :

قال الفقيه القاضي أبو بكر ابن العربي في كتابه العواصم من القواصم : « وكان أول بدعة لقيتُ في رحلتي (للمشرق) كما قلتُ لكم ، القول بالباطن ، فلما عدت وجدت القول بالظاهر قد ملأ المغرب بسخيف كان من بادية أشبيلية يعرف بابن حزم ، نشأ وتعلق بمذهب الشافعي ، ثم انتسب إلى داود ، ثم خلع الكل واستقل بنفسه ، وزعم أنه إمام الأمة يضع ويرفع ، ويحكم ويشرع ، وينسب إلى دين الله ما ليس فيه ، ويقول على العلماء ما لم يقولوا ، تنفيراً للقلوب عنهم ، وتشنيعاً عليهم ، وخرج عن طريق الشبهة في ذات الله وصفاته ، فجاء بطوام قد بينتها في رسالة الغرّة ^(٣) .

ثم قال : « وحين عودتي من الرحلة ألفتُ حضرتي منهم طافحة ، ونار ضلالهم لافحة ، فقاسيتهم مع غير أقران وفي عدم أنصار ... وقد كان جئني بعض الأصحاب بجزء لابن حزم سماه نكت الإسلام ، فيه دواهي ، فجردت عليه نواهي ، وجاءني آخر برسالة الدرّة في الاعتقاد ، فنقضتها برسالة الغرّة ^(٤) .

من كلام ابن العربي السابق علمنا أنه وجد مذهب ابن حزم قد شاع في المغرب (الأندلس) في أواخر القرن الخامس وبداية القرن السادس ، وأنه تصدى للرد على تلك الطائفة وحده ، وردّ على تأليفين لابن حزم في كتابين مستقلين هُما :

١- كتاب الغرّة في الرد على كتاب الدرّة : والكتاب المردود عليه عنوانه الكامل

(١) الصلة (٥٨١/٢-٥٨٢) ، رقم (١٢٨٠) .

(٢) راجع عنه دراسة الأستاذ سعيد أعراب « مع القاضي أبي بكر ابن العربي » .

(٣) العواصم من القواصم ص ٢٤٩ .

(٤) نفس المصدر ص ٢٥٠ .

هو « الدرّة في تحقيق الكلام بما يلزم الإنسان اعتقاده في المِلَّة والنَّحْلَة باختصار وبيان »^(١) .

٢- كتاب النواهي عن الدواهي : في الرد على نكت الإسلام لابن حزم .
ولم يَرِدْ لابن حزم اسم كتاب بهذا العنوان ، والأشبه أنه كتاب : « النكت الموجزة في نفي الأمور المحدثّة في أصول أحكام الدين من الرأْي والقِياس والاستحسان والتعليل والتقليد »^(٢) .

وكتاب النواهي لخص ابن العربي بعض ما جاء فيه وأدخله في العواصم من القواصم^(٣) . قال ابن العربي : « اعلموا ... أنا قد مَهَّدنا في (النواهي عن الدواهي) وجه الرد عليهم وطريق الدخول إليهم ، ويجب أن تتحققوا أنهم ليس لهم دليل على قولهم ، ولا حجة على رأيهم ، وإنما هي سخافة في تهويل ، فأنا أوصيكم بوصيتين :

إحداهما : ألا تستدلوا عليهم ،

الثانية : وأن تطالبوهم بالدليل ، فإن المُبتَدِع إذا استدلت عليه شَعَبَ عليك ، وإذا دعوته إلى الاستدلال لم يجد إليه سبيلاً ... » .

كذلك يظهر أن ابن العربي رد على الظاهرية في مسائل يقولون بها ؛ منها :

* « أنهم يعولون على الإجماع ، ولا إجماع عندهم إلا للصحابة خاصة »^(٤) .

* « البائل في الماء الراكد »^(٥) .

* « قول ابن حزم : إن الله قادر على أن يتخذ ولداً وأن يخلق إلهاً إذا شاء ذلك

وأرادَه »^(٦) .

(١) طُبِعَ بدار التراث بمكة طبعة أولى سنة (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٨ م) . ولم أقف عليه بعد ، أفاد بذلك طه بن

علي بوسريح في « المنهج الحديثي عند ابن حزم » ص ١١٨ ، تعليق (٦) .

(٢) هكذا ذكره عيسى بن سهل في الرد على ابن حزم له . راجع مقالنا بالقنطرة ص ٣١٠ .

(٣) راجع ص ٢٥٠-٢٨٠ .

(٤) العواصم ص ٢٥٦ .

(٥) نفسه ص ٢٥٧-٢٥٨ .

(٦) نفسه ص ٢٥٩ .

* « من ترك الصلاة متعمداً حتى خروج وقتها ، فقد سقط عنه فرضها » ^(١) .
 * « قول ابن حزم : والقرآن كلام الله تعالى وهو علمه ، ويعبر بالقرآن وبكلام الله
 عن خمس مسميات : يعبر بذلك عن علم ، وعن المسموع في المحارِب ، وعن المحفوظ في
 الصدور ، وعن المكتوب في الصحف ، وعن المعاني المفهومة من التلاوة . وكل هذه الأربعة
 إذا أفردت وعبر بالصوت والخط عنها فكل ذلك مخلوق ، وإذا عبر عن علم الله فهو غير
 مخلوق ... » ^(٢) .

بقي أن نشير أن أبا عمر أحمد بن محمد بن حزم من ذرية الفقيه أبي محمد ابن حزم
 قد ردّ بدوره على أبي بكر ابن العربي في رسالة سماها « الزوائغ والدوامع » ^(٣) ، نقض
 فيها « النواهي عن الدواهي » .

٣- قصيدة لأبي بكر ابن العربي في الرد على الظاهرية : جاء نصها في كتاب
 عارضة الأحوزي : قال أبو بكر ابن العربي ^(٤) : « ولكنه أمر استشرى داؤه ، وعز عندنا
 دَوَاؤُهُ ، وأفتى الجهلة به ، فمالوا إليه وغرهم رجل كان عندنا يُقال له ابن حزم انتدب
 لإبطال النظر ، وسدَّ سُبُل العِبَر ، ونَسَبَ نَفْسَهُ إلى الظاهر اقتداءً بدادود وأشياعه ، فسَوَّدَ
 القراطيس ، وأفسد النفوس ، واعتمد الرد على الحق نظماً ونثراً ، فلم يَعدَم كِبَواً وعَثراً ،
 وفي بعض مُعَارَضَتِهِ بالرد على مُقَارَضَتِهِ قُلْتُ هذا الشعر :

قالوا الظواهر أصل لا يجوز لنا	عنها العدول إلى رأي ولا نظر
قلت اخسأوا فمقام الدين ليس لكم	هذي العظام فاستحيوا من الوتر
تأخروا فورود العذب مهلكة	إلا لمن كان يرجو الفوز في الصدر
إن الظواهر معدود مواقعها	فكيف تُحصي بيان الحكم في البشر
فالظاهريّة في بطلان قولهم	كالباطنية غير الفرق في الصور

(١) نفسه ص ٢٥٩-٢٦٠ .

(٢) نفسه ص ٢٦٨ .

(٣) الذيل والتكملة للمراكشي (١/١) ص ٤٠٧ .

(٤) عارضة الأحوزي (١٠/١١١-١١٢) .

كلاهما هادم للدين من جهة
هذي الصحابة تستمري خواطرها
وتعمل الرأي مضبوطاً مأخذه
في الجَدِّ مُعْتَبِرٌ لِلنَّاطِرِينَ فَلَا
والقول أصل وما عال السداد به
لما رأيتم عقود الدين في نسق
لما صفا منهل الإسلام مُطْرَدًا
بينوا عن الخلق لستُم منهم أبداً

والمقطع العدل موقوف على النظر
ولا يخاف عليها غرة الخطر
وتخرج الحق محفوظاً من الأثر
تطووا الفؤاد على غر من الغرر
فانظر إليه بقلب صادق الفِكر
من الجواهر نظمت من البعر
رُثِمَ عليه فَسَقَيْتُم من الكدر
ما للأنام ومعلوف من البقر .

سادساً : الردود على ابن حزم في عصر الموحدين :

ليس في ظاهرية الموحدين شك بعد الأدلة والبراهين الكثيرة التي ساقها على ذلك
الدكتور توفيق الغلبزوري في كتابه حول « المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس »^(١) .
وسأقتصر من بينها على بعض النصوص :

١- قال إسماعيل بن الأحمر صاحب كتاب بيوتات فاس الكبرى : « إن ملوك
الموحدين تحلوا بالمذهب المعروف لهم ، تابعين للمهدي رئيسهم الأول القائل باعتقاده الفاسد
بانكار الرأي في الفروع الفقهية ، والعمل على محض الظاهرية ، ولما قلّدوا القضاء بالمغرب
إلى قاضي القضاة عبد الله بن طاهر الصقلي الحسيني أمروه أن يأمر القضاة بالمغرب أن يحكموا
بمحض الظاهرية ، فامتثلوا أمره ، وصاروا لا يحكمون إلا بمحض الظاهرية ، وجروا على
ذلك السنن بطول أيامهم »^(٢) .

(١) راجع بالجزء الثاني من كتابه ، الفصل الأول من الباب الرابع ص ٤٨٠-٥٧١ ، وسماه : « من ظاهرية
الفكرة إلى ظاهرية الدولة » وقد أجاد فيه وأفاد .

(٢) بيوتات فاس الكبرى ص ١٩ ، « والقاضي المذكور كان من جهاينة المحدثين ، ولي القضاء للمنصور ،
وكان فاضلاً عادلاً ، اتصل به سنة (٥٨٧ هـ) فحظي عنده ، توفي سنة (٦٠٨ أو ٦٠٩ هـ) . له
ترجمة في الذخيرة السنّية لابن أبي زرع الفاسي ص ٤٨ . راجع كذلك المدرسة الظاهرية للغلبزوري
(٤٨٧/٢) ، تعليق (١) .

٢- قال الونشريسي في مبحث البدع من المعيار له : « ومنها ما أحدثه المهدي الظاهري محمد بن تومرت ... من إعادة الدعاء بعد الصلاة ، والدعاء عليها بتصاليته الإسلام عند كمال الأذان »^(١) .

وقال الشاطبي عند كلامه على المهدي المغربي : « وكان مذهبه البدعة الظاهرية »^(٢) .
وسار على الظاهرية خليفة المهدي بن تومرت من بعده : عبد المؤمن بن علي الكومي . قال البرزلي القيرواني (ت : ٨٤١ هـ) في نوازه : « ولما اطمأنت بالأمير عبد المؤمن الدار ، جمع الفقهاء ، إما لاختبار مذهبهم ، وإما لحملهم على مذهب ابن حزم . فحكى عن أبي عبد الله ابن زرقون^(٣) قال : (كنت فيمن جمعهم ، فقام على رأسه كاتبه ووزيره أبو جعفر ابن عطية ، فخطب خطبة مختصرة ، ثم ردّ رأسه إلى الفقهاء ، وقال لهم : بلغ سيدنا أن قوماً من أولي العلم ، تركوا كتاب الله ، وسنة رسول الله عليه الصلاة والسلام ، وصاروا يحكمون بين الناس ، ويفتون بهذه الفروع والمسائل التي لا أصل لها في الشرع ... وقد أمر أن من فعل ذلك بعد هذا اليوم ، ونظر في شيء من الفروع والمسائل ، عُوقِبَ العقاب الشديد ، وفُعلَ به كذا وكذا ، وسَكَت ، ورفع الأمير عبد المؤمن رأسه إليه وأشار عليه بالجلوس فجلس .

وقال : سمعتم ما قال ؟ قال الطلبة له : نعم .

قال : وسمعنا أن عند القوم تأليفاً ، يسمونه الكتاب - يعني المدونة - وأنهم إذا قال لهم قائل مسألة من السنة ولم تكن فيه ، أو مُخَالَفَةً لَهُ ، قالوا : ما هذا في الكتاب ! أو ما هو مذهب الكتاب ! وليس ثمة كتاب يُرجع إليه ، إلا كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله ﷺ ، قال (ابن زرقون) : وأرعد وأبرق في التخويف والتحذير من النظر في هذه الكتب ، والفقهاء سكوت) .

ثم ذكر كلاماً وقال ابن زرقون : (فلما أصغى إلي ، واتسع لي القول فقلت : يا سيدي ، جميع ما في الكتاب - يعني المدونة - مبني على الكتاب والسنة ، وأقوال السلف

(١) المعيار المغرب (٢/٣٦١-٣٦٢) ، وكذلك « المدرسة الظاهرية » (٢/٤٨٨) .

(٢) الاعتصام للإمام الشاطبي (١/٢٥٦) ، و « المدرسة الظاهرية » (٢/٤٨٩) .

(٣) ستاتي ترجمته .

والإجماع ، وإنما اختصره الفقهاء تقريباً لمن ينظر فيه من المتعلمين والطلابين ، فانطلقت السنة الفقهاء الحاضرين حينئذ ، ووافقوني) ... «^(١) .

وابن زرقون هو : « محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد ، يُعرف بابن زرقون الأنصاري من أهل أشبيلية ، وأصله من بطليوس . كنيته أبو عبد الله ، وكلي قضاء شلب ، وقضاء سبتة ، فحُمدت سيرته ، وكان حافظاً للفقهِ مع البراعة في الأدب والمشاركة في قرض الشعر ، وكان الناس يرحلون إليه للأخذ عنه ، والسماع منه لعلو روايته . مولده سنة (٥٠٢ هـ) ، وتوفي بأشبيلية في منتصف رجب سنة (٥٨٦ هـ) »^(٢) .

وقد قال بعض من أراد طمس هذه الحقيقة التاريخية - أعني ظاهرية الموحدين على مذهب ابن حزم - : « إنهم كانوا ظاهرية من نوع آخر ، ولكن ليس على مذهب ابن حزم » . وجواباً على هذا الزعم نسوق شهادة لمؤرخ مغربي عاصر دولة الموحدين ، وقال بعد ذكره لترجمة حافلة لابن حزم : « وإنما أوردتُ هذه النبذة من أخبار هذا الرجل (ابن حزم) وإن كانت قاطعة للنسق ... لأنه أشهر علماء الأندلس اليوم ، وأكثرهم ذكراً في مجالس الرؤساء وعلى ألسنة العلماء ، وذلك لمخالفته مذهب مالك بالمغرب واستبداده بعلم الظاهر ، ولم يشتهر به قبله عندنا أحد ممن علمت ، وقد كثر مذهبه وأتباعه عندنا بالأندلس اليوم »^(٣) .

بعد هذا المدخل أقول : إن الموحدين فعلاً حاربوا كتب الفروع المعتمدة عند علماء المذهب المالكي ، وقاموا بإحراقها وسجن من ضُبطَ عنده شيء منها ، بل حاولوا محو مذهب الإمام مالك وإحلال مذهب ابن حزم محله^(٤) ، ولكن هيهات وأنى لهم ما طلبوا ؟ فقد

(١) فتح العلي المالك لمحمد عيش (١/٩٠-٩١) .

(٢) الديباج المذهب ص ٣٧٩-٣٨٠ .

(٣) القائل هو عبد الواحد المراكشي (كان حياً سنة ٦٢١ هـ) في كتابه المُعجِب ص ٧٦-٧٧ .

(٤) قال عبد الواحد المراكشي : « وفي أيامه (يعقوب المنصور) انقطع علم الفروع وخافه الفقهاء ، وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن مجرد ما فيها من حديث رسول الله ﷺ ، ففعل فأحرق منها جملة في سائر البلاد ... وتقدم إلى الناس في ترك الاشتغال بعلم الرأي والخوض في شيء منه ، وتوعد على ذلك بالعقوبة الشديدة ... وكان غرضه في الجملة محو مذهب مالك ... وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث ، وهذا كان مقصد أبيه وجده » المعجب ص ٤٠٠-٤٠١ .

عادت الناس إلى مذهب إمام دار الهجرة مباشرة بعد سقوط الدولة الموحدية .

(٦-١) كتاب في المسائل المُنْتَقَدَة على ابن حزم جمعه أبو بكر بن خلف

الأنصاري المواق :

قال البُرْزُلي : « جاءت أيام الأمير يعقوب (ت ٥٩٥ هـ) فأراد حمل الناس على كتب ابن حزم ، فعارضه فقهاء وقته ، وفيهم أبو يحيى ابن المواق ، وكان أعلمهم بالحديث والمسائل . فلما سمع ذلك لزم داره وعارض وأكب على جمع المسائل المنتقدة على ابن حزم حتى أتمها ، وكان لا يغيب عن يعقوب (الأمير) . فلما أتمها جاء إليه ، فسأله عن حاله وغيبته - وكان ذا جلاله عنده - . فقال له : يا سيدنا قد كنت في خدمتكم لما سمعتكم تذكرون حمل الناس على كتب ابن حزم ، وفيها أشياء أُعيدكم بالله من حمل الناس عليها . [قال المواق] : وأخرجتُ له دفترًا . فلما أخذهُ الأمير جعل يقرؤه ويقول : أعوذ بالله أن أحمل أمة محمد ﷺ على هذا . وأثنى على ابن المواق ، ودخل منزله » (١) .

وابن المواق هو : « فقيه من أهل قرطبة وسكن مدينة فاس ، وكان حافظاً حافلاً في علم الفقه والخلاف فيه ، ملازماً للتدريس ، تام النظر ، لا يدانيه أحد في ذلك ... وعني بالحديث على جهة التفقه والتعليل والبحث عن الأسانيد والرجال والزيادات ، وما يعارض وما يعاضد ، ولم يُعن بالرواية ، وهو من شيوخ أبي الحسن ابن القبطان ، وحظي بخدمة السلطان بمراكش ... وولي قضاء فاس ، وبها توفي سنة (٥٩٩ هـ) » (٢) .

وفي قول البُرْزُلي : « المسائل المُنْتَقَدَة على ابن حزم » ، ما يفيد ضمناً أن ابن المواق جمع من كتب المالكية الذين ردوا على ابن حزم قبله تلك المسائل ، وأدرجها في دفتره الذي دفعه إلى يعقوب المنصور . وبهذا يكون ابن المواق قد عرض على المنصور زُبْدَة ما في الردود الأندلسية والمغربية من انتقادات على آراء ابن حزم في الفقه والعقيدة خاصة .

(١) فتح العلي المالك (٩١/١) .

(٢) التكملة لابن الأبار (١٨٠/١-١٨١) ، وعنه ينقل ابن القاضي في جذوة الاقتباس ، ومحمد بن جعفر الكتاني في سلوة الأنفاس بمن أقر من العلماء والصلحاء بفاس .

(٦-٢) كتاب في الرد على مُنكر القياس ألقه الحسن بن علي المسيلي (ت

حوالي ٥٨٠ هـ) :

قال أبو العباس الغبريني : « الإمام أبو علي الحسن بن محمد المسيلي ، جمع بين العلم والعمل والورع . له المصنفات الحسنة ... وله (كتاب) التبراس في الرد على مُنكر القياس ، وهو كتاب مليح على ما أخبرت عنه ، ولم أره ، وأنا شديد الحرص عليه ، ولقد أخبرني بعض الطلبة المتمسكين بالظاهر - وهو من أنبلهم - أنه رأى هذا الكتاب ، وأنه ما رأى في الكتب الموضوععة في هذا الشأن مثله ... ولي المسيلي قضاء بجاية ، وكان له - رحمه الله - وللقيه أبي محمد عبد الحق الأشبيلي وللقيه العالم أبي عبد الله محمد بن عمر القرشي مجلس ... سمي بعدهم (مدينة العلم) ... » اهـ^(١) بتصرف .

ومنطقة بجاية بالجزائر (حالياً) كانت ضمن حكم الموحدين (الظاهرية) فلا زلنا نرى ردود العلماء على قواعد أصول الفقه عند الظاهرية وشيخهم بالمغرب ابن حزم . ولاحظ قوله : « الكتب الموضوععة في هذا الشأن » ، ففيه إشارة واضحة لانتشار الكتب في الرد على نُفاة القياس ، حتى أن ذلك الفقيه المتمسك بالظاهر حكم بالأفضلية لكتاب المسيلي على سواه من كتب ذلك الشأن التي طالعها . وقد استمر الجدل حول هذه المسألة التي هي جوهر الخلاف بين الظاهرية والمالكية كما سنذكر الآن :

(٦-٣) كتاب الرد على نُفاة القياس لعبد الحميد بن أبي البركات

الطرابلسي :

قال ابن فرحون : « عبد الحميد بن أبي البركات بن عمران بن الحسين ابن أبي الدنيا الصدي الطرابلسي أبو محمد : فقيه مالكي تفقه ببلده على ابن الصابوني ، ورحل إلى المشرق مرتين : الأولى سنة (٦٩٤ هـ) ، والثانية سنة (٦٣٣ هـ) . فأخذ بالأسكندرية على جماعة ، وقُلت قضاء الجماعة بتونس ، وله مصنفات جلييلة . توفي سنة (٦٨٤ هـ) »^(٢) .

(١) عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية ص ٣٣-٣٦ .

(٢) الديباج المذهب ص ٢٦١ .

قلت : وتونس كانت تحت حكم الموحدين ثم الحفصيين (وهم شعبة منهم) .
 لذلك أدخلته في زمرة من رد على ابن حزم في العصر الموحد .
 قلت : وله كتاب حل الالتباس في الرد على نفاة القياس ، ذكره أحمد النائب
 الأنصاري في كتابه « نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان » ^(١) ، وهو
 ينقل عن رحلة التيجاني . ويظهر من خلال العنوان أنه يعارض كتاب « الإعراب عن الحيرة
 والالتباس الموجودين في كلام أهل الرأي والقياس » ^(٢) لابن حزم .
 (٦-٤) الرد على ابن حزم للفقهاء أبي زكريا يحيى بن علي الزواوي :

قال محمد بن محمد مخلوف : « أبو زكريا يحيى بن علي المعروف بالزواوي الشيخ
 الفقيه ؛ أخذ عن أعلام ، ورحل للمشرق ، وأخذ عن أبي الطاهر إسماعيل بن مكّي ...
 وأبي طاهر السلفي وأبي القاسم بن فيره الشاطبي وغيرهم .. توفي سنة (٦١١ هـ) » ^(٣) .
 وذكره في علماء بجاية . ثم قال أبو العباس الغبريني : « ولما كان من أمر الفقيه أبي
 زكريا الزواوي في شأن ابن حزم ما قد اشتهر ، وتعصب له ناس ، ورفعوا القضية للخليفة
 بمراكش ، اقتضى نظر الفقيه أبي زكريا أن يتوجه عنه الفقيه أبو محمد عبد الكريم (بن عبد
 الواحد الحسني) لمراكش ، فتوجه وحمل تأليف الفقيه وردّه على ابن حزم - المسمى حجة
 الأيام وقدوة الأنام - ، ولما وصل حضرة مراكش استحضره أمير المؤمنين بين يديه بمحضر
 الفقهاء ، وعرض تأليف الفقيه عليهم ، وكان الفقيه أبو محمد عبد الكريم هو النائب في
 الحديث ، فأحسن وأجاد ، وأطلع أمير المؤمنين ومن حضر من الفقهاء على كلام الفقيه رحمه الله

(١) في ص ٩١ ، وراجع عنوان الدراية للغبريني ص ١٠٩ ، تعليق (١) .
 (٢) حققه صديقنا الدكتور محمد زين العابدين رستم كرسالة للدكتوراه (ولم يطبعه بعد حسب علمي) ،
 واعتمد على نسختين من (الجزء الأول من الكتاب) ، ولهما شريطان بالخرزانة العامة بالرباط تحت
 رقمي (١٠١٦ ، ١٠١٩) ، وقد وقفت عليهما معاً والحمد لله .
 (٣) شجرة النور الزكية ص ١٨٤-١٨٥ ، رقم (٦٠٩) . وله ترجمة في كتاب : شرف الطالب في أسنى
 المطالب ، لأحمد بن قنفذ ص ٦٩ ، وسماه « يحيى بن يحيى الزواوي » ، توفي ببجاية سنة (٦١١ هـ) .
 فاسم أبيه فيه اختلاف بين ما هنا وما في شجرة النور ؛ فتأمله .

ما دله على فضله ودينه وعلمه ، فكان من قول الخليفة : يُترك هذا الرجل على اختياره ، فإن شاء لعن وإن شاء سبكت ^(١) .

وهذا نص جديد على تمذهب الموحدين بالظاهر على رأي ابن حزم ، حتى صار الطعن عليه أو نقد أقواله بمثابة الطعن في مقدسات الدولة - كما يقال في عصرنا - وأن علماء المالكية لم يعدوا الحجج في مناقضة إمام الظاهرية بالمغرب ، ولم يهابوا سطوة السلطان في ذلك ، وكذلك نرى أن يعقوب المنصور (الذي اعتقد أنه هو الأمير المقصود في هذا النص) كان مُنصِفاً عندما سمع كلام الفقيه عبد الكريم في حق الزواوي ، فرخص له في الجهر بمعارضة ابن حزم .

(٥-٦) كتاب الرد على « المُحلى والمُجلى لابن حزم » تأليف أبي

الحسن ابن زرقون الأنصاري :

وأبو الحسن ابن زرقون هذا هو ابن الفقيه أبي عبد الله الذي ذكرنا دِفَاعَهُ عن كتاب المدونة بمحضر من عبد المؤمن بن علي الموحدي .

قال ابن فرحون : « محمد بن أبي عبد الله محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد بن زرقون الأنصاري الأشبيلي . يكنى أبا الحسن ، شيخ المالكية ، وكان من كبار المتعصبين للمذهب ، فأوذي من جهة بني عبد المؤمن (الموحدين) ، ولما أبطلوا القياس وألزموا الناس بالأثر والظاهر صنف كتاب المُعَلَّى في الرد على المُحلى لابن حزم . توفي سنة (٦٢١ هـ) ^(٢) .

قلت : عنوان الكتاب كاملاً هو : « كتاب المُعَلَّى في الرد على المُحلى والمُجلى » هكذا ذكره تلميذا المؤلف : أبو الحسن الرعيني ^(٣) وابن الأبار ^(٤) ، الذي قال

(١) عنوان الدراية ص ٢٤٧-٢٤٨ .

(٢) الديباج المذهب ص ٣٨٠ ، رقم (٥١٣) .

(٣) برنامج شيوخ الرعيني ص ٣٢ .

(٤) التكملة (١٢٣/٢-١٢٤) .

عن شيخه ابن زرقون : « وكان فقيهاً مالكيًا حافظاً مبرزاً ، متعصباً للمذهب ، قائماً عليه حتى امتحن بالسلطان من أجله ، واعتقل مدة بسبته » .

واختيار أبي الحسن ابن زرقون للرد على المحلي والمجلى دليل على أنهما كانا عمدة كتب المذهب الظاهري عند الموحدين ، وقد شهد على هذا ابن العربي من قبل فقال^(١) : « ... وليُخرجوا دقائق المحلي ... فعندنا فيه نقطة واحدة فوق حائهم ، وأخرى تحت جيمننا ، فتجلى به ما يقتضي أن يكون كتابهم متروكاً لا يُلتفتُ إليه » .

(٦-٦) كتاب في الرد على المحلي للحافظ أبي الحسن علي بن القطان

الفاسي :

قال في شجرة النور الزكية : « أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك .. يعرف بابن القطان ، العالم الحافظ الفقيه العارف بصناعة الحديث وأسماء رجاله ، سمع أبا عبد الله ابن الفخار ، وأبا عبد الله ابن البقال ... ومن كتب إليه ولقيه : أبو جعفر ابن مضاء ... وأبو عبد الله ابن زرقون ... توفي سنة (٦٢٨ هـ) »^(٢) .

وذكر ابن عبد الملك المراكشي في ترجمته الحافلة لابن القطان أنه ألف « كتاباً في الرد على المحلي مما يتعلق بعلم الحديث ، ولم يَتِمَّ »^(٣) . وهذا يدل على أنه ليس ظاهرياً كما اعتقده آسبن بلاسيوس وغيره . والغالب على ظني أن ابن القطان وقف على رد أبي بكر ابن مفوز على ابن حزم الذي عدد فيه أوهام ابن حزم في الجرح والتعديل وفي الأسانيد .

(٦-٧) قَصْدُ أَبِي جَعْفَرِ اللَّبْلِيِّ تَأْلِيفَ رَدِّ عَلِيِّ ابْنِ حَزْمٍ :

قال ابن فرحون : « أحمد بن أبي الحجاج يوسف بن علي الفهري اللَّبْلِيُّ (نسبة إلى لبلة بالأندلس) ، يكنى أبا جعفر : كان إماماً فاضلاً ، نحوياً لغوياً ، أخذ عن إبراهيم بن محمد البطليوسي ، عُرف بالأعلم ، وعبد الله بن لب بن حيوة الشاطبي ... ورحل إلى

(١) العواصم من القواصم ص ٢٥٨ .

(٢) راجع ص ١٧٩ ، رقم (٥٨١) من شجرة النور الزكية .

(٣) الذيل والتكملة (١/٨) ص ١٦٧ .

المشرق وأخذ عن الأئمة ... وله تأليف ... مولده عام (٦١٣ هـ) ببلبة من أعمال أشبيلية ، وتوفي بتونس عام (٦٩١ هـ) «^(١) .

وقد انتقد اللبليُّ ابنَ حزمٍ في فهرسته المطبوعة ، وأظهر ميلاً شديداً للأشاعرة ، إذ عاب على ابن حزم جداله معهم في كتاب الفصل ، وفي هذه النقطة تأثر كثيراً بعبد الله بن طلحة اليابري المذكور سابقاً .

لكنه أنصف فقال في حق ابن حزم : « لا يُشكُّ في أن الرجلَ حَافِظٌ ، إلا أنه إذا شرع في تفقه ما يحفظه لم يوفق فيما يفهمه ، لأنه قائل بجميع ما يهجس له »^(٢) .

ثم قال بعد كلام : « وليس هذا المجموع موضوعاً لتتبع كلامه والرد على الفاسد من أقواله ، وسأفردُ لذلك تصنيفاً مخصوصاً به - إن شاء الله تعالى ... »^(٣) .

ولم يصل إلينا هذا الكتاب الذي وعد بتأليفه رداً على (الفاسد من أقوال ابن حزم) ولا وَرَدَ ذِكْرٌ لِحَبْرِهِ عند من ترجم لللبلي ، فلعل المنية اخترمته قبل وفاته بما وعد . وعلى فرض أنه ألفه (ولم يصلنا) فيمكن الإمام بشيء من المسائل التي أخذها على ابن حزم .

نقرأ في فهرسته ما يلي^(٤) : « وقد اشتد نكير ابن حزم في كتابه المجلى وغيره من كتبه على الأئمة المقتدى بهم : مالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم من علماء الشريعة في قولهم بالقياس ، ونسبهم إلى مخالفة أمر الله تعالى ورسوله ﷺ . وقال في رسالة عُمر بن الخطاب رضي الله عنه التي فيها : (واعرف الأشباه والأمثال) : إنها موضوعة ، ولم يروها إلا عبد الملك بن عبد الواحد بن معدان عن أبيه ، وهو ساقط بلا خلاف ، قال : وأبوه أسقط منه ، أو هو مثله في السقوط ... واعتمد في إبطال القياس بآيات وأخبار ، وليس في واحد منها مُتَمَسِّكٌ ، ولولا أن هذا المجموع ليس موضوعاً لهذا المعنى لأفردتُ كل ما استدل به

(١) الديباج المذهب ص ١٣٧ .

(٢) فهرست اللبلي ص ٨٣ .

(٣) نفس المصدر ص ٨٨ .

(٤) نفس المصدر ص ٨٨-٩٩ .

من الآيات والأخبار ، وبينت أنه ليس في واحد منها ما يُعتمد عليه ، إلا أننا أرجأنا ذلك إلى الموضوع اللائق به إن شاء الله . ثم ذكر أحاديث اعتمدها ابن حزم في إبطال القول بالقياس وناقشه فيها .

قلت : نحن هنا أمام مشروع مهم ، هو تتبع حجج ابن حزم التي استند إليها في قوله بنفي القياس ، ولكن أين هو هذا التأليف ؟ لعلنا نقف على نسخة خطية منه ، ويظهر لي كذلك أن اللبلي تأثر بمنحى عيسى بن سهل الفقيه الذي توسع في الرد على ابن حزم من جهة الفقه خاصة .

(٦-٨) كتاب في الرد على ابن حزم لعبد الحق بن عبد الله الأنصاري :

قال ابن الأبار : « عبد الحق بن عبد الله بن عبد الحق أبو محمد الأنصاري ، قاضي الجماعة بأشبيلية ومراكش . أصله من المهديّة (بتونس) وولي أولاً قضاء غرناطة ، ثم أشبيلية (سنة ٦٠٥ هـ)^(١) ، ثم ولي سنة (٦١٩ هـ) قضاء مراكش ... وكان أحد العلماء المتفنين في وقته ، فقيهاً مالكيّاً حافظاً نظاراً بصيراً بالأحكام ، جزلاً صلباً في الحق ، مهيباً ، معظماً . وله كتاب في الرد على ابن حزم دلّ على حفظه وعلمه ، وأفاد بوضعه ... توفي سنة (٦٣١ هـ) بمراكش ، ولقيته بأشبيلية سنة (٦١٨ هـ) « ا.هـ^(٢) بتصرف .

(٦-٩) ردُّ على ابن حزم في بعض مقالاته، لابن خروف الحضرمي الأندلسي :

ذُكر هذا الكتاب عرضاً في ترجمة ابن خروف الواردة في الذيل والتكملة لابن عبد الملك المراكشي ، ولا نملك عنه معلومات أخرى .

قال المراكشي : « علي بن محمد بن علي بن محمد بن خروف الحضرمي ، أشبيلي ... روى الحديث عن ابن خير وابن زرقون ... وابن بشكوال ، وأخذ علم الكلام وأصول الفقه عن أبي عبد الله الرعيني ركن الدين وأبي الوليد بن رشد الأصغر ، والعربية والآداب عن أبي إسحاق ابن ملكون ، وأبي بكر بن طاهر ولزمه وعليه

(١) البيان المغرب لابن عذاري (٢٥٤/٥) .

(٢) التكملة (١٢٥/٣-١٢٦) ، وراجع بعض أخباره مع الموحدين في البيان المغرب (٢٦٩/٥) .

أتقن (الكتاب) (لسيبويه) ، وعنه لقن أغراضه ... ، وكان مقرئاً مجوداً حافظاً للقراءات ، ونحوياً ماهراً ، عددياً عارفاً بالكلام وأصول الفقه ، وقد صنف في كل ما ينتحله من العلوم مصنفات مفيدة شرقت وغرّبت ... وكان كثير العناية بالرد على الناس ، فرد على الجويني في كتابيه (الإرشاد) و (البرهان) ، وعلى ابن الطراوة في مقدماته على أبواب الكتاب ، وعلى الأعمى في رسالته الرشيدية ، وعلى أبي محمد ابن حزم في بعض مقالاته ... توفي بأشبيلية سنة (٦٠٩ هـ) ^(١) بتصرف .

(٦-١٠) كتاب تحرير المقال في موازنة الأعمال للقاضي أبي طالب عقيل بن

عطية القضاعي :

أول ذكر لهذا الكتاب وفتت عليه في كتاب أعلام مالقة حيث قال عنه : « عقيل بن عطية المالقي ، يكنى أبا طالب ، ليس من مالقة ، لكنه أقام بها واستوطن ، وكان يكتب المناكح على القاضي ابن يربوع . ثم إنه ولي قضاء غرناطة مدة ، ثم انتقل عنها وولي قضاء سجلماسة ، وكان رحمه الله من جلة العلماء ، مشاركاً في كثير من العلوم ، محققاً فيها ، وله كتاب سماه تجريد المقال في موازنة الأفعال ، يرّد فيه على الحميدي ... » ^(٢) .

وقال ابن الزبير عن هذا الكتاب : « ... ووقفت له على تأليف سماه : فصل المقال في الموازنة بين الأعمال . تكلم فيه مع أبي عبد الله الحميدي ، وشيخه أبي محمد ابن حزم ، فأجاد فيه وأحسن ، وأتى بكل بديع وأتقن » ^(٣) .

وقد ورد اسم الكتاب على الصواب في كتاب « البحر المحيط في علم الأصول » لبدر الدين الزركشي (ت : ٧٩٤ هـ) ، وسماه « تحرير المقال في موازنة الأعمال » ^(٤) ، واقتصر ابن حجر العسقلاني أيضاً على تسميته كما فعل الزركشي ، ونقل عنه في فتح الباري ^(٥) .

(١) الذيل والتكملة (١/٥) ص ٣١٩-٣٢٣ .

(٢) أعلام مالقة لأبي عبد الله ابن عسكر ص ٣٢٩ .

(٣) صلة الصلة لابن الزبير الغرناطي (٤/١٧٠) ، رقم (٣٤٠) . وعنه نقل صاحب الإحاطة في أخبار غرناطة

(٤/٢٣٠-٢٣١) ، وابن فرحون في الديباج المذهب ص ٣١٣ ، رقم (٤١٨) .

(٤) البحر المحيط للزركشي (٤/٢٧٧) .

(٥) الفتح (١١/٣٩٧ و ٣٩٨ و ٤٠٩) .

وفيما ذكرنا دليل على أن الكتاب شَرِّقٌ وغَرَّبٌ ، وقد أَعْفَلَ ابن الأبار^(١) ذكر هذا الكتاب في ترجمة عقيل بن عطية، لكنه حدد تاريخ وفاته سنة (٦٠٨ هـ)، ومولده سنة (٥٤٩ هـ) . قال المؤلف في مقدمة كتابه هذا : « وسمَّيناه كتاب تحرير المقال في موازنة الأعمال ، وحُكْم غير المكلفين في العُقبي والمال » .

وسبب تأليفه للكتاب حسب قوله : « أن أَحَدَ الطلبة رعاهم الله عرض علي كتاباً صنعه أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي - رحمه الله - في الموازنة وتقسيم أهلها ، وترتيب الجزاء من الثواب والعقاب عليها ، وكان هذا الطالب المشار إليه معجباً بذلك الكتاب ومستحسناً لأغراضه ، ومولعاً بتقسيمه ، وزاده كلفاً به كون أبي محمد ابن حزم - رحمه الله - قد رواه عن مؤلفه ، كذلك ذكر أبو محمد (ابن حزم) في برنامجه ، وذلك أنه قال : كتاب جمعه صاحبنا أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي في مراتب الجزاء يوم القيامة على ما جاءت به نصوص القرآن والسنة الثابتة عن رسول الله ﷺ ، دقق فيه وقرطس ما شاء ، أخذته عنه لإحسانه فيه وجودة نظره في تقسيمه . يكون بضع عشرة ورقة صغاراً ، .

هذا مع أن الحميدي تلميذ لأبي محمد ابن حزم ، ومشهورٌ بالاختصاص به والأخذ عنه ، ولم يمنع ذلك أبا محمد من رواية هذا الكتاب عنه جرياً على سنن أهل العلم في الإنصاف ، وقد ذكره الحميدي في كتابه جذوة المقتبس ، وأظن في ذكره حتى قال : وما رأينا مثله ، وأكثر ما يحكي فيه ، عنه أخذه وإليه أسنده ... وما ذكرنا هذا كله عن الحميدي إلا ليعلم قدره من لم يقف على خبره ، ويعرف أيضاً من هو عالم به أنه لا يخفى علينا مكانه من العلم ولا مكانته عند العلماء ، لكن ليس ذلك بمانع أن يُرَدَّ عليه بعض قوله ، إذ لا ينبغي أن يؤخذ من قوله ومن قول غيره إلا ما وافق الحق ويُطرح ما عداه ، ونحن لما نظرنا الكتاب المبدأ بذكره ، وتأملنا غرض مؤلفه فيه ، وجدناه غير مخلص (القسمة ، و) الأقسام التي عمد فيها إلى تنظير بعضها ببعض تضحُّلٌ عند التحصيل ، فتحققنا أن الحميدي أصابته غفلة فيه ،

(١) التكملة (٣٣/٤-٣٤) ، وذكره في الغريب لأنه وُلِدَ في مراکش ، لكن أصله من طرطوشة بالأندلس ، وعن ابن الأبار نقل الذهبي ترجمة القضاعي في كتاب تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، حوادث (٦٠١-٦١٠ هـ) ص ٢٩٩-٣٠٠ .

وكذلك أصابت الغفلة أبا محمد ابن حزم في استحسانه وتصويبه لتقاسيمه ، وما ذاك منه إلا لأن كثيراً من مُصنِّفه هو مذهبه ، فغاب عنه ما وراء ذلك مما لو أمعن النظر فيه لم يخفَ عليه .

وقد قال الحميدي : إن الأصل ما سمعه من أبي محمد المذكور مشافهة ... وهكذا وجدنا في كتاب الفصل من تأليف أبي محمد أشياء موافقة لما ذكره الحميدي في هذا الكتاب ، مما نرى الحق في خلافه . فكان هذا كله داعية لنا إلى تتبع ما في كتاب الحميدي وانتقاده ، وإبراز ما يصح من أمر الموازنة في الآخرة وتقسيم أهلها بحسب مفهوم الشريعة ، ووضع ذلك كله في هذا الكتاب ... هذا مع أنه قد تضمن أشياء زائدة على ذكر الموازنة ... ويأتي في الكتاب بحول الله ما عسى أن يُرد عليه أو على أبي محمد ابن حزم إذا دعت إلى ذلك داعية ، فإن كلامنا في هذا الكتاب إنما هو مع هذين الرجلين . أحدهما بالاختراع والتأليف ، والثاني بالاستحسان والتصويب ... ^(١) .

وللكتاب حسب علمي نسختان خطيتان في الخزانة العامة بالرباط :

١- النسخة الأولى : تحمل رقم (١٠٩ ق) وتتألف من (٣١١) صفحة مكتوبة بخط مغربي أندلسي ، وعدد الأسطر في كل صفحة (٢٣) ، وعدد الكلمات في السطر حوالي (١٤) كلمة . مكتوبة على كاغد أندلسي سميك ، وقد ضاعت من الكتاب أوراق تم ترميمها من النسخة الثانية على ورق صقيل حديث بخط حديث ، وتم تجليد الكتاب تجليداً حديثاً كذلك .

ونقرأ بآخر النسخة : « بلغت المقابلة بأصل مؤلفه فصح ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد رسوله الكريم ، وعلى آله الطيبين الطاهرين وسلم تسليماً . وكان الفراغ منها في (١١) من جمادى الآخرة عام (٦٠٣ هـ) » .

وعلى الورقة الأولى ما يفيد أن هذه النسخة سُمعت ثلاث مرات على المؤلف في سنة (٦٠٣ هـ) ، وحضر ذلك السماع جماعة من الطلبة ، وكان ذلك بسجل ماسة (كما تبين لي من النسخة الثانية) ، واسم الناسخ هو : محمد بن عبد الرحمن بن يحيى (تلميذ المؤلف) .

(١) مخطوطة تحرير المقال ، رقم (١٠٩ ق) بالخزانة العامة بالرباط ص ٢-٥ .

مكتبة جامعة القاهرة
رقم ١٠٩ ق



مكتبة جامعة القاهرة
رقم ١٠٩ ق

كتاب الردود على ابن حزم في مسائل في موازنة الأعمال وحكم عزم المكلفين في العقبى والامر

في موازنة
سبأ

مما عني يتفق عليه وتعليلها
وتحذيرها من مفسدها وتكليفها

الشيخ أبو طالب عفيف بن عكبة الفهري
أدام الله سيرته وبلغه

مكتبة جامعة القاهرة
رقم ١٠٩ ق

في موازنة أعمال الله وقضائه وقدرته
في الدنيا والآخرة
في موازنة الأعمال وحكم عزم المكلفين في العقبى والامر
في موازنة الأعمال وحكم عزم المكلفين في العقبى والامر
في موازنة الأعمال وحكم عزم المكلفين في العقبى والامر

الورقة الأولى من مخطوطة « تحرير المقال » لعقيل بن عطية القضاعي
رقم (١٠٩ ق) بالخزانة العامة بالرباط

٢- النسخة الثانية : تحمل رقم (كاف ٦٥٢) ، وهي نسخة مغربية منقولة عن نسخة بخط أندلسي معروف هو « علي بن قاسم بن علي بن قاسم بن علي بن محمد بن أحمد البياضي الأنصاري » ، نسخها عام (٨٩١ هـ) ، وذلك بمدينة بلش (بالأندلس) والناسخ من سكان حصن بلش الكائن شرقي مالقة ، ثم هاجر إلى المغرب فاستوطن مكناسة الزيتون ، وبها توفي سنة (٩١٢ هـ) .

تتألف هذه النسخة المغربية من (٢٥٣) صفحة ، وتنقصها الورقة الأولى .
وللفائدة أقول : لقد حُقِّقَ الكتاب كاملاً من طرف : موسى بن عبد العزيز الغصن - كأطروحة دكتوراة بجامعة محمد بن سعود الإسلامية شعبة أصول الدين (العقيدة والمذاهب المعاصرة) - سنة (١٤١١ هـ) . ولم أقف على هذا التحقيق ، وغالب ظني أنه اعتمد على نسخة واحدة هي (١٠٩ ق) التي كان قد صورها أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري منذ أزيد من عشرين سنة . فإن صح هذا فالكتاب بحاجة إلى تحقيق آخر باعتماد النسخة الثانية ضرورة ، لأن بالنسخة الأولى عيوباً لا يمكن تداركها إلا بنسخة ثانية ، ولأن بالأولى خروماً وبتراً ، فضلاً عن أن « المرّمين » لجهلهم بقواعد النسخة عند المسلمين وضعوا اللصاق فوق ما يستدركه الناسخ على الحواشي من عبارات وجمل فاته نقلها أثناء النسخ ، فسجلها على الحواشي بعد المقابلة ، فطمسوها عن أعين المحققين .

سابعاً : الردود على ابن حزم ما بعد فترة الموحدين :

انقطع ملك الموحدين سنة (٦٦٨ هـ) على يد يعقوب بن عبد الحق المريني ، الذي بويغ له بالخلافة بعد وفاة أخيه أبي بكر سنة (٦٥٦ هـ) ، كان مولده سنة (٦٠٧ هـ) ، وهو أول من تسمى بأمير المسلمين من بني مرين .
ويخبرنا إسماعيل بن الأحمر عن تحول القضاء بعد ذلك مباشرة من الظاهرية إلى مذهب مالك فيقول : « ولما ولي يعقوب المريني المذكور وطلب منه أهل المغرب الرجوع في القضاء إلى مذهب مالك - عن طيب أنفسهم - أمر قضاة المغرب بذلك ، وترك مذهب الظاهرية وعدم العمل بالأحاديث الموضوعية »^(١) .

(١) بيوتات فاس الكبرى ص ٢٠-٢١ ، وكذلك المدرسة الظاهرية للغليزوري (٥٧٤/٢) .

« لكن لا ينبغي أن تغفل أمراً مهماً هو أن الدولة الحفصية التي تكونت بتونس كانت فرعاً من فروع الموحدين ، ينتهجون نفس منهجهم في العمل بظاهر القرآن والحديث ، وقد أسسوا لتلك الغاية مدارس تُعنى بدراسة الحديث ، وجلبوا إليها أعلاماً مبرزين في علم الأثر ، مثل الحافظ ابن سيد الناس اليعمري الأشبيلي الظاهري المتوفى سنة (٦٥٩ هـ) ، الذي كانت له حُظوة عند حاكم تونس ... وقد تولى بها تدريس الحديث بالمدرسة التوفيقية »^(١) .

ولهذا ظهر بتونس رد على ابن حزم من طرف أحد علمائها كما سنرى الآن :

* كتاب الرد على ابن حزم لإبراهيم بن حسن بن عبد الرفيح التونسي :

قال ابن فرحون : « إبراهيم بن حسن بن عبد الرفيح الربيعي التونسي : قاضي القضاة بتونس ، يكنى أبا إسحاق ، كان علامة وقته ونادرة زمانه ، ألف كتاب معين الحكام في مجلدين ... نحاه إلى اختصار المتيّطة ، وله الرد على ابن حزم في اعتراضه على مالك - رحمه الله - في أحاديث خرجها في الموطأ ولم يقل بها ، وله اختصار أجوبة أبي الوليد ابن رشد (الجذ) ... روى عن جماعة الأندلس القادمين على مدينة تونس . توفي سنة (٧٣٤ هـ) عن (٩٧) سنة وأشهر »^(٢) .

لا شك أن من الوافدين على تونس من الأندلس علماء ظاهرية من بقايا الموحدين ، وأنهم حركوا ساحة المساجلة بينهم وبين علماء المذهب المالكي^(٣) .

ثامناً : الرد على الطائفة الأندلسية أو الحمديدية (التي ظهرت في

القرن ١٠ هـ) :

في القرن (١٠) للهجرة ظهر بالمغرب شيخ يقال له محمد الأندلسي ، جمع إلى تأثيره بابن حزم في نفي القياس والإضراب عن الرأي في الدين وعيب طريقة الفقهاء ، اشتغاله

(١) هذا الكلام للغلبزوري في كتابه المذكور (٥٧٥/٢) .

(٢) الديباج المذهب ص ١٤٥ ، رقم (١٥٦) ، وشجرة النور الزكية ص ٢٠٧ ، رقم (٧١٩) .

(٣) راجع مثلاً إكمال إكمال المعلم بشرح صحيح مسلم ، لأبي محمد بن خليفة (ت : ٨٢٨ هـ) (٤/٢٧١) ، وكذلك « المدرسة الظاهرية » (٥٧٥/٢) .

بالعلوم الخفية ، كالتنجيم والكيمياء (القديمة) ، وبالعلوم الرياضية وعلم الهيئة والطب ، وكان يتبع طريق الجادة في المعاملات ، وشاع عنه أنه يقول : « الاشتغال بالصلاة والسلام على النبي ﷺ فتور عن الذكر » ، وأشياء مستغربة . وكان يتنصل من أكثر ما نسب إليه ، ويُظهر التمسك بالسنة . مع أنه كان كثير الوقوع في الأئمة مثل ابن حزم . فأفتى الفقهاء بتضليله ، وأنهوا ذلك إلى السلطان ، فأمر بحبسه ، وبقي مدة ثم فُرج عنه ، ثم سجن مرة ثانية فانتشر صيته وبعُد ذكره وكثر أتباعه ، ووقع بينهم وبين الفقهاء خطب عظيم ، وانتشر بذلك شَعَب في العامة ، وتلقبت شيعته بالمحمدية ، ويسمون من خالفهم بالمالكية نسبة إلى الإمام مالك .

وانتهى به الأمر إلى أن صُلب سنة (٩٨٤ هـ)^(١) .

وقد أخبرنا خصمه ابن القاضي المكناسي عنه قائلاً : « محمد الأندلسي : رئيس الطائفة الأندلسية ، ومخترع البدعة العظيمة المضرة بالسنة السمحة ... توفي قتيلاً سنة (٩٨٥ هـ) ... وزيد^(٢) هذه الطائفة اليوم بالمغرب على ما كان به من اليوشفية والعُكازية ، فليحذرهم المسلم ، ولا يغتر بخزعبلاتهم وما أحدثوه في الدين ... وهذه البدعة التي دعا إليها هذا المطرود من باب فضل الله إلى غضبه ، وتمسك بها أصحابه من بعده ، كعبد الخالق الوامغاري .. وكأبراهيم الراشدي ، وكأبراهيم رفيق ، ومن تبعهم ... قال بمثلها بعض الأندلسيين قبله (يقصد ابن حزم) ، بل هذا حذوه في أقواله كلها وأفعاله ، وشنع عليهم ابن العربي في العارضة^(٣) ومن أراد الوقوف على شناعتهم جملة وتفصيلاً ، وما قيل في هذه الطائفة فليطالع :

أ- تأليف الفقيه الخطيب أبي القاسم ابن سلطان القسنطيني ، نزيل تطوان ، فقد أبدع فيهم ، وزَيَّف أقوالهم وبيَّن فسادها في نحو مجلدين .

(١) تفاصيل حياته لخصناها من كتاب دوحة الناشر محاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر ، لمحمد بن عسكر الشفشاوني ص ١٠٩ ، ترجمة (١٠٦) .

(٢) كذا ، ولعل المراد : وزيدت .

(٣) يريد عارضة الأحوذى ، وراجع ما ذكرناه عن مولفات ابن العربي في الرد على ابن حزم في مقالنا هذا .

ب- وصنف أيضاً في الرد عليهم ورِّقَات : أبو العباس أحمد الصغير أحد تلامذة المنجور . وكان يؤذيه كثيراً ، فغضبوا لذلك وعظم الأمر لديهم ، فقتلوه ... » ^(١) .
 أما ابن سلطان فهو الفقيه المعقولي ، الخطيب بقصبة تطاون ، كان صديقاً لابن القاضي ، وقد أطلعه على رده على الطائفة الأندلسية سنة (٩٩٥ هـ) فقال عنه بأنه أجاد فيه كل الإجابة ^(٢) . ولم نجد لكتابه المذكور أثراً مخطوطاً حتى الآن .

أما الورِّقَات التي ألفها أحمد الصغير فقد وُجِد لها نسخة فريدة مخطوطة ومحفوظة بالخزانة الصيحية بمدينة سلا ^(٣) ، وعدد أوراقها سبعة مكتوبة بخط مغربي مبسوط ، ونسخت سنة (١٠٥٤ هـ) ، واسم الناسخ ومكان النسخ غير مذكورين ، وبها نقص يسير بآخرها .

ومن هذا الرد يمكن استخراج بعض مذهب هذه الفرقة . فمما جاء فيها قول المؤلف :

- « فصل في قولهم : القرآن عربي مبين ، وأنهم لا يحتاجون إلى ما نقل في (تفسيره عن العلماء) الراسخين » ^(٤) .

- « فصل في الرد عليهم في : عدم اقتدائهم بمالك ، لقولهم : إن غالب أقواله ظنية ، وذلك مما يؤدي بنا إلى المهالك » ^(٥) .

- « فصل في الرد عليهم في طعنهم على العلماء من أجل اختلافهم ، وقولهم : لو كان مالك وأصحابه على الحق ما اختلفوا في مسألة » ^(٦) .

(١) كتاب درة الحجال في أسماء الرجال لابن القاضي (٣٥/٢-٣٧) ، ترجمة رقم (٤٨٠) ، راجع عن عبد الخالق الواصفاري نفس الكتاب (١٦٧/٣-١٦٨) .

(٢) نفس المصدر (٢٨٨/٣) .

(٣) فهرس الخزانة الصيحية لمحمد حجي ص ٥٩٨ ، رقم ترتيبي (١٢٩١) ، ورقمها بالخزانة (٣/٣٣٣) (في ثالث مجموع) ، وقد أدرجنا صورة من صفحتها بالمقال .

(٤) مخطوطة سلا ، ورقة (٤ وجه) .

(٥) نفسه (٢ وجه) .

(٦) نفسه ورقة (٣ وجه) .

- « فصل (في الرد عليهم) في إنكارهم الدعاء والابتغال إلى الله ذُبر الصلوات »^(١) .
 ومن خلال الرد تبين لي أن المؤلف فقيه نبيه ومطلع ، ومن بين مصادره التي ذكر في
 رده نجد : كتاب نظم الدر المبدد في شرح رسالة أبي محمد ، وشرح أصول السبكي للعراقي ،
 ونوازل ابن رشد^(٢) ، والهدي النبوي لابن القيم ، وتفسير القرآن للماوردي ، وفتح الباري
 لابن حجر . ثم ينقل عن القاضي أبي بكر ابن العربي ، وأحمد بن أبي زيد المعروف بابن
 حلولو القيرواني ، وأحمد الونشريسي صاحب المعيار ، والأبي شارح مسلم ، والعالم الزاهد
 علي بن محمد بن فرحون القرطبي ، والإمام ابن عرفة ، ويحيى بن معاذ الرازي (الواعظ ،
 ت : ٢٥٨ هـ - ٨٧١ م) ، وعبد الله بن سعيد بن أبي حمزة في كتابه على البخاري .
 بقي أن أشير إلى أن اسم المؤلف بالكامل هو : أحمد بن الحسن الورياجلي المعروف
 بالصغير ، كذا ورد في مقدمة الكتاب المخطوط .

(١) نفسه ورقة (٥ وجه) .

(٢) وهي مسائل أبي الوليد ابن رشد المطبوعة (ينقل المؤلف عن فتوى ابن رشد في تجريح شهادة منكر
 القياس التي سبق ذكرها هنا) .

خلاصة عامة

بعد ما تقدم تبين لنا جلياً نشاط علماء المغرب والأندلس في تتبع أقوال ابن حزم وإفرادها بالنقد والمعارضة ، وما ذلك إلا دليل على شيوع القائلين بمذهب ابن حزم منذ القرن الخامس بالأندلس ثم بالمغرب ، الذي ازداد انتشاراً بدعم من دعوة الموحدين إلى نبذ كتب الفروع والاشتغال بالرأي ، والاقتصار على ما جاء في القرآن الكريم والحديث . ووجدوا في كتب ابن حزم دعماً قوياً ومستنداً ، فنال بهذا احتراماً وتقديراً حتى أصبح الطعن في أقواله موجباً لإيقاع العقوبة من طرف السلطان على من تجرأ على فعل ذلك (باستثناء بعض العلماء الكبار من ابن زرقون (أبي عبد الله) ، وأبي بكر ابن المواق ، وأبي زكريا الزواوي) .

وقد لاحظنا أن الردود على ابن حزم لم تغادر شيئاً من آرائه في الفقه وأصوله ، أو في العقيدة ، أو في الآداب ، إلا وفشنته وعارضته وعددت أغلاطه ، كذلك في علم الحديث ونقده للحديث سنداً وامتناً . ولا شك أن هذه الردود لعبت دوراً كبيراً في الحد من انتشار مذهب ابن حزم ، خاصة بعدما سقطت دعوة الموحدين التي انتعش خلالها القائلون بالظاهرية ونالوا مناصب عليا في القضاء والوزارة والتدريس .

وقد حكى ابن الأزرق الغرناطي حكاية عجيبة ، لو صححت لكانت دليلاً على انتكاسة المذهب الظاهري بالمغرب والأندلس بسبب عدم قدرة القضاة الظاهرية على البت في النوازل الجديدة .

قال ابن الأزرق : « وأما الثاني فحكى البرزلي عن ابن مناد أن الموحدين لما خرجوا على لمتونة (يعني المرابطين) وأخذوا مراکش حضرة ملكهم ، وجدوا فيها كتب فقه كثيرة ، فباعوها من الشواشين وغيرهم ، وذكر ما حاصله : أنهم طالبوا فقهاء الفروع بالرجوع إلى مقتضى الحديث عندهم ، إلى أن ولي المنصور منهم ، فأمر ألا يتولى القضاء إلا المحدثون . قال : ولقد كان الذين استقضوا منهم عند الناس في حالة تقصير في قضائهم ، وكانت أحكامهم سُخِّتة عين ، حتى ظهر ذلك عند العامة والخاصة ، إذ لا اطلاع لهم على جزئيات المسائل اطلاع أهل الفقه والفروع ، حتى كان منهم من له دينٌ ربما يُبَاطِن بعض

الفرعيين ويسأله عن مشكلات المسائل ويتخذهُ مُعِيناً على قضاياه .
 قال : وتذاكرنا يوماً بحضرة فقيه تولى القضاء بالأندلس وإفريقية فقال : علمتهم ما
 سبب وصول أبي محمد ابن حَوْط الله ^(١) المحدث إلى بلادكم ؟ فقلنا له : أخبرنا ، فقال :
 كان أبو محمد قاضي أشبيلية . فدخلت امرأتان الحمام ، وكان بينهما شتان ، فأمرت
 إحداهما خدمها أن يضعن ثيابها وسط ثياب الأخرى ، ففعلن ذلك ، ثم خرجت فطلبت
 ثيابها فلم تجدها ، فقالت لصاحبة الحمام : رأيت فلانة في الحمام ، ما أخذ ثيابي إلا هي ،
 فأنكرت ذلك الحمّامية وقالت : هي من أفاضل الناس وتفعل هذا !؟ أنا أغرم لك الثياب .
 فآلحت على تفتيش الثياب ، فطلبت فوجدت الثياب ، وشهدت النساء عليها ، ورُفِعَ ذلك
 لابن حَوْط الله ، فأخذ المرأة وأمر بها فحبست ، أو قال : ضُربت فأرسلها ، فقام أخوها
 بجامع أشبيلية ودعا ابن حوط الله إلى أمير المؤمنين الناصر ، فرفع الرجل قصته إليه ، فأكبر
 القضية وأكبرها الفقهاء . فقال أمير المؤمنين : يُقتصُّ لهذه المرأة ، فعظّم ذلك على الفقهاء
 الذين معه ، فما زالوا يتلطفون مع خصمه حتى عفا عنه ، ويده وكالة من أخته تقتضي
 ذلك ^(٢) .

ومع ذلك فيجب الحذر من مثل هذه الحكايات ، لأنها قد تكون صادرة عن معاصر
 لابن حوط الله بينه وبينه منافسة ، وقد قيل : « المعاصرة حجاب » ، وقيل : « كلام الأقران
 في بعضهم يُطوى ولا يُروى » .
 والله أعلم بالصواب .

(١) عبد الله بن سليمان بن حَوْط الله الأنصاري الحارثي (ت : ٦١٢ هـ - ١٢١٥ م) كان فقيهاً جليلاً ،
 أصولياً نحويّاً ، كاتباً شاعراً ... ولي قضاء أشبيلية وقرطبة ومرسية وسبنة ... وكان يُقَلَّبُ طريقة
 الظاهرية . راجع الديباج المذهب لابن فرحون ص ٢٣١ ، وشجرة النور الزكية ص ١٧٣-١٧٤ .
 (٢) روضة الإعلام لابن الأزرق الغرناطي (٢/٨٦٩-٨٧٠) . نبهني على هذا النص الأخ توفيق الغليزوري ،
 وأفاد بأنه أخذه هو الآخر عن شيخنا أبي أويس محمد بن خبزة التطواني حفظه الله .

موارد البحث

الكتب المطبوعة :

- ١- الإحاطة في أخبار غرناطة ، للسان الدين ابن الخطيب :
- تح : محمد عبد الله عنان ، القاهرة (١٣٩٣هـ/١٩٧٤م - ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م) .
- تح : عبد السلام شقور (نصوص لم تنشر من الإحاطة) ، كلية الآداب-تطوان (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م) .
- ٢- الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، تح : أحمد شاکر ، دار الآفاق الجديدة - بيروت ، (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م) .
- ٣- أزهار الرياض في أخبار عياض ، لأبي العباس أحمد المقرئ ، تح : سعيد أعراب ، الرباط ، (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م) .
- ٤- الاعتصام ، لإبراهيم بن موسى الشاطبي ، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض ، د.ت. .
- ٥- أعلام مالقة ، لأبي عبد الله ابن عسكر وأبي بكر ابن خميس ، تح : عبد الله السمرابط الترغي ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م) .
- ٦- أعمال الأعلام فيمن بويغ قبل الاحتلال من ملوك الإسلام ، للسان الدين ابن الخطيب ، نشر : إ. ليفي برونفسال - بيروت ، (١٣٧٢هـ-١٩٥٢م) .
- ٧- إكمال إكمال المعلم شرح صحيح مسلم ، لأبي عبد الله محمد بن خليفة الأبي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، د.ت. .
- ٨- انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب مالك ، لمحمد الراعي الأندلسي ، تح : أبو الأجفان ، دار الغرب الإسلامي ، (١٤٠١هـ-١٩٨١م) .
- ٩- البحر المحيط في أصول الفقه ، لمحمد بن بهادر الشافعي الزركشي ؛ بدر الدين (ت : ٧٩٤ هـ) ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت ، (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م) .
- ١٠- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، للمقاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد (ت : ٥٩٥ هـ) ، دار ابن حزم - بيروت ، (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م) .
- ١١- برنامج شيوخ الرُّعَيْنِي (الإيراد لنبذة الاستفادة من الرواية والإسناد ، بلقاء حَمَلَة العلم في البلاد ، على طريق الاقتصاد والاقتصاد) ، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الرُّعَيْنِي الأشبيلي ، تح : إبراهيم سَبَّوح ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم - دمشق ، (١٣٨١هـ-١٩٦٢م) .
- ١٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين السيوطي ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، (١٣٨٤هـ-١٩٦٤م) .

- ١٣- البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب ، لأحمد ابن عذاري المراكشي (ق ٨ هـ) :
 * الأجزاء (١-٣) ، تح: إ. ليفي بروفسال ، باريس ، (١٣٥١هـ-١٩٣٠م) .
 * قطعة من الجزء (٤) ، تح: إحسان رشيد عباس ، دار الثقافة - بيروت ، (١٣٨٧هـ-١٩٦٧م) .
 * الجزء (٥) ، تح: إبراهيم الكتاني ومحمد ابن تاويت ومحمد زنيير وعبد القادر زمامة ، دار الغرب الإسلامي - بيروت / دار الثقافة - الدار البيضاء ، (١٤٠٦هـ-١٩٨٥م) .
- ١٤- بيوتات فاس الكبرى ، لإسماعيل بن الأحمر ، طبع دار المنصور - الرباط ، (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م) .
- ١٥- تاريخ الأدب الأندلسي (عصر سيادة قرطبة) ، لإحسان رشيد عباس ، دار الثقافة - بيروت ، (١٣٨٩هـ-١٩٦٩م) .
- ١٦- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تح: عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي - بيروت ، (١٤١٧هـ-١٩٩٧م) .
- ١٧- تاريخ الفكر الأندلسي ، لأنجيل جنثال بالثيا ، ترجمة: حسين مؤنس ، القاهرة ، (١٣٧٥هـ-١٩٥٥م) .
- ١٨- البيان [عن الحادثة الكائنة بدولة بني زيري بغرناطة] ، للأمير عبد الله بن بلقين (آخر ملوك بني زيري) ، تح: أمين توفيق الطيبي ، منشورات عكاظ - الرباط ، (١٤١٥هـ) .
- ١٩- تذكرة الحفاظ ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، دار الكتب العلمية (مصورة عن طبعة حيدرآباد - الهند) ، (١٣٧٥-١٣٧٧هـ) .
- ٢٠- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي ، تح: زمرة من العلماء ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية (٨ أجزاء) ، (١٣٨٣هـ/١٩٦٥م-١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) .
- ٢١- التكملة لكتاب الصلة ، لمحمد بن عبد الله القضاعي (ابن الأبار البلسي) ، تح: عبد السلام الهراس ، دار المعرفة - الدار البيضاء (٤ أجزاء) ، د.ت. .
- ٢٢- تهذيب التهذيب ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، حيدرآباد - الهند ، (١٣٢٥هـ) .
- ٢٣- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله ، لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري ، دار الكتب العلمية - بيروت ، د.ت. .
- ٢٤- جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس ، لمحمد بن أبي نصر فتوح الحميدي الميورقي ، تح: إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب اللبناني - بيروت / دار الكتاب العربي - القاهرة ، (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م) .
- ٢٥- ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري ، لعبد الحليم عويس ، الزهراء للإعلام العربي - القاهرة ، (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م) .
- ٢٦- ابن حزم خلال ألف عام ، لأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م) .

- ٢٧- الحلة السبراء ، لابن الأبار البلتسي ، تح : حسين مؤنس ، دار المعارف - القاهرة ، د.ت .
- ٢٨- الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية ، لأبي القاسم بن أبي العلاء بن محمد ابن سمالك المالقي (ت : ٨١٢هـ) ، تح : سهيل زكار وعبد القادر زمامة ، دار الرشاد الحديثة - الدار البيضاء ، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) .
- ٢٩- درة الحجال في أسماء الرجال ، لأحمد بن محمد الكناسي (ابن القاضي) ، تح : محمد الأحمد أبو النور ، دار التراث - القاهرة ، (١٣٩١هـ - ١٩٧١م) .
- ٣٠- دوحة الناشر لمحسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر ، لمحمد بن عسكر الشفشاوني الحسني ، تح : محمد حجي ، الرباط ، (١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م) .
- ٣١- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، لإبراهيم بن علي بن فرحون المالكي ، تح : مأمون بن محيي الدين الجنان ، دار الكتب العلمية - بيروت ، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .
- ٣٢- ديوان الأحكام الكبرى (الإعلام بنوازل الأحكام) ، للفقيه القاضي المشاور : أبي الأصمغ عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي الجياني (ت : ٤٨٦ هـ) ، تح : رشيد النعيمي ، شركة الصفحات الذهبية المحدودة - الرياض (في جزئين ضخمين) ، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) .
- ٣٣- الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية ، لعلي بن أبي زرع الفاسي ، دار المنصور - الرباط ، (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) .
- ٣٤- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ، لعلي بن بسام الشتريني ، تح : إحسان رشيد عباس ، دار الثقافة - بيروت ، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) .
- ٣٥- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ، لمحمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي :
- القسم الأول والثاني من السفر (١) ، تح : محمد بن شريفة ، دار الثقافة - بيروت ، (١٣٨٤ هـ) .
 - السفر (٥ و ٦) ، تح : إحسان عباس ، دار الثقافة - بيروت ، (١٣٨٦ هـ) .
 - السفر (٨) بقسميه ، تح : محمد بن شريفة ، الرباط ، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) .
- ٣٦- رسائل أندلسية ، تح : فوزي سعد عيسى ، الإسكندرية ، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م) .
- ٣٧- رسائل ابن حزم الأندلسي ، تح : إحسان عباس ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت (٤ أجزاء) ، (١٤٠١-١٤٠٧هـ - ١٩٨١-١٩٨٧م) .
- ٣٨- روضة الإعلام بمقالة العربية من علوم الإسلام ، لمحمد بن علي ابن الأزرق الغرناطي ، تح : سعيد العلمي ، طرابلس ، (١٤٢٠هـ) .
- ٣٩- سنن أبي داود ، دار ابن حزم - بيروت ، (١٤١٩هـ) .
- ٤٠- سير أعلام النبلاء ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تح : شعيب الأرنؤوط ومحمد العرقسوسي وآخرين ، مؤسسة الرسالة ، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م) .
- ٤١- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، لمحمد بن محمد بن مخلوف التونسي ، المطبعة السلفية - القاهرة ، (١٣٥٠هـ) .

- ٤٢- شرح الإمام بأحاديث الأحكام ، لأبي الفتح محمد بن علي بن وهب القشيري (ابن دقيق العيد) ،
 تح: عبد العزيز بن محمد السعيد ، دار طرابلس - الرياض ، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) .
- ٤٣- شرف الطالب في أسنى المطالب ، لأحمد بن قنذ (صُبَّعَ ضمن كتاب : ألف سنة من الوفيات) ،
 تح: محمد حجي ، الرباط ، (١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م) .
- ٤٤- صحيح الترمذي بشرح الإمام أبي بكر ابن العربي المالكي ، مطبعة الصاوي ، (١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م) .
- ٤٥- الصلة ، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال :
 * تح: عزت العطار الحسيني ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، (١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م) ؛ وقد أشرت إليها
 عندما استعملتها .
- * الدار المصرية للتأليف والنشر - القاهرة ، (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م) ؛ وعليها اعتمدت .
- ٤٦- صلة الصلة ، لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي ، الأقسام (٣ و ٤ و ٥) تح: عبد السلام
 المراس وسعيد أعراب ، الرباط ، (١٤١٣-١٤١٦هـ / ١٩٩٣-١٩٩٥م) .
- ٤٧- طبقات الأمم ، لصاعد الطليطلي ، محمود علي صبيح - القاهرة ، د.ت. .
- ٤٨- طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين عبد الوهاب بن السبكي ، دار المعرفة - بيروت ، د.ت. .
- ٤٩- طبقات المفسرين ، لمحمد بن علي الداودي ، تح: علي محمد عمر ، القاهرة ، (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م) .
- ٥٠- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية ، لأحمد بن محمد بن عبد الله الغريني ،
 تح: عادل نويهض ، بيروت ، (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م) .
- ٥١- العواصم من القواصم ، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الأشبيلي ، تح: عمار الطالبي ،
 مكتبة التراث - القاهرة ، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) .
- ٥٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ترتيب: محمد فؤاد
 عبد الباقي ، دار الفكر - بيروت ، د.ت. .
- ٥٣- فتح العلي المالک في الفتوى على مذهب الإمام مالك ، لمحمد بن أحمد عيش ، دار الفكر - القاهرة
 (جزءان) ، د.ت. .
- ٥٤- الفِصَل في الملل والأهواء والنحل ، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، تح: محمد إبراهيم نصر
 وعبد الرحمن عميرة ، دار الجليل - بيروت ، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .
- ٥٥- فهرسة ابن خير ، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الأشبيلي ، وضع حواشيه: محمد
 فؤاد منصور ، دار الكتب العلمية - بيروت ، (١٤١٩هـ - ١٩٨٨م) .
- ٥٦- فهرست اللبلي ، لأحمد بن يوسف بن يعقوب الفهري اللبلي ، تح: ياسين يوسف عياش وعواد عبد
 ربه أبو زينة ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .
- ٥٧- فهرس المخطوطات العربية بالخرزانة الصبيحية بسلا ، وضع: محمد حجي ، منشورات معهد
 المخطوطات العربية - الكويت ، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) .

- ٥٨- المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس ؛ نشأتها وأعلامها وأثرها ، لتوفيق العَلْبُزُوري ، تطوان (١٤٢٠-١٤٢١هـ-١٩٩٩-٢٠٠٠م) .
- ٥٩- المرقبة العُلَيَا فيمن يستحق القضاء والفتيا (تاريخ قضاة الأندلس) للمالقي ، تح : إ. ليفي بروفنسال ، القاهرة ، (١٣٦٩هـ-١٩٤٨م) .
- ٦٠- مسائل أبي الوليد ابن رشد (الجد) ، تح : محمد الحبيب التُّجْكَاني ، منشورات دار الآفاق الجديدة - المغرب ، (١٤١٢هـ-١٩٩٢م) .
- ٦١- مع القاضي أبي بكر ابن العربي ، لسعيد أعراب ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، (١٤٠٧هـ) .
- ٦٢- المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، لعبد الواحد المراكشي ، تح : محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي ، دار الكتاب - الدار البيضاء ، ط٧ (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م) .
- ٦٣- المعجم في أصحاب أبي علي الصديقي ، لابن الأبار البنسي ، فرانسيِسكو كوديرا - مجريط (أسبانيا) ، (١٣٠١هـ-١٨٨٤م) .
- ٦٤- مناظرات في أصول الشريعة الإسلامية بين ابن حزم والباقي ، لعبد المجيد تركي ، ترجمة : عبد الصبور شاهين ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، (١٤١٤هـ-١٩٩٤م) .
- ٦٥- المنهج الحديثي عند الإمام ابن حزم الأندلسي ، لطفه علي بو سريح ، دار ابن حزم - بيروت ، (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م) .
- ٦٦- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، لأبي العباس أحمد المقرئ ، تح : إحسان عباس ، دار صادر - بيروت ، (١٣٨٨هـ-١٩٦٨م) .
- ٦٧- نفحات التسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان ، لأحمد النائب الأنصاري ، تح : علي مصطفى المصراتي ، منشورات المكتب التجاري - بيروت ، (١٣٨٢هـ-١٩٦٣م) .
- ٦٨- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ، تح : إحسان عباس ، دار صادر - بيروت ، (١٣٨٨-١٣٩٢هـ/١٩٦٨-١٩٧٢م) .

المخطوطات :

- ١- التنبه على شدوذ ابن حزم ، للقاضي عيسى بن سهل الأندلسي (ت : ٤٨٦ هـ) ، شريط رقم (٥) ، الخزانة العامة بالرباط .
- ٢- الإعراب عن الخيرة والالتباس الموجودين في مذاهب أهل الرأي والقياس ، لابن حزم الظاهري ، شريط رقم (١٠١٦ و ١٠١٩) ، الخزانة العامة بالرباط [الأول مأخوذ عن نسخة شسترتي رقم (٣٤٨٢) ، والثاني مأخوذ عن نسخة الطاهر بن عاشور التونسي] .
- ٣- تحرير المقال في موازنة الأعمال وحكم غير المكلفين في العقبى والمآل ، للقاضي أبي طالب عقيل بن عطية القضاعي (ت : ٦٠٨ هـ) ، نسخة (١٠٩ ق) وأخرى (كاف ٦٥٢) ، الخزانة العامة بالرباط .

- ٤- الرد على الطائفة الأندلسية الضالة ، لأحمد بن الحسن الورياجلي ؛ المعروف بالصغير (ق : ١٠ هـ) ، نسخة (٣/٣٣٣) ، الخزانة الصبيحية - سلا (المغرب) .
- ٥- الفصول في علم الأصول ، للفقير المشاور : أبي جعفر أحمد بن خلف بن وصول الثرجالي (كان حياً حوالي ٤٧٤-٤٨٤ هـ) ، نسخة هي أول مجموع رقمه (٩٨ ق) ، الخزانة العامة بالرباط .

المقالات المنشورة في المجلات :

- ١- شيوخ ابن حزم في مقروآته ومروياته ، لمحمد المنوني ، مجلة المناهل - المغرب ، عدد (٧) ، سنة (١٣٩٧هـ-١٩٧٦م) ، ص ٢٤١-٢٦١ .
- ٢- مؤلفات ابن حزم ورسائله بين أنصاره وخصومه ، لمحمد إبراهيم الكتاني ، مجلة الثقافة المغربية - المغرب ، عدد (١) ، سنة (١٣٩١هـ-١٩٧٠م) ، ص ٨٣-١٠٧ .
- ٣- ما لم ينشر من الإحاطة (القسم الثاني) ، لعبد السلام شقور ، مجلة دعوة الحق - المغرب ، عدد (٢٦٤) ، سنة (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م) ، ص ٨٦-٩٦ .
- ٤- مخطوطة أندلسية فريدة في الرد على ابن حزم الظاهري ، لسمير القدوري ، مجلة الذخائر - لبنان ، عدد (٥) ، سنة (١٤٢١هـ-٢٠٠١م) ، ص ٢٣٩-٢٥٦ .
- ٥- موقف الموحدين من كتب الفروع وحمل الناس على المذهب الحزمي ، لسعيد أعراب ، مجلة دعوة الحق - المغرب ، عدد (٢٤٩) ، سنة (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م) ، ص ٢٦-٣٠ .
- ٦- موقف يعقوب المنصور من الظاهرية ، لعبد الهادي حسيسن ، مجلة دار الحديث الحسنة - الرباط ، عدد (٢) ، سنة (١٤٠١هـ-١٩٨١م) ، ص ٣١١-٣٣٣ .

المراجع الأجنبية :

- 1- Abdel ilah Al-Jam'i : " Ibn Hazm et la pole'mique islamo - chre'tienne dans h'histoive de l'Islam " the'se de doctorat pre'seute'e a' la fawlte' de the'ologie de TILBOURG . Pays-Bas , 2001 .
- 2- ASIN Palacios ,Miguel : "Aben Hazam de Cordoba y su Historia critica de las ideas religiosas " Tomo I , Madrid 1927 .
- 3- FIERRO , Maribel : " El Islam andalusi del siglo V / XI aute el Judaismo y el Crisianismo ... " , Actes du colloque international de san L orenzo de El Escorial , 23-26 Juin 1991 , BRE POLS 1994 . p.p : 53-97 .
- 4- FIERRO , Maribel : " IBN HAZM et le Zindique Juif " Revue du monde musulmon ete la me'dite'rrame'e no : 63-64 (1992/1-2) . p.p : 81-87 .
- 5- ADANG Camilla : " Zahiris of AL-Mohad Times " im : Estudios onoma'stico - mogra'ficos de Al-ANDALUS , X , Madrid (C . S . I . C) 2000 . p.p : 413- 495 .
- 6- Lucien LECLERC : " Histoire de la Me'decine Arabe " Paris 1876 Re'edile' a Rabat en 1980 .
- 7- KADDOURI Samir : " Jdeutificacio'n de un manuscrito andalusi ano'nimo de una obra contra Ibn Hazm Al-Qurtubi " . Al-Qantara XXII 2(2001) Madrid p.p : 299-320 .
- 8- GOLDZIHHER Ignaz : " the Zahiris , their Doctrime and their History . A contrihntion to History of Islamic theology " Editecl and trcmslatecl by Wofgam Behn . Leiden , 1971 .